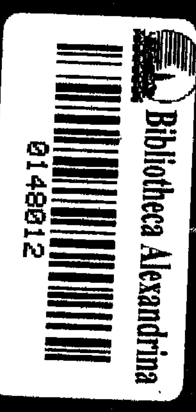
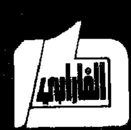
د. مفيد قطيش

بيريسترويكا
المستقبل وقضايانا







پيريسترويكا المستقبل وقضايانا



پيريسترويكا
المستقبل وقضايانا

د. مفيد قطيش



١٩٨٩

الكتاب	بريسترويكا المستقبل وقضايانا
التأليف	د. مفيد قطيش
الناشر	دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
	ص.ب: ٣١٨١ / ١١ ـ هاتف ٣٠٥٥٢٠
التنضيد	شركة المطبوعات اللبنانية. ش.م.ل.
صمم الغلاف	حسني الحاج حسن
الطبعة الأولى	نيسان ١٩٨٩

المقدمة

تجري في الاتحاد السوفياتي منذ أربع سنوات عملية إعادة بناء شاملة لكل جوانب حياة المجتمع بات العالم يعرفها باسم البريسترويكا. وقد دخلت هذه الكلمة مجال الاستعمال في كل لغات العالم حتى صارت تُطلَق على كل عملية تغيير أو على كل تغيير منشود بغضّ النظر عن وجهته ومضمونه.

وتستند هذه العملية إلى تحليل معمّق لتطور الاتحاد السوفياتي خلال السنوات السبعين الماضية قام به الحزب الشيوعي السوفياتي وتوصل على أساسه إلى استنتاجات تفيد بأن هذا البلد أخذ يفقد في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات دينامية الحركة وبلغ في تطوره مشارف الأزمة. وبدأت تبرز ظواهر سلبية في كل المجالات شكّلت آلية كبح للتطور الاقتصادي - الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي. وعليه فقد أقرّت استراتيجيةً جديدة هي استراتيجية تسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للخروج من هذه الحالة والانتقال بالاشتراكية إلى درجة نوعية أعلى في تطورها.

وتطلب ذلك إعادة بناء جذرية لكل جوانب حياة المجتمع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والروحية بهدف تصفية العمليات والظواهر السلبية المذكورة وكسر آلية كبح التطور الاقتصادي وبناء آلية موثوقة للتطور.

وتتلخص المهمة المركزية للبريسترويكا في إجراء إصلاح اقتصادي جذري وإصلاح للنظام السياسي الاشتراكي بغية إضفاء حلة نوعية جديدة على الاشتراكية والانتقال بها إلى درجة نوعية أعلى من التطور.

ويقترن ذلك باقتراح نمط تفكير سياسي جديد، على صعيد السياسة الخارجية، في تحليل وقائع العصر النووي الراهن وفي التعاطي مع السياسة والصراعات الدولية في محاولة لنقل التنافس بين النظامين الاجتماعيين الدوليين المتعارضين إلى مجال الاقتصاد والعلم بدل سباق التسلح للحفاظ على البشرية ودرء خطر الحرب النووية.

وتكتسب هذه العملية أهمية دولية بالغة كونها تمسّ كل القوى البشرية في العالم وتطال مصالحها ومصيرها. فهي تطرح إعادة التفكير في مسائل بناء الاشتراكية نظرياً وعملياً، وقضايا السلم والحرب والنزاعات الاقليمية والعلاقات الدولية عموماً والعلاقات داخل الحركة الثورية العالمية. لذا فإن الاطّلاع على هذه العملية وما تطرحه من أساليب عمل جديدة ومن أفكار وحلول للقضايا المذكورة المختلفة ومعرفتها مسألة ضرورية وملّحة، لا من باب الاطّلاع فحسب، بل من باب مناقشة هذه الطروحات التي تطال مصير العالم كله لا الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية فقط وإبداء الرأي فيها.

ويستند هذا النهج، عموماً، إلى نقد النظرات والتصورات التي كانت

سائدة، عن الاشتراكية والتطور الاجتماعي بشكل عام، والعلاقات الدولية والعلاقات بين الاتحاد السوفياتي ومجمل فصائل الحركة الثورية. وهو ينطلق من إعادة بناء تلك النظرات والتصورات لتجديد الفكر النظري والوعي الاجتماعي. وهذا ما يستفز ويحرك النقاش والحوار والبحث في هذه القضايا وغيرها دون أن يترك مجالا لأيّ طرف لعدم المبالاة بالتغيرات الجارية في العالم. وهذا ما يضفي على هذه العملية طابعاً ثورياً بغض النظر عن تفصيلاتها.

ولأن البريسترويكا تجري في الاتحاد السوفياتي فقد استرعت اهتمام العالم كله. وهذا أمر طبيعي. فالمسألة تتعلق بمصير بلد له مكانته على الصعيد الدولي ودوره الأساسي في تحديد مصير العالم سلماً وحرباً. وله تجربته في بناء أوّل دولة اشتراكية في العالم وتحالفات واسعة على الصعيد الدولي، ويقدم نموذجا آخر للعلاقات ما بين الدول يقوم على التعاون والمصلحة والاحترام المتبادلين. ويطرح أمام العالم كله وبكل علنية أخطاءه على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويطرح ما ينوي التخلي عنه وما ينوي تطويره وتغييره. وبالتالي فإنّ كل شبكة علاقاته الخارجية معرّضة للتعديل والتغيير. لذا لا يمكن للعالم إلاّ أن يهتمّ بهذه العمليات الجارية في الاتحاد السوفياتي.

لقد استقبلت القوى الثورية والديمقراطية، عموماً، البريسترويكا بايجابية وارتياح. وأبدت تضامنها مع النهج الجديد الساعي إلى الانطلاق بالاشتراكية إلى أفق جديد، وتجديد النظرية الماركسية ـ اللينينية، وإعادة البريق للاشتراكية وتصحيح صورتها في نظر ملايين الكادحين. وهو بذلك ينزع سلاحاً أيديولوجياً من أيدي أعداء الاشتراكية المتاجرين

بسلبياتها ونواقصها ويعزّز مواقع قوى الاشتراكية في العالم وتُظهر الاشتراكية، عبره، وعبر ممارستها هذا النوع من النقد والنقد الذاتي، حيوية بالغة في رفضها للسلبيات والتخلص منها.

ولا يخلو الأمر من نوع من المبالغة في المديح الكلامي وفي إضفاء طابع سحري على الاشتراكية للتخلص من نواقصها، وبناء أوهام حول الحلول السريعة التي يمكن أن تقدّمها البريسترويكا. بينما تشير التجربة الجارية حالياً في الاتحاد السوفياتي إلى مدى عمق الصعوبات وتعقدّها أمام النهج الجديد ومقاومة البريسترويكا من قِبَل المتضررين منها.

وتُبدي قوى ليست في موقع العداء للاتحاد السوفياتي، نوعاً من الحذر والترقب تجاه البريسترويكا، رابطة مصير إعادة البناء الجارية حالياً بما آلت إليه محاولات الاصلاح السابقة التي لم تتكلّل بالنجاح، ولا تُخفي هذه القوى تخوّفها من كل ما ينشر عن نواقص الاتحاد السوفياتي لما يولّده ذلك من إحراجات وصعوبات. لكنّ الشعور بالحذر والشك يبدأ بالتبدد مع ظهور بوادر تطبيق البريسترويكا في النواحي المختلفة وخاصة ما بدأت تحققه من نجاح وتأييد على الصعيد الدولي.

وتستند فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في العالم الثالث، إلى مبدأ التغيير في ظلّ البريسترويكا لبناء مواقف تبرّر المراوحة في مجال التطور الداخلي والمصالحة مع البرجوازية الكبرى في المسائل المصيرية والمساومة مع الامبريالية في مجال الاقتصاد والتبعية، بشكل خاص، ومنطلقة من أنّ الاشتراكية لم تقدّم بعد ما هو أفضل من الرأسمالية ولأنّها غير قادرة بَعدُ على أن تشكّل البديل من الامبريالية لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان.

أما الطغمة المالية المعادية، أساساً، للشيوعية، فإنها لا تألو جهداً في التشكيك بالبريسترويكا وتمكّنها من تنفيذ البرامج والخطط المطروحة؛ ويصل بها الأمر إلى عدم إخفاء عدائها لها وتخوفها من النجاحات التي يمكن أن تتحقق. وهي لهذه الغاية تحاول تصوير البريسترويكا على أنها فشل للتجربة الاشتراكية وأنها تراجع تاريخي أمام الرأسمالية. وهذا هجوم يهدف إلى إضعاف مواقع الاشتراكية. وهذه المواقف ليست جديدة، بل إنها تعود إلى فترة ولادة الاشتراكية كنظام، وفي أرضيتها نشأت لاحقاً نظرية التلاقي المعروفة ـ حتمية التقاء النظامين الاجتماعيين واندماجهما عضوياً بتبادلهما العناصر المعتدلة وتخلّي كلّ منهما عن بعض العناصر المتطرّفة فيه. وتروّج هذه القوى مزاعم عن تخلي الاتحاد السوفياتي عن علاقاته وتعهداته بالبلدان النامية وحركات التحرر وتعهّداته لها وإحلال موضوع نزع السلاح والعلاقة بالغرب المقام الأول في اهتماماته. كما تشكّك في إمكانية الاتحاد السوفياتي تنفيذ برامج البريسترويكا. ويستنتجون من ذلك ضرورة العودة إلى الرأسمالية. ومع ذلك توجد في المعسكر الغربي أصوات عقلانية تدعو إلى التعامل بايجابية مع القيادة السوفياتية الجديدة ونهجها على صعيد العلاقات الدولية خاصة.

ويحلو لوسائل الاعلام الغربية وللدوائر الدبلوماسية أن تربط النهج السياسي، في هذا البلد أو ذاك بما فيها الاتحاد السوفياتي، بهذا الزعيم أو غيره أو بمجموعة من الزعماء. وطال هذا الربط البريسترويكا أيضاً. وفي هذا المجال ورداً على سؤال جريدة «الاونيتا» الايطالية شرح ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي هذه المسألة قائلاً: إنّ نظرية البريسترويكا ونهج تسريع التطور الاقتصادي الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي هما نتاج عمل الحزب الشيوعي السوفياتي،

وقد برز ذلك وتبلور في دورات لجنته المركزية وفي المؤتمر السابع والعشرين للحزب فهما ليسا نتاج فرد واحد أو مجموعة من الأفراد. كما أشار غورباتشوف إلى هذه المسألة في كتابه « البريسترويكا ».

من هنا يتّضح أنّ البريسترويكا عمليّة حساسة جداً يدور حولها صراع لا داخل الاتحاد السوفياتي فحسب بل خارجه أيضاً، هو انعكاس للصراع على الصعيد الدولي كله وداخل كل بلد بين قوى التحرر والتقدم والقوى الرجعية. ولا شك في أنّ نجاحات البريسترويكا خاصة والاشتراكية عموماً وإخفاقاتها، سوف تترك أثرها في ذلك الصراع ونتائجه. ومع أنه من المبكر أن تُقوّم نتائج هذه الخطوة التاريخية الجريئة لأنّها ما تزال في بدايتها، إلاّ أنّه ينبغي ـ ومن الموقع الثوري التقدمي ـ دعم هذا النهج من الناحية المبدئية ـ نهج التجديد وإعادة البناء وإشاعة الديمقراطية والعلنية، وإفساح المجال أمام المبادرة الخلاّقة المبدعة للجماهير الكادحة وللمثقفين ـ نهج إضفاء أكثر الأشكال عصرية على الاشتراكية. ويترك للزمن أن يعطي الأجوبة الصحيحة عن مدى ملاءمة المعالجات لجميع تلك المسائل وصحة أشكال التطبيق التي سينتجها الشعب السوفياتي في نضاله من أجل حلها.

ولأن البريسترويكا وما تولّده من نتائج لا يقتصران على الاتحاد السوفياتي وحده فإننا نرى أن مقاربة هذه العملية والتفكير فيها ومناقشتها مسائل تهم القارىء اللبناني والعربي، فمن الطبيعي جداً أن نسعى إلى تحديد أوضاعنا وتفهّمها في ضوئها واستشفاف المسؤوليات التي تطرحها على عاتقنا. من هنا جاءت هذه المحاولة المتواضعة في فهم البريسترويكا وفي تفهّم الأوضاع الدولية العامة وأوضاع البلدان النامية ـ وبلداننا العربية من ضمنها ـ في ضوء البريسترويكا.

ولا يدّعي المؤلف أنّه بمعالجته تلك المسائل، قد تمكّن من الإحاطة الكاملة بها. بل يظن أنّ ما قام به هو محاولة لطرح الأسئلة التي تنبع من البريسترويكا، ومحاولة لتلمس بعض أطراف الإجابة عنها، سواء في مجال تجديد الفكر أو في مجال الاصلاحات الجارية في الاتحاد السوفياتي أو في مجال القضايا العالمية عموماً. ويعتقد المؤلّف بأن هذه الخطوة ستكون ناقصة إن لم تتبعها خطوات لاحقة تناقش وتعمق وتبلور طروحات واجابات أكثر ملموسية. ولن يكون ذلك ممكناً إلا بجهد جماعي يساهم فيه مختلف الاختصاصين في قضايا العلوم الاجتماعية والمتعاطين بأمور السياسية الدولية. ويعتبر أن المعالجات العامة التي طالت بلدان العالم الثالث تنطبق إلى حد كبير على البلدان العربية. لكنّ الدراسة المفصّلة لمشاكل بلداننا تحتاج إلى عمل مستقل قائم بذاته ينبغي البدء به، للمساهمة في تجديد الفكر والممارسة في عالمنا العربي.



الفصل الاول

البريسترويكا وتجديد الفكر الماركسي - اللينيني

التجديد حاجة ملحة للجميع

لم تكن الحاجة إلى تطوير الماركسية ـ اللينينية وتجديدها وليدة البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وظروفها الخاصة. ذلك أنّ التجديد، من حيث المبدأ، هو صفة ملازمة للماركسية ـ اللينينية تنبع من منطقها وطابعها الخلاق من ناحية، ومن بروز الحاجة إلى التجديد في الفكر الماركسي ـ اللينيني من ناحية أخرى لأنّ هذا الفكر يعيش حالات من الارتباك في أنحاء عدّة من العالم لا في الاتحاد السوفياتي وحده. فقد خضعت الماركسية لمختلف التفسيرات والاجتهادات على أيدي فصائل عديدة وقادة ومفكرين كثر في الحركة الثورية العالمية. وبدل وحدانية التفكير حلّت تعددية عكست، إلى هذا الحدّ أو ذاك التمايز في المواقف والمنطلقات من مختلف القضايا النظرية والعملية. ولذلك كان من الطبيعي أن يندفع هذا الفكر في تطوره أو يتعرقل وفقاً لجملة من العوامل الموضوعية والذاتية الخاصة بكل فصيل وبكل منطقة من مناطق العالم. فكان التفسير الصيني للماركسية ـ اللينينية الذي تعرّض لتغيرات عديدة ومرّ بعدّة مراحل في تطوره، حاول خلالها أن يقرأ الواقع الصيني باللغة

الماركسية فتعرّض للتشويهات والانحرافات أيام ماوتسي تونغ وقفزته الكبرى، دفعت الصين لقاءها ثمناً من تطورها ومن قدراتها المادية والبشرية. واكتسبت الماركسية في يوغسلافيا تفسيراً خاصاً بها طبّقت بموجبه اشتراكية لامركزية وإدارة ذاتية يبدو أن أشكالها تجمّدت عند حدّ معين أدخل البلد في مأزق تطوري ظهر في موجة من التململ الاجتماعي في السنة الأخيرة. وبرز في أوروبا ما يسمّى «بالشيوعية الأوروبية». وإلى ما هنالك من تفسيرات خاصة في اسبانيا وبلدان العالم الأخرى. ومن مؤشرات الارتباك في الفكر الماركسي ما شهدته بعض البلدان الاشتراكية من أزمات ومشاكل وما تشهده الآن: أزمة المجر سنة ١٩٥٦، وأزمة تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، وأزمة بولندا المستمرة، ومشاكل الثورة الثقافية في الصين ناهيك عن الوضع في كوريا الديمقراطية وألبانيا وغيرها. وتعاني جملة من حركات التحرر في العالم من حالات انحسار وتراجع دون التغاضي طبعاً عن المنجزات الكثيرة التي تحقّقت في هذا المكان أو ذاك. ولا يمكن إرجاع ذلك إلى الهجمة الامبريالية المتزايدة ضدّ هذه الحركات فقط، فلهذه الهجمة دور مهم في ذلك، لكن على ما يبدو لا يجري، دائماً، تحليل عميق وشامل للظواهر الجديدة سواء على الصعيد المحلي الخاص أو العالمي العام يجدد فكر الفصائل المختلفة ونشاطها ويجعلها تتصدّى بنجاح لمهامها.

ومما يلفت النظر انحسار شعبية الأحزاب الشيوعية ونفوذها في البلدان الرأسمالية المتطورة بعد أن كانت قد حقّقت انجازات كبيرة في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وغيرها. ولم يكن ذلك لصالح فئات واتجاهات أقلّ ديمقراطية أو أكثر ليبرالية بل لصالح نزعة محافظة رجعية استمرّت أكثر من عشر سنوات. ودون ادّعاء معرفة أسباب هذا الانحسار تتبادر إلى

الذهن أسئلة عديدة تتمحور حول مستوى وعمق تحليل الظواهر الجديدة في الرأسمالية المعاصرة من قبل الفكر الماركسي الأوروبي وايصاله نتائج هذا التحليل إلى الجماهير.

ولا شك في أنه تجري دراسة مختلف الأسباب الموضوعية والذاتية لظواهر الأزمات والانحسار وعدم التقدم في هذا البلد أو ذاك وتحليلها في هذا الحزب أو ذاك. وتجري عمليات البحث عن أساليب النضال والبناء. لكنّ كل هذا لا يسمح بالقول بأنّ الفكر الماركسي ـ اللينيني قد تمكن، بالشكل الذي طبق فيه، من تقديم الأجوبة دائماً عن مسائل العصر الراهن بشكل واضح. بل أكثر من ذلك يمكن القول بأن اختلاف التفسيرات للماركسية بين الفصائل والأحزاب كان يصل إلى درجة التناقض الحادّ، وكانت أهمية الاستنتاجات الخاصة تتضخم بحيث يؤدّي ذلك إما إلى المبالغة بأهمية الاستنتاج العام على حساب الخاص وإما إلى العكس. وكأن بين العام والخاص هوة يستحيل ردمها. ونتيجة لذلك كانت تظهر، بين الحين والحين، الاتهامات المتبادَلة بالانحراف والجمود وخيانة الماركسية. ويجري في مثل هذه الحالات تناسي بديهة ماركسية مهمة وهي أنّ الفكر الماركسي ـ اللينيني هو نتاج جهود كلّ الماركسيين الجماعي في تحليل القضايا والمسائل المختلفة التي تطرحها الحياة، والتعاون المتبادَل في المجال النظري وتبادل الخبرة العملية.

وقد جاءت البريسترويكا مناسبة مهمة لتفتح الباب أمام معالجة الفكر الماركسي في العالم كله، ولتذكّر بأنّ الماركسية ـ اللينينية كانت ولم تزل، بالنسبة إلى الحركة الثورية العالمية، مرشداً ومنهجاً تهديها إلى سبرغور الواقع واكتشاف قوانينه وإنتاج المعرفة الفعلية له، لتكون هذه المعرفة دليلاً في ممارسة الفعل الثوري، ولتذكّر بانّ الماركسية ليست نظرية

جاهزة تتضمّن الأجوبة عن كل الأسئلة التي تطرحها الحياة في كل مكان وزمان. وحتى كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية لم يدّعوا بأنّهم قد وضعوا مثل هذه النظرية. وحرصوا، دائماً، على التذكير بأنّ ما قدّموه هو طريقة ومنهج لفهم الواقع وتفسيره والعمل على تغييره. وأنه على الأجيال اللاحقة أن تنتج معرفتها ونظريتها عن الواقع الذي ستكون ملزمة بالعيش فيه. وبالتالي فإننا كلما ابتعدنا عن ذلك الزمن الذي عاش وعمل فيه كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية قلّت في أعمالهم الأجوبة عن الأسئلة التي تطرحها الحياة المعاصرة. وليس في ذلك نقص أو عيب في الماركسية. من هنا، فإنّ الحقيقة ليست شيئاً معطى، بل إنّ المعارف والحقائق التي تكتشفها البشرية وتكتسبها في سياق ممارستها إنما هي معارف وحقائق نسبية تحضرّ المادة والظروف لبلوغ معارف وحقائق جديدة. ذلك هو المسار الذي تغتني الماركسية به، وتلك هي البديهية التي كررها ويكررها الماركسيون على الدوام ومع ذلك يتم أحياناً تناسيها.

ويبرز في عصرنا الراهن متطلبات جديدة. فهو عصر يختلف عن باقي العصور. إذ يتغير العالم فيه بسرعة فائقة ويمتاز بدينامية قوية؛ وتتغير فيه أشكال تنظيم الحياة والعلاقات بين البشر والدول، وتتغير فيه التقنية والتكنولوجيا بسرعة كبيرة، وتتغير فيه القِيَم والطموحات وتتحطّم فيه التقاليد الاجتماعية القديمة. حتى أن البيئة لم تبق فيه على حالها. وبرزت مشاكل ومهام جديدة أمام الانسان الذي بات مضطراً إلى تعلّم العيش في مُناخ طبيعي وثقافي واجتماعي وسياسي متغير. وباتت الوسائل والأدوات الفكرية القديمة عاجزة عن تقديم الحلول لها. لذلك تبرز الحاجة الملّحة للتخلّي عن أشكال تفكير سابقة استنفدت طاقتها ولم تعد تستجيب لمتطلبات العصر، دون أن يعني ذلك التخلّي عن كامل الطاقة الفكرية التي

كدّستها البشرية. بل إنّ المقصود هو تجديد الفكر وإغناؤه، وتقديم الأفكار الجديدة التي باستطاعتها الإحاطة بمشاكل المجتمع والطبيعة وعكس ديالكتيكها الفعلي. وقد يبدو مثل هذا القول مملاً للماركسيين. لكنّ التجربة والحياة أثبتتا أنّ تجسيد الأفكار المحفوظة وتطبيقها لا يتمّان بشكل أوتوماتيكي بل إنه تبرز من حين إلى آخر انقطاعات في مسار التجديد إمّا لأسباب موضوعية ـ كعدم اكتمال ظروف التغيير ـ وإمّا لأسباب ذاتية. وبالتالي فإنّ الوقفة النقدية ومراجعة الممارسة والفكر تصبحان ضرورة موضوعية لكل الثوريين. ونحن اليوم أمام مبادرة من هذا النوع يقوم بها أحد أكبر الفصائل في الحركة الشيوعية والثورية العالمية وهو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي يدرس تجربته ويحلّل نجاحاته وإخفاقاته ويستخلص الدروس لنفسه. إنّه يقوم بمحاولة تجديد فكري شامل. تجربة أيقظت وتوقظ الكثيرين ودفعتهم إلى التفكير في قضاياهم وقضايا عصرهم. فعلى أيّة تربة فكرية نظرية جرت هذه الصحوة؟

المشكلة في الجمود العقائدي

في سياق، عرضه أسباب الركود الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفياتي على أعتاب الثمانينات أشار غورباتشوف في خطابه أمام دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في كانون الثاني من عام ١٩٨٧ إلى المسؤولية التي يتحملها الفكر النظري الذي تخلّف عن متطلبات العصر. حيث أنّ درجة وعي المشاكل والتناقضات والنزعات والآفاق الاجتماعية تتعلق إلى حد كبير بوضعية الفكر النظري وتطوره وبالمناخ السائد في الجبهة النظرية. وأنه جرى تجاهل المقولة اللينينية بأن قيمة النظرية تكمن في التصوير الدقيق لكل التناقضات الموجودة في الحياة.

وترجع أسباب هذا التخلّف في الجبهة النظرية إلى تلك الحقبة الزمنية التي أعقبت وفاة لينين، حيث حُرمت النظرية والعلوم الاجتماعية من الفكر المبدع والمناظرات المثمرة وحلّت محلها الأفكار المفروضة من أعلى كحقائق مطلقة.

ويتلخص العجز في المجال النظري في القصور الذي تعانيه نظرية الاشتراكية بعد وفاة لينين. فالواضح والمعروف أن كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية لم يضعوا نظرية مكتملة عن الاشتراكية. بل إنهم تركوا لنا في مؤلفاتهم السمات الأساسية للاشتراكية دون أن يتطرّقوا إلى التفصيلات. وقد وضعوا تصوراتهم عن المراحل التي بدت لهم منطقية في تطور التشكيلة الشيوعية. وقد تسنّى للينين، بعد ثورة أوكتوبر، ونتيجة لمساهمته المباشرة في إرساء أسُس أوّل دولة اشتراكية، أن يضع أُسُس نظرية اشتراكية. وكانت أفكاره وأعماله التي وضعها في أواخر سنوات حياته مهمة جداً في هذا المجال وتعكس ذلك الفهم العميق لديالكتيك النظام الاجتماعي الجديد. حيث أدخل على النظرية والممارسة تعديلات جدّية بعد ثلاثة أعوام من عمر الاشتراكية، ونظر إليها أعداء الاشتراكية وحتى بعض أنصارها، بسبب عجزهم عن فهمها، على أنها تراجع عن الاشتراكية وعودة إلى الرأسمالية. غير أنّ المقصود بذلك كان وضع تدابير السياسة الاقتصادية الجديدة ـ النيب(*) وقد كان الانتقال النظري

(*) النيب ـ أو السياسة الاقتصادية الجديدة ـ هي السياسة التي نفذها الحزب الشيوعي السوفياتي والدولة السوفياتية في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. بدأ بتنفيذها في ربيع ١٩٢١ وأوقف العمل بها في النصف الثاني من الثلاثينات. سمحت هذه السياسة ببعض التطوير للعناصر الرأسمالية في ظل الاحتفاظ بالمراكز الأساسية في الاقتصاد الوطني بيد الدولة. استهدفت =

والعملي من «شيوعية الثكنات» إلى النيب نقلة نوعية مهمة في تاريخ الثورة الاشتراكية كان الهدف منها ترسيخ قواعد النظام الجديد وخلق الاطر التي يمكنها أن تجذب أوسع فئات الكادحين في الريف والمدينة إلى المساهمة في بناء الاشتراكية. وبذلك تكون هذه السياسة قد عكست ديالكتيك العلاقة بين الموضوعي والذاتي في روسيا، بين تخلّف المجتمع الموروث من الرأسمالية والسلطة الجديدة ـ السلطة الاشتراكية. وهي علاقة متناقضة ومتكاملة في الوقت ذاته. فالواقع الموضوعي يتطلّب تطوير القوى المنتجة وتطوير الانتاج على أرضية الظروف الموروثة من المجتمع الرأسمالي الذي ما زالت آثاره قائمة وما زالت الطبقات والمصالح الطبقية والعلاقات بين الطبقات ماثلة في ظلّ هذه السلطة الاشتراكية الجديدة. وقد فرض ذلك تمتين التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين.

وجرى بعد وفاة لينين صراع ـ على طريق التطور اللاحق في بناء الاشتراكية ـ بين أسلوب متابعة السياسة الجديدة وأسلوب آخر يقوم على مبدأ التسريع والقفز لتحقيق التحولات الاشتراكية في مجال التصنيع وتجميع الفلاحين وإجراء الثورة الثقافية. وانتصر الاتجاه الثاني فتمّت تصفية النيب، وزُيّفت الأفكار اللينينية عن التجميع الطوعي للفلاحين في تعاونيات وضُرب تطور الديمقراطية والاتجاهات المختلفة في الثقافة والتعليم. جرى كل ذلك تحت شعار تزايد الصراع الطبقي في الاشتراكية، في وقت لم يعد هناك طبقات استغلالية في الاتحاد السوفياتي، وكان من نتيجة ذلك زعزعة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين. وجرى بذلك الابتعاد عن المقاربة العلمية للاشتراكية وتطبيقها وحلّ محلها جمود

= انعاش الاقتصاد في ظل تعددية الانماط الاقتصادية، وتأمين المواد الغذائية ورفع مستوى رفاهية الناس وتطوير الصناعة.

عقائدي وإرادوية، لم يقتصرا على الموضوعات النظرية بل تحولا إلى موقف حياتي عام يطال كل المسائل. وتلخّص ذلك الجمود في صيَغ نظرية بعيدة عن الواقع تبّسطه لكنها لا ترى كل تناقضاته وتفاعلاتها الداخلية التي تصنع هذا الواقع، صيَغ تستند إلى الاستنتاج العام والقانون العام، والتعميمات العمومية التي يُراد فرضها على الممارسة دون الأخذ بعين الاعتبار بالشروط الخاصة التي تجري فيها الممارسة. وقد سادت النظرية الاشتراكية في الثلاثينات والأربعينات تصورات مفادها أن الاشتراكية حركة متواصلة للمجتمع وغير متناقضة تسير صعوداً نحو الشيوعية. أما أسباب صعوبات بناء الاشتراكية فكانت تُفسَّر بغياب المقدمات التاريخية وبغياب التجربة والحصار الرأسمالي. وأنه مع الزمن سوف يسير كل شيء وفق الخطط المقررة. وإن حل المهام في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي سيتمّ بشكل بسيط وبدون ثغرات ومصاعب. ونتيجة لهذه التصورات جرى تضخيم أهمية البنى والأشكال التنظيمية الاجتماعية القائمة. وأصبحت هذه التصورات النظرية محددة لبناء الاشتراكية. لذا اتُخذ موقف سلبي من العلاقات النقدية ـ السلعية التي كانت سياسة النيب قد فتحت الباب أمام فعلها الموضوعي. وصفّي الحساب الاقتصادي بالتدريج. واستبدل بمركزية كلية للإدارة. وشوِّهت المبادىء التعاونية اللينينية. وعلى أساس فكرة القفزة إلى الشيوعية بدأ تنفيذ مهام عملية منها الانتقال إلى التبادل المباشر للمنتوجات والالغاء التدريجي لدفع النقود ومن ثم تصفية العلاقات النقدية السلعية. وأعلن أنّ لقانون القيمة شكلاً متحولاً في الاشتراكية مما شكّل وسيلة لتشويه نظام التسعير وأدخل التعسّف في الممارسة الاقتصادية ودفع الأجور والخروقات في نسب التطور الاقتصادي.

وجرى تصوير مرحلة الاشتراكية على أنها مرحلة قصيرة تاريخياً يتمّ

خلالها التحضير للانتقال إلى المجتمع الشيوعي، الذي وُعد ببنائه في الأفق المنظور.

وفضلاً عن ذلك فقد جرى تفسير سطحي لبعض أفكار مؤسسي الماركسية في الفهم المادي للتاريخ فجرى تصوير الأمر وكأنّ الواقع الاشتراكي يسرّع أوتوماتيكياً تكوّن الأفكار التقدمية الجديدة التي تصبح ملك الجماهير وتتحوّل إلى قوة مادية، وتمّ تجاهل الفعل المعرقل للأفكار والتصورات القديمة في مسار التطور الاجتماعي.

أما باقي الأفكار التي لم تكن تنضوي تحت سقف هذه النظرية فكانت تُرفض ويتعرّض أصحابها لمختلف أشكال القمع. وكان من نتيجة ذلك أن تحولت هذه النظرية إلى عائق أمام تطور البلد وانعكست سلباً على بناء الاشتراكية في أوروبا الشرقية والصين وزعزعت الثقة في الاشتراكية في العالم الرأسمالي. ذلك لأن القرارات الارادوية لا بدّ أن تصطدم عاجلاً أم آجلاً، وقد اصطدمت فعلاً في الاتحاد السوفياتي بالواقع الحي، لأن هذه القرارات لا تستجيب لمتطلبات الواقع الموضوعي وتحاول أن تفرض سبل التطور على هذا الواقع فرضاً تعسّفياً.

ولأن الحياة كانت تفرض باستمرار ضرورة التغيير والتخلي عن الكليشيهات النظرية التي فات أوانها من جهة، وبسبب سيطرة الخوف على المفكرين من جهة أخرى وإحجامهم عن تقديم الأفكار الجديدة، نشأ ما يشبه الحلقة المفرغة التي كان لا بدّ من كسرها. وقد جرى كسرها في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، مما يعني أنه على الرغم من كل الأجواء التي كانت سائدة في المجتمع والحزب كانت هناك قوى سليمة تفكّر وتعمل من أجل التغيير. وقد أشاع هذا المؤتمر مناخاً صالحاً

للبحث وتحرير الفكر الاجتماعي حيث قُدّمت أفكار جديدة، وأصبح المؤتمر تربة خصبة لتجديد العلم والفن والثقافة.

لكن تحطيم الكليشيهات الفكرية القديمة واكتساب الأشكال الفكرية الجديدة عملية طويلة وصعبة وصراعية وبالتالي فإن خطر المراوحة وإيقاف مسار التجديد يبقى ماثلاً ولا يتحقق إلا عندما تتوفر ظروفه. لذلك شقّت، بعد المؤتمر العشرين، الإرادوية والذاتية طريقها وأدى ذلك إلى تدني وتائر التطور وانحسار الديمقراطية. ومع أنه اتخذت جملة من الاصلاحات والتدابير منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، فإنّ الوضع على الجبهة الثقافية النظرية وامتداداً إلى أوائل الثمانينات لم يخرج ـ على الأقل في التصور عن الاشتراكية ـ عن تلك الأُطُر والبنى النظرية التي سادت في الثلاثينات والأربعينات. فإذا كان المؤتمر الثامن عشر للحزب قد أعلن أنّ الاتحاد السوفياتي قد دخل في طور إنجاز بناء المجتمع الاشتراكي الخالي من الطبقات ومرحلة الانتقال التدريجي من الاشتراكية إلى الشيوعية، وتضمّنت وثائق لجان المؤتمر التاسع عشر مهمة مباشرة هي بناء الشيوعية خلال ١٥ ـ ٢٠ سنة فإنّ البرنامج الثالث للحزب السوفياتي حدّد إنجاز بناء الشيوعية في أوائل الثمانينات.

وبذلك يكون قد جرى تجاهل للمبدأ اللينيني في الكشف الصحيح عن الخصائص الرئيسية لكل مرحلة تاريخية من مراحل بناء الاشتراكية ودراستها، وهيمنت فكرة خاطئة عن قِصَر المرحلة الاشتراكية في حين أن الحياة بيّنت أن الاشتراكية مرحلة أطول بكثير مما تمّ تصويرها وأنها طور طويل وشبه مستقل في التشكيلة الشيوعية وأن حلّ مهامها وبناءها يتطلّبان من البشر عشرات السنين بل عدّة أجيال، وخاصة أن المهمة التاريخية

للاشتراكية هي تحضير الظروف للانتقال إلى الشيوعية. في ظلّ هذا الوضع طُرحت نظرية الاشتراكية المتطورة لا كثمرة تحليل علمي لمستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي حصل، بل كمخرج من استحالة إنجاز الشيوعية في الفترة الزمنية المحدّدة. ومع أنّ هذه النظرية تمدّد الحدود الزمنية لبناء الشيوعية إلا أنها اعتبرت أنّ الاشتراكية «الفعلية» التي تمّ بناؤها حتى السبعينات هي أعلى إنجاز للتقدم الاجتماعي في ذلك الوقت وأنّها تفتح المجال الكامل لفعل قوانين المجتمع الاشتراكي وإبراز أفضلياته كمجتمع متكامل وديناميمي. وجرى تضخيم مستوى تناغم المجتمع والتطورات الحاصلة في مجمل عناصره مثل التطور الكامل للملكية الحكومية وثبات البنى السياسية ومحو الفروقات الاجتماعية والطبقية. وتجاهلت هذه النظرية الصعوبات وأغفلت التناقضات وأصبحت مصدراً للجمود العقائدي في المجال النظري وركود الممارسة.

فقد ساد ما يشبه التفسير المبتذل للديالكتيك. حيث جرى تقسيم قانون وحدة الأضداد وصراعها إلى قسمين. فكان من حصة الاشتراكية عنصر الوحدة كميزة أساسية لتحديدها وتحديد مصادر تطورها وقواها المحركة بينما عُدّ التضاد من مواصفات الرأسمالية والعالم غير الاشتراكي. وبذلك جرى تجاهل التناقضات في الاشتراكية. وشكّل ذلك قاعدة للنزعة المحافظة والتفكير الراكد والسياسة التي تنسجم معه. أمّا التناقضات فقد نُظر إليها على أنها مصدر للصعوبات والعمليات السلبية أي أنها شيء رديء ينبغي تصفيته والتخلص منه. ومثل هذه التصفية كانت تعني تجاهل المشاكل الحقيقية الناشئة. وهذا بالطبع يعكس آلية لحل التناقضات. لقد غاب الفهم الماركسي للتناقض في الاشتراكية كمحرك لعملية التطور ودينامية المجتمع. وأدّى مثل هذا التصور عن الاشتراكية

ـ كمجتمع غير متناقض وخال من الصراع ـ إلى أخطاء فادحة في الاقتصاد والسياسة.

وقد استند مثل هذا الفهم للديالكتيك إلى مقولة لينينية مفادها أن التناقضات اللاتناحرية تحل محل التناقضات التناحرية في الاشتراكية وتم تجاهل المبدأ الأساسي في القانون القائل بأن الصراع هو المطلق والوحدة نسبية. وغاب عن البال أنّ التناقضات اللاتناحرية تتكوّن من عناصر متنافرة فالعلاقة فيما بينها بالتالي علاقة صراعية، وحركة التناقض تفترض، بالتالي، نفي الشكل القديم الذي استنفد طاقته وموته.

ولذلك بقي التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج خارج المعالجة الفعلية. وساد فهم مفاده أنّ التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج يفعل في التشكيلات التناحرية حيث الطبقات الاستغلالية المتناحرة والطابع التناحري للعلاقات الانتاجية. أمّا في الاشتراكية فلا وجود للطبقات الاستغلالية وبالتالي، للعلاقات الانتاجية التناحرية، ولذلك لا وجود للتناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج.

وساد تصور ضيّق عن علاقات الانتاج الاشتراكية حيث أشير إلى أنّ هذه العلاقات هي علاقات الناس بوسائل الانتاج التي تُعتَبر في الاشتراكية مُلكية عامة اجتماعية، وأن هذه العلاقات خالية من التناقضات. وقد غلبت في مفهوم العلاقات الانتاجية وعلاقات الملكية، خاصة، الجوانب التملكية - الحقوقية، وتركت الجوانب الأخرى أي الاستحواذ والاستخدام والتصرف والاستفادة بوسائل الانتاج. وجرى تأكيد وجود شكلي الملكية الاشتراكية: الملكية الحكومية والملكية التعاونية، وأن التقارب يسير وينبغي أن يسير لصالح الملكية الحكومية، وقد قلّلت هذه

الآراء من أهمية الملكية التعاونية والكولخوزية خاصة. وأكثر من ذلك فقد تحولت الملكية الاجتماعية إلى ملكية من دون مالك فعلي لها وكأنها ملكية محايدة. فهل تشكل الاشتراكية بالفعل استثناءً بالنسبة إلى مبدأ التناقض؟ وأنّه لا وجود للتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج؟ وأنّ الانسجام بين هذه القوى والعلاقات مطلق؟ وهل القوى والعلاقات بحدّ ذاتها خالية من التناقضات؟ وما هي طبيعة التناقض بين العلاقات النقدية ـ السلعية التي يقر بوجودها، وبين التخطيط؟ وماذ عن التناقض بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في المجتمع؟ وهل زال التناقض بين البنية التحتية والبنية الفوقية في المجتمع الاشتراكي؟ وهل صحيح أنّ تآلف المصالح قد ساد بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ولم يعد من تناقض بين مصالح الفرد والجماعة والمجتمع؟ وهل ذابت الفوارق والتناقضات بين القوميات؟ وإلخ...

فإما أن يُنظر إلى هذه التناقضات على أنها شذوذ عن القاعدة وعيوب ويتمّ التعامل معها بالتالي بشكل إرادوي ذاتي وإمّا أن يتمّ التعامل معها وفق الديالكتيك الماركسي وتُحلّ وفق الديالكتيك الماركسي لصالح الاشتراكية وتطورها.

لقد انعكست الإرادوية والتسلط الفكري واحتكار «مركز الحقيقة» على تطور الفكر النظري وعلى تطوير الماركسية ـ اللينينية عموماً. وكان الموقف الفكري المعارض في الثلاثينات والأربعينات سبباً للتصفيات الجسدية.

وفي المرحلة اللاحقة لم يجر دعم النبض الذي أعطاه المؤتمر العشرون لتحرير الفكر العلمي بل جرى كل شيء لإضعافه وخفت الحماس وتعطيل

امكانيات العمل المستمر وتأكيد الدوغمائية. فأنزل ذلك الضرر بالعلوم الاجتماعية وبرز الجمود الفكري والعجز عن الإحاطة بظواهر العالم الموضوعي بديناميتها وتناقضيتها كنقيض للديالكتيك. وأصبحت العلوم الاجتماعية تعاني من النزعة المحافظة والمديح الكلامي للقرارات والتوجهات الرسمية ومن التحليل السطحي. وانعكس ذلك على كتب التدريس التي جهدت لتكوين نمط تفكير راكد مما أدى إلى الحدّ من شغف الاطلاع والتفكير لدى المعلمين والطلاب.

وقد عاشت الفلسفة مرحلة عبادة الشخصية ومرحلة الركود تحت ضغط المحافظة والتسلط. وعرف المجتمع أشكال تطور لم تكن تولّد ردة فعل الفلسفة أو نقداً فلسفياً على ما يجري. لأن مثل هذا النظام يحتاج إلى تبرير السياسة السائدة وتعليل القرارات المتخذة لا إلى الترجيم والتنبؤ بالمستقبل. وقد قُدّمت الفلسفة الاشتراكية الرسمية المطبّقة في الواقع على أنها المثال الأعلى للاشتراكية. وقد نفى هذا الموقف امكانية الفلسفة على التفكير في المشاكل الحقيقية للمجتمع. من هنا حكمت على نفسها بالجمود والتنظير المدرسي. وهذا ما أعجب البيروقراطية. إلا أن ذلك لم ينفِ وجود فلاسفة مناضلين وأعمال فلسفية مبدعة. لكن هؤلاء شقوا طريقهم وسط صعوبات كبيرة. وإذا ما حصلت أعمالهم على الاعتراف بها فلقاء نفقات كبيرة.

لم يكن الاقتصاد السياسي استثناءً في هذا المجال، وخاصة أن ستالين ساهم بنفسه في صياغته كمنظّر في كتابه «المسائل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي»، هذا الكتاب الذي بقيت أفكاره ماثلة حتى السنوات الأخيرة التي سبقت البريسترويكا. وعلى الرغم من محاولات

التجميـل التي تعـرّض لها الاقتصـاد السيـاسي في أواخـر الخمسينـــات والستينات فقد بقيت الأشكال الملموسة للعلاقات الاقتصادية دون أن تمسّ وأُبقيت البنية النظرية ـ المنهجية للاقتصاد السياسي على حالها. ولم يسع الاقتصـاد السيـاسي إلى تحليـل التنـاقضـات الفعليـة في الاقتصـاد الاشتراكي ومناقشتها. بل انشغل بتحنيط العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة. لذا فقد ابتعد عن الحياة ومتطلباتها. فكانت الظواهر والعمليات الجديدة تفسر بشكل مشـوّه أو تترك بـدون معـالجة. وقـد غلبـت على الاقتصاد السياسي في أحيان كثيرة المناظرات ذات الطابع المدرسي المجرد للمفاهيم المختلفة. فعلى سبيل المثال كان الاقتصاد السياسي للاشتراكية ينظر إلى علاقات الانتاج على أنّها موضوع منعزل عن القوى المنتجة وعن ظواهر البنية الفوقية ممّا يدفع إلى التجريد ويقدّم صورة باهتة عنها بينما كان عليه أن ينظر إليها وإلى القوى المنتجة والبنية الفوقية على أنها وحدة عضوية. وقد غاب عن نظر الاقتصاد السياسي أسياد العلاقات الانتاجية الحقيقيون أي المنتجون ومصالحهم وحاجاتهم ودوافع نشاطهم الانتاجي. وتركت جانباً علاقات الإدارة الاقتصادية وكل منظومة مشكليات الآلية الاقتصادية.

إلى جانب هذا الاقتصاد « السياسي الرسمي » كان هناك اتجاه علمي مناضل في الاقتصاد السياسي قـاوم مختلـف أشكـال التحنيـط والجمـود بالتفتيش الجدي عن التغيرات في بنية العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، وقدّم اقتراحـات جـذريـة للتخطيـط والإدارة والتحفيـز، واستخـدام العلاقات النقدية السلعية ودمقرطة الحياة الاقتصادية. لكنّ تأثيره في الحياة العلمية والعملية كان محدوداً.

في أواخر السبعينات كتب بريجنيف مقالة يقول فيها بأنه « قد تمّ بناء

الاشتراكية المتطورة في الاتحاد السوفياتي، أي تمّ بلـوغ مـرحلـة نضـوج المجتمع الجديد، حيث أُنجزت إعادة بناء كل منظومة العلاقات الاجتماعية على الأسس التعاونية الخاصـة بـالاشتراكيـة. وأن المجتمـع الاشتراكـي المتطور يمتاز بإفساح المجال الكامـل لفعـل قـوانين الاشتراكيـة وإبـراز أفضلياتها في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وبالوحدة العضوية والدينامية في الحياة الاجتماعية واستقرارها الداخلي وبوحدتها الداخلية الوثيقة»[1]. ولا شك في أنّ مثل هذا الاسلـوب لم يترك مجالاً لتحليـل الصعـوبـات والتناقضات وكشف جذور الظواهر السلبية وطبيعتها. وقد انعكس ذلك سلباً على معالجات المشاكـل الاجتماعيـة. فكـانـت التشـويهات المختلفـة للقوانين الاشتراكية وخاصة في قانون التوزيع حسب العمل ومبادىء التعاون اللينينية وغيرها.

ولم يكن علم الاجتماع بأحسن حال. فإذا كـانـت العلـوم الاجتماعيـة الأخرى تعيش صراعات داخلها من خلال وجودها، فإنّ علم الاجتماع كان يناضل للحصول على الاعتراف بوجوده الشرعي. وإذا كان قد حقق بعضاً من هذا الاعتراف في الستينات والسبعينات ـ ويتعزّز وضعه الآن أكثر فأكثر ـ فإنه لم يجر بعد الاعتراف بعلم السياسة. وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على ضيق الأطر التي تمازيز فيها العلوم الاجتماعية بتطور الحياة وانفصال جوانبها عن بعضها البعض.

وفي فترة الركود عانى علم الوراثة الذي يعتبر وضعه الحالي كارثة حقيقية من صعوبات جمّة إذ تخلّف كثيراً عن مواكبة الحياة. واتخذت في

---

(١) بريجينيف. على خطا لينين. خطب ومقالات ١٩٧٨، المجلد السادس. ص ٦٢٧.

السابق مواقف سلبية من تطوير فروع الالكترونيات والكومبيوتر.

إنّ هذا المناخ المتمثّل في انعدام الديمقراطية السياسية والموقف غير الصحيح من الثقافة قد ولد ما يشبه الغربة في مجال الفكر. وتولدت قناعات بعدم جدوى البحث والنقاش وإبداء الرأي كون ذلك لن يعطي نتيجة مباشرة إيجابية أو ذات طابع تغييري مما أفقد العمل المبدع نكهته الفردية.

إن الحصيلة العامة لهذا المناخ الفكري والنظري الذي امتدّ من الثلاثينات حتى أعتاب الثمانينات وبأشكال مختلفة، كانت اغتراباً عن الواقع وانفصالاً عنه، وابتعاداً عن الحاجات العملية والنظرية لبناء الاشتراكية. ونشأ بين مثال الاشتراكية وواقعها تناقض أنزل الضرر بسمعتها داخل المنظومة الاشتراكية وخارجها.

إنّ هذا الاسهاب في عرض وضعية الفكر النظري في الاتحاد السوفياتي لم يكن وليد صدفة. إذ لا أحد ينكر ذلك الدور الطليعي الذي لعبه ويلعبه المفكرون السوفيات في معالجة الفكر الماركسي سواء في ما يتعلّق بمسائل تطوير نظرية الاشتراكية وتطبيقها أو فيما يتعلق بمعالجة المسائل العالمية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلديهم القدرة والامكانيات المادية والمعنوية والتجربة والمعاهد المتخصّصة. وأكثر من ذلك فقد جرت وتجري محاولات منهم لملء الفراغ الناشىء من عدم قدرة الماركسيين في البلدان الأخرى، وبلدان العالم الثالث خاصة أو عجزهم عن الإحاطة بمشاكل بلدانهم ودراستها وتحضير الكوادر العلمية الضرورية لذلك. ونتيجة لمثل هذه الظروف الموضوعية ولظروف ذاتية تتلخّص في قصور بعض الفصائل وكوادرها الذاتي واتكالها على مفكري البلدان

الاشتراكية في إنتاج المعرفة عن بلـدانها (النـاميـة). فبرزت ظـاهـرات التقليد والنقل الميكانيكي للأفكار والنظريات وتطبيقها في هذه البلدان. ولم يخلُ الأمر من محاولات فرض الأفكـار والنظـريـات على الأحـزاب الشقيقة في البلدان المختلفة وخاصة في مرحلة عبادة الفرد، اتخذت لاحقاً نوعاً من الآلية في الاقتباس الطوعي لكل ما ينتج ويقال عن البلدان النامية.

إن اعتناق الماركسية ـ اللينينية كعقيدة فلسفية اقتصادية اجتماعية سياسية، بحد ذاته، لا يعطي أصحابها وبشكل أوتـومـاتيكـي إمكـانيـة امتلاك الحقيقة والمعرفة ولا سيّما إذا كان لهذا الاعتناق طابع الإيمان وإذا ما حذف من الماركسية روحها الثوري ـ كونها منهجاً وطريقة في التفكير والممارسة الثوريين. فقـد اعتنـق الكثيرون هـذه العقيـدة بعـد مـاركس وإنجلس. ومنهم من حفظها كآيات مُنزلة ولذلك لم يتمكن من استغلالها بالشكل المطلوب وبات يكرّر المقتطفات والاستشهادات تكراراً دون أن يولّد ذلك قناعة بها عند الآخرين. ومنهم من استوعب جوهر الماركسية وراح، عبرها، وعبر مبادئها الأساسية، يقرأ واقعه وينتج معرفته ويصوغ وفقاً لذلك برامج نضاله السياسي. وقد أعطى لينين المثل الحي على المقاربة المبدعة للماركسية. فأين يقع الماركسيون العرب من هذه اللوحة؟ هل تمكنوا من انتاج معرفة حقيقية عن واقعهم ودرسوا تناقضاته؟ وهل جرت دراسة عملية عميقة للبنيـة لاقتصادية الاجتماعية ولنمط الانتاج السائد في بلداننا؟ وهل جرى تحليل البنية الطبقية من أجل رسم لوحة تحالفات تُخرج البلدان العربية من تبعيتها وتخلفها؟ وهل تمت عملية وضع المعالم الأساسية لنظرية اشتراكية تكون بديلاً من هذا الواقع القائم؟

والماركسية كنظرية كلاسيكية تَعِد بحتمية انتصار الاشتراكية تاريخياً.

لكنّها لم تَعِد بانتصار أوتوماتيكي يأتي للشعوب من خارج الممارسة النظرية والعملية للقوى التورية. وبـات واضحـاً أن مـوضـوعـات كلاسيكيـة ماركسية عديدة تبدو غير منسجمة أو غير متلائمة مع أوضاع بلدانا. فأين الطبقة العاملة الضخمة - البروليتاريا - التي ينبغي أن تحقّق الثورة الاشتراكية؟ وهل ينبغـي انتظـار تكـوّنها حتى تُطـرح مسـألـة الثـورة الاشتراكية وبناء النظام الجديد؟ أو ينبغي تحليل البنية الاجتماعية ليتكوّن منها تحالف قوي يكون للطبقة العاملة فيه دور أساسي، بغضّ النظر عن حجمها، يقوم بإنجاز مهمة التغيير في المجتمعات العربية؟ ثم إن مشاكل حركة التحرر العربية تطرح على بساط البحث شكل المعالجة الماركسية الملموسة للمسألة القومية في بلدانا والبلدان الشبيهة بها. ذلك أن التفسير الذي وضعه ماركس للمسألة القومية في القرن التاسع عشر وطبقاً لظروف أوروبا - ذلك التفسير الذي يحدّد المسألة القومية بأنّها قضية البرجوازية - لا ينسجم مع الظروف الراهنة لحركة التحرر الوطني العربية في العصر الراهن.

لقد بات واضحاً أن فهم الماركسية وتطبيقها بالصيغة التي وضعها ماركس وإنجلس، في القرن التاسع عشر لم يعودا كافيين. بل إن المطلوب هو الاستناد إلى الماركسية كمنهج يمكن استخدامه في ظروف بلادنا الخاصة من أجل انتاج معرفة عنها وفهم مشاكلها وتحديد أساليب النضال الكفيلة بإنجاز التحرر والتطور. وبات من المطلوب تحديد ملموس للسمات الخاصة بكل بلد عربي وأثر العوامل التاريخية والثقافية والدينية في تطور بلدانا، وفهم مسار التطور الاقتصادي الاجتماعي في الحقبة التي خضعت فيها بلدانا للاستعمار ولفهم طبيعة العلاقة الكولونيالية ذاتها. وهذا ما لم يُنجَز بَعد. وقد تمّت محاولات لتفادي هذا النقص بالاستناد إلى المساعدة

العلوم الاجتماعية تسترد دورها

إن هذا يطال بالدرجة الأولى العلوم الاجتماعية، تلك التي تأخرت عن مواكبة الحياة والتي لم يعد تطويرها يحتمل انتظار إجراء إعادة البناء في جوانب الحياة الأخرى للمجتمع السوفياتي. بل إن تطويرها وتجديدها يجب أن يشكلا دافعاً إلى تسريع تجديد جوانب الحياة الأخرى. وإذا كان الوضع الذي عاشته العلوم الاجتماعية ردة فعل أو انعكاس لذلك المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ساد الاتحاد السوفياتي حتى أعتاب الثمانينات فإن البريسترويكا قد أفسحت المجال أمام اختراقات تساعد العلوم الاجتماعية ـ الفلسفة والاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة والشيوعية العلمية ـ على استعادة مكانتها وتجديد نفسها لتقترب من الحياة ومسائلها أكثر فأكثر. ولا بد من استعادة تقاليد المناظرات العلمية الحقة التي عرفها المجتمع السوفياتي في العشرينات، والتي بدونها لا يمكن كسر احتكار الحقيقة. ولا بدّ لهذه العلوم من الانطلاق إلى الدراسات الملموسة والتخلص من المناظرات المدرسية البحتة.

وعودة اقتصاد الاشتراكية السياسي إلى موقعه تعني التصاقه باقتصاد الاشتراكية ومعالجة التفاعل الفعلي والحي بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية وقانون القيمة وقانون النفقات وفعلها في ظل الاشتراكية، ومعالجة الانتقال من الشكل التوسعي إلى الشكل العمودي في تطوير الاقتصاد، وطرق استكمال تطوير العلاقات الانتاجية والإدارة في ظل الملكية الاجتماعية، والمعالجة اللاحقة لقضايا الامبريالية في العصر الراهن.

وعلى العلوم الاجتماعية بلورة المفهوم الكامل والصحيح للانسان ودوره في النظام الاشتراكي وإفساح المجال أمامه لابراز مواهبه وقدراته وطرق

تربيته وتنشيطه. وعليها يقع عبء التحليل الملموس للمجموعات الاجتماعية وللقوميات والأمم ومصالحها. كما يطلب منها دراسة فعلية ملموسة لمسألة الديمقراطية وتوسيعها ونشرها على مختلف المستويات بما يساعد على تطوير البنى السياسية.

إنّ تطوير النظرية والفكر النظري ينبغي أن يتمتع باستقلاليته النسبية عن الهم السياسي اليومي، أي أن لا تأخذ حركته وأفكاره طابع تبرير هذا القرار أو ذاك وهذا النهج أو ذاك وتعليلها. إلا أنّ ذلك لا يعني انفصال هذا الفكر عن الممارسة. بل عليه أن يخدم الممارسة الثورية، بأن يؤسس لها، وأن يعلل اتجاهات حركتها وتطورها. فالفكر من دون الممارسة يتحول إلى كلام مدرسي والممارسة من دون الفكر تتحول إلى عمل عشوائي يفتقر إلى أساسه العلمي.

ويمكن القول حتى الآن بأن البريسترويكا قد أشاعت مناخاً سلماً للبحث الفكري وللدينامية في المجتمع السوفياتي بأسره. فانعكس جو الديمقراطية والعلنية على نواحي الإعلام والنشر. ولا يمكن مقارنة المناخ الحالي بما كان عليه منذ سنتين أو ثلاثة. فقد تحول البلد إلى ورشة من البحث والتفتيش والكتابة والنشر انخرط فيها أكبر قدر من الطاقة الفكرية في الاتحاد السوفياتي. ولم يبق شيء خارج متناول النقاش. وباتت وسائل النشر في متناول الجميع وإمكانية النشر مفتوحة للجميع. ويجري الكشف عن تلك الأعمال والآثار التي كانت مطمورة أو مهملة لهذا السبب أو ذاك. ويعاد الاعتبار إلى الشخصيات التاريخية الفكرية التي تعرضت للاضطهاد وتتسع الامكانيات لعملية تفكير جماعية في المسائل المختلفة. وبدأت تظهر نتائج العديد من التدابير سواء عبر تغيير كتب

وتحولها إلى ظاهرة أخرى.

وكيف يمكن دراسة الديالكتيك الفعلي للظواهر في المجتمع والطبيعة ما لم يُردّ الاعتبار إلى قوانينه الموضوعية المعروفة ودراسة تجلّياته وفق الزمان والمكان، ودراستها كما هي لا كما نتصورها. نـدرس التنـاقـض وأطرافه حيث هي لا حيث نريدها أن تكون، ندرس حركته وحركة كل قطب فيه كما تسيران وتنتهيان لا أن تصوَّر هذه الحركة إرادياً، دون الخوف من رؤية التناقض أو الاعتراف به. فالتناقض ليس شذوذاً عن القاعدة. إنه علاقة جوهرية في الشيء وفي الظاهرة. إنه مصدر التطور ومحركه. ودون الخوف من سلبيات التناقضـات ونتـائجهـا. فلا وجـود للتناقضات بدون جوانبها الايجابية والسلبية. كما لا يجوز افتعال آليات لحلّ التناقضات أو لالغائها. بـل ينبغـي إيجاد الشكـل الصحيـح لحركـة التناقض، ذلك الشكل الذي يصل بالتناقض إلى نهايته المنطقية ـ إلى حله. وينبغي التخلص من التصورات التي تنشأ عفوياً أو إرادياً، حول أبدية الظواهر والاشكال. وينبغي التخلص مـن الخوف النـاشيء أحيـانـاً مـن ضرورة استبدال الأشكال القديمة بأشكال جـديـدة عصريـة تستجيـب لضرورات الحياة.

من هنا جاءت البريسترويكا حلقة جديدة من حلقات التجدد الداخلي للماركسية ـ اللينينية، طرحت إعادة النظر إلى جملة من المفاهيم والمقولات والتصورات، وما يترتب على ذلك من إعادة نظر إلى المسائل السياسية والاقتصادية والفكرية وغيرها وطرح موضوعات نظرية جديدة.

استكمال نظرية الاشتراكية

وليس صدفة في هذا المجال أن تـولى نظـريـة الاشتراكيـة الأهميـة

الأساسية، لأن هذه النظرية لم تلق، في مرحلة ما بعد لينين، أيّ تطوير جدي يحوّلها إلى نظرية فاعلة في التاريخ، تستجيب لمتطلبات العصر. وليس أدلّ على ذلك من تلك الأزمات التي شهدتها معظم الدول الاشتراكية. وأكثر من ذلك فقد جرى تشويه المبادىء اللينينية الاشتراكية. وبات ملحّاً، في تطوير هذه النظرية، التخلي عن مختلف الأشكال التي لم تكن أو لم تَعُد متلائمة مع تطور المنظومة الاشتراكية. سواء أكان ذلك يطال أشكال علاقات الانتاج وأشكال الملكية، أم أشكال إدارة الانتاج والاقتصاد عموماً، أم الأُطُر السياسية ومختلف عناصر البنية الفوقية. ويتطلّب تطوير الاشتراكية ونظريتها أن يأخذ الانسان مركزه ومكانته المخصصة له في هذا النظام الجديد، أي مركز الصدارة في الاهتمام. فالاشتراكية تُبنى من أجل الانسان لتطوير إمكانياته وقدراته ورفع رفاهيته.

ولا بدّ من تخليص النظرية الاشتراكية من مختلف التشويهات والنظرات المحدودة التي تصور الاشتراكية بأنّها فترة قصيرة تاريخياً يتمّ بَعدها القفز إلى الشيوعية. والفرق كبير جداً بين أن تكون الاشتراكية كذلك أو تكون طوراً طويلاً له مراحله وتناقضاته وخصائصه. حتى أنه تطرح اليوم موضوعة تعتبر الاشتراكية تشكيلة قائمة بحدّ ذاتها لها أسسها القاعدية الخاصة؛ وهي بهذا، لا تختلف عن الشيوعية في مستوى النضوج فقط، بل وتختلف عنها نوعياً. وقد يتيح هذا فهم ذلك التنوع في نماذج الاشتراكية وتنوع أشكال السلطة وأشكال تطور الاقتصاد.

ولم يَعُد صحيحاً تصور المُلكية الحكومية بأنّها هي الملكية الاشتراكية. فهناك أشكال من المُلكية الحكومية (ملكية رأسمالية الدولة وملكية

رأسمالية الدولة الاحتكارية وغيرها) لا تمتّ إلى الاشتراكية بصلة. وحتى تصبح الملكية الحكومية ملكية اشتراكية لا بدّ من أن ينتفي الاستغلال نهائياً ولا بدّ من أن تصبح السلطة السياسية مُلكاً فعلياً للكادحين، ولا بدّ من أن تتحول هذه الملكية إلى خدمة الكادحين أنفسهم برفع مستوى معيشتهم وتلبية حاجاتهم المادية والروحية وإفساح المجال أمامهم للمساهمة في الإدارة الفعلية للاقتصاد والسياسة. ثم إنه لا بدّ من رؤية العناصر الأخرى في علاقات الملكية. فإلى جانب العنصر الحقوقي هناك عناصر استخدام الملكية والتصرف بها والاستفادة منها. ويمكن للملكية أن تبقى إشتراكية وإن جرى استخدامها بشكل غير مركزي أي من قبل جماعات الكادحين. وعندما تحفز الملكية الكادحين على العمل وتشعرهم بأنّهم أسيادها فإنهم يعملون على مضاعفة حجمها فتصبح أكثر اشتراكية.

إن النظرية الاشتراكية مدعوة إلى ايجاد أكثر الأشكال عصرية للنظام الجديد، بحيث تبرز وتحقق أفضلياته الأساسية- انسانيته وعدالته وأخلاقيته وديمقراطيته. تلك الأفضليات التي تميّزه عن الرأسمالية.

وفي مسألة ديالكتيك الاشتراكية يُعاد الاعتبار إلى مفهوم التناقض كقوة محرّكة للمجتمع، لأنّ تفاعل طرفي التناقض المتعارضين يشكّل جوهر الحركة الديالكتيكية. وما الديالكتيك إلاّ دراسة التناقض في جوهر الاشتراكية. إنّ الدراسة الصحيحة لتناقضات الاشتراكية التي يعتبر الاعتراف بوجودها مسألة بديهية أساس لحلّ التناقضات ودفع حركة المجتمع إلى الأمام. إن هذه التناقضات تنبع من الاشتراكية ذاتها وليست دخيلة عليها، ذلك لأن الاشتراكية لا تمثل استثناء في الماركسية اللينينية بالنسبة إلى فعل القوانين الديالكتيكية بما في ذلك قانون وحدة الأضداد وصراعها.

لكن هذا لا يعني أنه لا توجد تناقضات دخيلة، أي غير نابعة من طبيعة الاشتراكية. ومثال ذلك التناقض بين المداخيل الناجمة عن أساليب ملتوية لا عن العمل وبين مبدأ التوزيع حسب العمل. ثم إن هناك التناقض القائم بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي كتشكيلتين متعارضتين.

وفي مجال آلية حل التناقضات يُعاد الاعتبار إلى الفهم الماركسي لهذه المسألة. حيث أن التناقضات لا تحل بإلغائها والتخلص من أحد جوانبها. بل إن الحل يكون بإيجاد الشكل المناسب لحركة التناقض، هذه الحركة التي تعتبر حلاً للتناقض وتعتبر في الوقت ذاته إعادة لإنتاجه على مستوى أعلى. أما عرقلة الحركة والتطور فإنها تشهد على أن التناقضات التي لا تجد شكلاً مناسباً لحركتها وحلها تتراكم وتتفاقم ولا تعود مصدراً للحركة. ويذكّرنا هذا بتلك المحاجّة التي حاكم بها ماركس برودون الذي سعى إلى التخلص من الجوانب «الرديئة» للتناقض والاحتفاظ بجوانبه «الجيدة». وهكذا يتّضح أنّ التناقض يبقى مصدراً للحركة عندما يجد شكلاً مناسباً لهذه الحركة، وعندما يبقى طرفاه في تفاعل فيما بينهما أما عندما تنتفي هذه الحالة فإن التناقض يتشوه ويتحول إلى معرقل للحركة. ومع أن الاشتراكية بحد ذاتها لا تولّد تناقضات تناحرية إلا أنّه بات واضحاً وجود مثل هذه التناقضات وخاصة التناقضات بين المجتمع الاشتراكي ومختلف الفئات التي لا تتوافق مصالحها مع مصالحه. وهم المختلسون والمضاربون والمرتشون. وبالتالي فإنّ هذا التناقض لا يحل إلا بتصفية مصالح هذه الفئات بأحلال لا يُحلّ بزيادة الانتاج مثلاً بل بالنظام والانضباط وتحديث العلاقات الإنتاجية المتواصل.

ولعلّ التناقض بين القوى المنتجة التي بلغت مستوى رفيعاً من التطور وبين العلاقات الانتاجية يشغل الحيّز الأساسي من الاهتمام. وقد أصبح

واضحاً أنّ العلاقات الانتاجية للاشتراكية لا تخلق على الدوام مجالاً واسعاً لتطور القوى المنتجة وأن الانسجام فيما بينها لا يمكن أن يكون مطلقاً وخاصة عندما يجري تضييقها إدارياً وإرادوياً. فطالما أنّ المضمون المادي ـ أي القوى المنتجة ـ يتطور باستمرار، فإنه سوف يفرض على الدوام ويتطلب على الدوام توسيع ذلك الإطار الاجتماعي أو ذلك الرداء الاجتماعي الذي يرتديه. والمقصود بذلك العلاقات الانتاجية. إنّ تناسي هذه المسألة وتجاهلها فعلياً قد أنزل أضراراً جسيمة بتطور النظام الاشتراكي. فبعض أشكال هذه العلاقات تشيخ وتستنفذ طاقتها ويمكن أن يصبح عائقاً أمام التحولات التقنية والعلمية وتعيق تطور فعالية الانتاج. ولا ينبغي من ناحية أخرى أن تتمّ القفزات غير المبررة في تطوير العلاقات بما يتجاوز مستوى التطور المادي ومستوى تطور الوعي، أي إقامة علاقات لا تجد بعد حيّزاً لتطبيقها. فالنزعة إلى المساواتية مثلاً وخرق مبدأ التوزيع حسب العمل، في ظروف لم يصبح العمل فيها بَعدُ حاجة مادية للتطور الشخصي لا يمكنهما إلا أن يعرقلا تطور الاقتصاد. لأن تناقضات علاقات الانتاج تظهر كتناقضات بين مصالح المجموعات البشرية. وحلّ هذه التناقضات يتمّ بايجاد الشكل المناسب للتوفيق بين هذه المصالح. ونشهد اليوم كيف أن التناقضات في منظومة المصالح تؤدي إلى نزاعات بين أنصار التجديد في آلية الاقتصاد وبين الذين يريدون الحفاظ على القديم.

ولم يعد ممكناً تجاهل التناقض داخل القوى المنتجة ذاتها. بين التطور التقني الرفيع والتخلف المهني للعاملين على مختلف المستويات. إنّ رفع مستوى العاملين الذهني والمهني يشكّل حركة هذا التناقض دون أن يلغيه، بل إنه سينتجه على مستوى أعلى، عندما تولّد المعارف الجديدة تقنية

جديدة تتطلب بدورها مهارات جديدة. إنّ حلّ هذا التناقض بات يتطلب تطويراً شاملاً للشخصية لا على المستوى المهني فحسب بل على المستوى الروحي والاجتماعي أيضاً حتى لا يأخذ شكل حلّ التناقض طابعاً ناقصاً. إنّ استكمال علاقات الاشتراكية يفترض تطوير علاقات التوزيع وتحقيق مبادىء العدالة الاجتماعية واتّباع أفضل اساليب توزيع المنتوج الاجتماعي والتخلص من النزعة إلى المساواتية، وإقامة الرقابة الفعلية على معيار العمل والاستهلاك، وتعزيز اهتمام الكادحين بزيادة انتاجيتهم وإنتاجهم ومساهمتهم في الانتاج.

كما أنّه لا بدّ من تطوير علاقات التبادل وتعزيز الصلات الاقتصادية بين العملاء الاقتصاديين على أساس المنفعة والربح المتبادلين، وينبغي دراسة فعل العلاقات السلعية ـ النقدية دراسة جدّية عميقة لوضع نظرية عن السوق الاشتراكية.

ويفترض تطوير علاقات الانتاج واستكمالها تحديث قيادة الاقتصاد وإدارته وتأمين الاداء الفعال للآلية الاقتصادية وإفساح المجال أمام العاملين للمساهمة مباشرة في الإدارة، وتحسين التخطيط وتوسيع حقوق المشاريع الاقتصادية وواجباتها.

إن البريسترويكا في هذا المجال ـ تجديد الفكر الماركسي اللينيني طبقاً لظروف الاتحاد السوفياتي، بغض النظر عن صحة اكتمال ما يُطرح من أفكار تجديدية أو عدمه ـ تعطي المثل على كيفية التعاطي مع التركة الفكرية المتراكمة للاحتفاظ بالقيّم منها، وإعادة النظر بما استنفد والتخلي عن القديم.

وحتى تكتمل مثل هذه البريسترويكا تحتاج إلى ممارسة نقد الأفكار

القديمة والجديدة والنقد الذاتي ممارسة جدّية. لأن نقد القديم والآخرين شرط ضروري للتقدم. لكن الأهم هو التحلّي بالنقد الذاتي أيضاً، أي الاستعداد لإعادة النظر في الأفكار الخاصة وعدم التمسك بها من منطلق «أن ما أقوله هو وحده الحقيقة». ولا بدّ من التحلّي بالقدرة على الاستماع إلى آراء الغير بالصبر.

تعددية الآراء

إن بريسترويكا فكرية حقيقية تحتاج إلى حفز جدّي لتطوير الفكر النظري. ذلك أن دور النظرية يتعاظم في عصرنا بحيث أنّه لم يعد يقتصر على التفكير في الظواهر والعمليات الجديدة وتعميق المعارف عن الماضي. إن وظيفة النظرية والنشاط الفكري تكمن في رسم لوحة علمية موضوعية للواقع المعاصر والإجابة عن مسائل هذا العالم الذي نعيش فيه. وعلى النظرية أن تضع التوجه السياسي والاجتماعي الصحيح والممارسة العملية القويمة وتعلّلها. وتتزايد الأهمية التنبؤية للنظرية في عصرنا نتيجة الدينامية المتزايدة للحياة وتغيّر أشكال التنظيم الاجتماعي بينما تستنفد الأساليب والأشكال الفكرية طاقتها ولا تعود مرشداً للعمل في المراحل اللاحقة. وباختصار فإنّ مؤسّسي الماركسية اللينينية يعلموننا بأنّ النظرية يجب أن تسبق الممارسة. وبذلك يصبح النشاط النظري المطور لمعرفة المجتمع قوة محركة فعلية هامة للتقدم الاجتماعي.

ولأن العالم والمجتمعات يزدادان تعقيداً وتركيباً وترابطاً وتنوعاً فمعرفة هذا التنوع والتعقيد والتركيب تحتاج إلى معالجة مختلف الجوانب. وهذا ما يصعُب على الانسان الفرد الذي لا يمكنه أن يحيط إلا بجوانب محذدة من المسألة لأنه ميّال بطبعه إلى تجاهل الجوانب الأخرى وعدم

مراعاتها. وهذا يعني أنّ هناك ضرورة ملحّة لنوع من التفكير الجماعي يقوم به اختصاصيون متنوعون للإحاطة بموضوع ما، لإنتاج معرفة متكاملة عنه. وأكثر من ذلك فإن المعرفة المكتملة تحتاج ـ كعامل جدّي من عوامل التفكير الجماعي ـ إلى وجود آراء متعدّدة ومختلفة تتناقش ـ حتى في الموضوع الواحد ـ مناقشة حقيقية. فلا ضرر من وجود الأفكار المتعددة وإن كانت خاطئة. لأنّ هذا أحد العوامل التي تمنع الجمود الفكري الذي يتجذّر عندما ينضب معين الأفكار الجديدة. وبالتالي فإنّ وجود جملة الآراء المختلفة ـ حتى الخاطئة منها ـ في مسألة معيّنة هو أفضل بكثير من الاقتصار على رأي واحد فقط. ولعلّ صحة الموقف أو القرار تكون أكبر عند وجود بدائل تستثني هذه القرارات والآراء أو تؤكّدها. وينبغي أن تزول إلى الأبد وأن تعتبر في عداد الماضي، تلك المواقف والآراء التي كانت تصور وجود الآراء الأخرى بأنّها نسف لأسس الماركسية أو انحراف وارتداد عنها. إن تعددية الآراء دليل على النضوج الفكري عند البشر في حين أن الاتفاق والاجماع والاكتفاء غير المبرر بالآراء الخاصة تولّد الجمود الفكري. ولم يعد مقبولاً كلما تحاور ماركسيان أن يُعتقد أن أحدهما محق والآخر منحرف. فلا بدّ من إشاعة الحوار والنقاش، وسيادة الفكر بدل سيادة الموقع القائد، وعدم اختصار نتائج العلم بكمية المنشورات، وإفساح المجال أمام الجميع للحصول على المعلومات. بذلك يصبح العلم باحثاً فعلياً عن الحقيقة. إنّ تطوير العلم يتعلق بالدمقرطة الشاملة لمجال الأبحاث العلمية، والاعتراف الكامل بحق كل ماركسي في البحث وتقديم الرأي وضمان الحرية الشخصية في مجال تسابق الأفكار كأسلوب للحل المثمر للتناقضات الناشئة في سياق تطور المعرفة.

العلوم الاجتماعية تسترد دورها

إن هذا يطال بالدرجة الأولى العلوم الاجتماعية، تلك التي تأخرت عن مواكبة الحياة والتي لم يعد تطويرها يحتمل انتظار إجراء إعادة البناء في جوانب الحياة الأخرى للمجتمع السوفياتي. بل إن تطويرها وتجديدها يجب أن يشكلا دافعاً إلى تسريع تجديد جوانب الحياة الأخرى. وإذا كان الوضع الذي عاشته العلوم الاجتماعية ردة فعل أو انعكاس لذلك المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ساد الاتحاد السوفياتي حتى أعتاب الثمانينات فإن البريسترويكا قد أفسحت المجال أمام اختراقات تساعد العلوم الاجتماعية ـ الفلسفة والاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة والشيوعية العلمية ـ على استعادة مكانتها وتجديد نفسها لتقترب من الحياة ومسائلها أكثر فأكثر. ولا بد من استعادة تقاليد المناظرات العلمية الحقة التي عرفها المجتمع السوفياتي في العشرينات، والتي بدونها لا يمكن كسر احتكار الحقيقة. ولا بدّ لهذه العلوم من الانطلاق إلى الدراسات الملموسة والتخلص من المناظرات المدرسية البحتة.

وعودة اقتصاد الاشتراكية السياسي إلى موقعه تعني التصاقه باقتصاد الاشتراكية ومعالجة التفاعل الفعلي والحي بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية وقانون القيمة وقانون النفقات وفعلها في ظل الاشتراكية، ومعالجة الانتقال من الشكل التوسعي إلى الشكل العمودي في تطوير الاقتصاد، وطرق استكمال تطوير العلاقات الانتاجية والإدارة في ظل الملكية الاجتماعية، والمعالجة اللاحقة لقضايا الامبريالية في العصر الراهن.

وعلى العلوم الاجتماعية بلورة المفهوم الكامل والصحيح للانسان ودوره في النظام الاشتراكي وإفساح المجال أمامه لابراز مواهبه وقدراته وطرق

تربيته وتنشيطه. وعليها يقع عبء التحليل الملموس للمجموعات الاجتماعية وللقوميات والأمم ومصالحها. كما يطلب منها دراسة فعلية ملموسة لمسألة الديمقراطية وتوسيعها ونشرها على مختلف المستويات بما يساعد على تطوير البنى السياسية.

إنّ تطوير النظرية والفكر النظري ينبغي أن يتمتع باستقلاليته النسبية عن الهم السياسي اليومي، أي أن لا تأخذ حركته وأفكاره طابع تبرير هذا القرار أو ذاك وهذا النهج أو ذاك وتعليلها. إلا أنّ ذلك لا يعني انفصال هذا الفكر عن الممارسة. بل عليه أن يخدم الممارسة الثورية، بأن يؤسس لها، وأن يعلل اتجاهات حركتها وتطورها. فالفكر من دون الممارسة يتحول إلى كلام مدرسي والممارسة من دون الفكر تتحول إلى عمل عشوائي يفتقر إلى أساسه العلمي.

ويمكن القول حتى الآن بأن البريسترويكا قد أشاعت مناخاً سليماً للبحث الفكري وللدينامية في المجتمع السوفياتي بأسره. فانعكس جو الديمقراطية والعلنية على نواحي الإعلام والنشر. ولا يمكن مقارنة المناخ الحالي بما كان عليه منذ سنتين أو ثلاثة. فقد تحول البلد إلى ورشة من البحث والتفتيش والكتابة والنشر انخرط فيها أكبر قدر من الطاقة الفكرية في الاتحاد السوفياتي. ولم يبق شيء خارج متناول النقاش. وباتت وسائل النشر في متناول الجميع وإمكانية النشر مفتوحة للجميع. ويجري الكشف عن تلك الأعمال والآثار التي كانت مطمورة أو مهملة لهذا السبب أو ذاك. ويعاد الاعتبار إلى الشخصيات التاريخية الفكرية التي تعرضت للاضطهاد وتتسع الامكانيات لعملية تفكير جماعية في المسائل المختلفة. وبدأت تظهر نتائج العديد من التدابير سواء عبر تغيير كتب

التدريس في مجال العلوم الاجتماعية أو في طريقة التدريس وفي اضفاء حلل جديدة على الجرائد والمجلات بتقريبها أكثر من مشاكل المجتمع والناس. وبذلك تكون قد فُتحت الطريق أمام اختراقات حاسمة في كل الجبهة النظرية.

من يمتلك الحقيقة؟

في هذا الجو من الانخراط الشامل في عملية التفكير والبحث تنطرح مسألة منهجية مهمة. إذا كان فعلاً مطروح إعادة بناء شاملة، وتجديد للفكر الماركسي اللينيني، فهل كل ما يطرح من أفكار، باسم البريسترويكا، هو فعلاً تجديد للفكر وتجديد للماركسية ـ اللينينية؟ أم أنه تجري وتحت هذا الشعار بالذات، محاولات لتفريغ هذا النهج من محتواه؟

أسارع إلى القول بأن هذه العملية ـ عملية التجديد ـ ما تزال في بداياتها. وهي أيضاً عملية صراعية بين القديم والجديد. وكلما توضحت معالمها أكثر، اتضح التمايز الفكري واتضحت اتجاهات الحركة الفكرية. من هنا يمكن أن نصادف حقلاً واسعاً من الطروحات من أقصى قطب الحفاظ على القديم إلى أقصى قطب التجديد. ولكن أين يكمن معيار الحقيقة لهذه الطروحات؟

لقد جرت وتجري في العديد من الحالات محاولات لتجاوز الفهم الماركسي ـ اللينيني لمعيار الحقيقة. وقد ساد خلال فترة من الزمن خلط بين هذا المعيار ورأي القيادة العليا. ومن وجهة النظر هذه تعتبر النتيجة العلمية صحيحة إذا هي دُعمت من قبل القيادة. وبالتالي فإنّ توجه البحث العلمي يصطدم بعائق كبير يجبره على التحول إلى تبرير السياسات

والقرارات التي تنتهجها وتتخذها القيادة أو إلى التفتيش عن أشكال يمكن بواسطتها التعبير عن ذاته. وهذا يعني الاصطدام بصعوبات إضافية أخرى. وأكثر من ذلك فإن نشر الأعمال العلمية يتوقف على مراعاة هذا المعيار أيضاً. من هنا تبرز ضرورة منح الأبحاث العلمية استقلالية كاملة عن رأي القيادة لأن الأبحاث تخدم الممارسة الثورية لا هذا القائد أو ذاك، وأن تتمتع أيضاً باستقلاليتها النسبية عن الهم السياسي اليومي. إن استعادة الفهم الماركسي - اللينيني لمعيار الحقيقة هي مهمة ملحّة. وتُحلّ وفقاً للماركسية في الممارسة الانسانية. وفي حلّ هذه المسألة حلّ لمسائل أخرى تشغل الفكر الماركسي. فليس من المنطقي أن ينتهي أيّ حوار أو نقاش بين الماركسيين إلى تصنيفات مطلقة، تقرّ بحق بعضهم وتعترف بصحة آرائهم وتصنّف الآراء الأخرى على أنها انحراف دون الاحتكام إلى معيار الحقيقة. ويساعد هذا المعيار، بالتالي، على تعيين الحد الذي يتحول، بعده، همّ الحفاظ على نقاوة الماركسية إلى جمود عقائدي، وتعيين الحد الذي يتحول، بعده، همّ تطوير الماركسية إلى انحراف عنها وتشويه لها. إنها العودة إلى الممارسة، إلى التناسب الفعلي بين النظرية والواقع، ومدى عكسها له ولنزعات التطور ومدى رسمها لآفاق التطور اللاحقة. إنّ الاحتكاك بالحياة بالممارسة الفعلية، هو اختبار جدي لكل نظرية اجتماعية. ويمكن للماركسية أن تتحمل مثل هذه التجربة والاختيار بفضل طابعها المبدع وقدرتها على التجدد والتطور والاغتناء المتواصل بالأفكار الجديدة التي تعكس التجربة الثورية للجماهير. وإذا كان صحيحاً أنها لا تملك الأجوبة الجاهزة عن كل الأسئلة فالصحيح أيضاً أنّها تقدم مدخلاً - منهجا موثوقا فيه للتفكير في الظواهر المتغيرة والتجربة المغتنية دائماً. إن مقارنة النظرية بالحياة، ومدى عكسها لديالكتيكها ونزعات التطور فيها تعطي الجواب عن صحة النظرية أو عدم صحتها.

إن البريسترويكا ، اليوم ، وبانطلاقها من الاعلان عن التخلي عما سُمّي سابقاً باحتكار الحقيقة إنّما تفتح الباب أمام إعادة نظر جدية في العلاقة بالفكر الماركسي خارج الاتحاد السوفياتي ، على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بمساهمة الآخرين في مجال الفكر والبحث الفكري وعلى أساس المساواة أمام الحقيقة وتقبّل النقد وممارسة النقد الذاتي . وهي أي البريسترويكا ، بحدّ ذاتها دعوة إلى تنشيط نوع من الفكر الجماعي للماركسيين اللينينيين في ورشة تنتج النظرية الجامعة بين العام والخاص يتوجّب فيها على كل فصيل ثوري أن ينتج معرفة واقعه وتعميق فهمه للقوانين الديالكتيكية وتعيينها طبقاً لهذا الواقع . وينبغي أن يصبح الماركسيون اللينينيون في كل انحاء العالم عناصر فاعلة في تطوير الماركسية في أوطانهم وتنفيذ الدور الطليعي والوطني الذي ينبغي أن يؤدّوه ، والقيام بواجبهم الأممي تجاه الشعوب الأخرى .

ويتطلب الأمر التفتيش عن مختلف أشكال التعاون في مجال الأبحاث النظرية وتبادل الخبرات والمعلومات ، وكتابة الأبحاث المشتركة والقيام بترجمة الخبرات والتراث .

وتطرح البريسترويكا إعادة النظر في العلاقة بالفكر البرجوازي والفكر غير الماركسي عموماً . فقد ساد حتى الآن تركيز على التعارض بين الفكر الماركسي وغيره من الأفكار . وساد موقف من الفلسفة البرجوازية يقول إنها فلسفة رجعية وبالتالي تقلّص تعرف الرأي العام على الفلسفة العالمية . أما الكتب المدرسية فلا يمكنها أن تقدّم تصوراً كاملاً عنها ، علماً تلك الفلسفة تحل المسائل الجديدة المختلفة من وجهة نظرها هي ولا يمكن للماركسيين أن يحلّوا قضاياهم دون أخذها بعين الاعتبار . لقد جرى

التركيز على طابع أزمة الفكر البرجوازي وانهياره وجرى تجاهل ما بُذل، في إطار هذا الفكر، من نقد طابع الحضارة الرأسمالية المدمّر للبشرية.

ومع أنه لا ينبغي التقليل من أهمية النضال ضد الايديولوجيا البرجوازية والدفاع بدون مساومة عن المواقع الفلسفية والفكرية السياسية الماركسية إلاّ أن هذا لا يعني العزلة عن الاتجاهات الفكرية غير الماركسية، وخاصة تلك التي تدخل في تحالف وتضامن مع الماركسيين من أجل إقرار المثل والقيم الانسانية والتي تعبّر عن مصالح الفئات والمجموعات البشرية المختلفة، وطموحها إلى العدالة والمساواة والديمقراطية وانقاذ البشرية من الهلاك.

وحتى الآن يبقى الفكر الاقتصادي اللاماركسي المتراكم خارج حدود الدراسة الجدية من قبل الماركسيين. ويكتفي أحياناً بإضافة نعوت لهذا الفكر وصفات من نوع «باطل»، «ومبتذل»، و«تبريري» وإلخ. وبذلك يُحرم الفكر الماركسي من الاستفادة من نتائج الأبحاث والتحليل التي يتوصل إليها غير الماركسيين في مجال الاقتصاد. علماً بأن ما يقومون به مهم جداً. وليس في ذلك أية دعوة إلى تناسي الطابع الطبقي والحزبي للاقتصاد السياسي. ولقد جاءت الماركسية كوريث لكل تقدمي في ما سبقها من فكر وستبقى «قجه» تحفظ التقدمي مما يعايشها من فكر دون أن تألو جهدا في فضح الفكر الرجعي.

إنّ تطوير النظرية الماركسية ـ اللينينية بشكل خلاق ومبدع وتوظيف هذا التطوير لخدمة الممارسة التورية وبناء الاشتراكية هما مهمة كل الماركسيين في العالم لإعادة البريق والتألق للاشتراكية. وفي هذا السياق تندرج إعادة البناء في الاتحاد السوفياتي.



الفصل الثاني

هل تستعيد الاشتراكية تألقها؟

تعتبر الاشتراكية حلًّا للتناقض بين علاقات الانتاج وبين مستوى تطور القوى المنتجـة وطابعها في النظام الرأسمالي. ويجري في إطار هذا النظام الجديد كسر الإطار الاجتماعي الضيّق ـ العلاقات ـ الذي يعرقل تطوّر القوى وحركتها، أي يجري استبدال العلاقات الرأسمالية بعلاقات اشتراكية تُفسح في المجال أمام تطوّر هذه القوى. وبذلك تُكسر تلك العلاقة التناحرية بين الطرفين وتدخل القوى المنتجة في حالة انسجام مع شكلها الاجتماعي.

أمّا بالنسبة إلى روسيا القيصرية فإنّه إلى جانب النمط المتطور من العلاقات الرأسمالية كان هناك شبكة واسعة من العلاقات الانتاجية ما قبل الرأسمالية، التي يشكّل وجودها عائقاً كبيراً أمام القوى المنتجة، بحيث أنّ هذه القوى لم تصل إلى ذلك المستوى من التطوّر الذي كان ينبغي أن تصله في ظلّ العلاقات الرأسمالية. ولأنّ جملة الظروف الموضوعية والذاتية الضرورية لانتصار الثورة الاجتماعية الاشتراكية توفرت في روسيا فقد كتب النجاح لأول ثورة اشتراكية في العالم. وبدأت مرحلة جديدة في التاريخ العالمي، وبدأت تجربة جديدة هي من أصعب التجارب لأنه لم

يسبق لها مثيل، ولأنها حوصرت، منذ اللحظة الأولى لبدايتها، من قِبَل الدول الامبريالية المحيطة بها. وشقّت طريقها وسط الصعوبات والأخطاء والنجاحات. وبدأ تطبيق عناصر نظرية مجرّدة كان ينبغي تعيينها وتفصيلها وفق المناخ الخاصّ بروسيا. وقد قام لينين ـ خلال الفترة التي قُدِّر له فيها أن يقود الدولة الجديدة ـ بهذه المهمة بنجاح كبير. فعلى الرغم من الفترة الزمنية القصيرة التي كان فيها على رأس الدولة تمكّن من أن يدرس ويحلل التجربة القصيرة جداً وأن يستخلص الدروس الضرورية في اللحظة المناسبة. وحدَّ بذلك من تلك الأفكار والتطلّعات الطوباوية إلى البناء السريع للاشتراكية والقضاء على كل مخلفات الرأسمالية. وتُعتبر السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقترحها لينين في بداية العشرينات تطويراً خلاّقاً للنظرية الاشتراكية إذ بموجبها كان ينبغي التفتيش عن تلك الأشكال من العلاقات والأنماط الانتاجية في روسيا التي يمكن بواسطتها تدعيم السلطة ـ الاشتراكية وتحريك كلّ الموارد المادية والبشرية، وبشكل خاص الفلاحين وبعض العناصر البرجوازية لتحقيق هذه المهمة.

لكنّ هذه التجربة تعرّضت لعملية قطع قسرية بعد وفاة لينين. وجرى انتقال إلى طريق تطوّر آخر نقيض استند إلى تسريع وتيرة تعميم وسائل الانتاج والملكية الحكومية. فحلّ الإكراه في تجميع الفلاحين محلّ الطوعية والتدريجية اللتين اتبعهما لينين. وصُفّيت كلّ أشكال الملكية الخاصّة والفردية واعتبر الانتاج السلعي نقيضاً مضراً لا ينسجم ومهامّ الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية. كما جرى تدويل للشكل التعاوني للمُلكية، وشوّهت الملكية الكلخوزية في مجال الانتاج والتوزيع والتبادل، وجرى فصل العامل عن وسائل الانتاج مما قوّض اهتمام الكولخوزيين بتطوير الانتاج وإنتاجية العمل وولّد علاقة لامبالاة بالأرض والعمل. ولم تقتصر

اللامبالاة بوسائل الانتاج وانتاجية العمل عموماً والاغتراب عن الملكية الاجتماعية على الفلاحين فقط بل إنّه طال جميع الكادحين الذين ظلّوا يعملون وفق نظام العمل المأجور بالرغم من تغيّر كثير من مزاياه في الاشتراكية. فلم يُفسح في المجال أمام الكادحين للمساهمة في إدارة الانتاج. وأعلنوا، كلامياً، أسياداً للملكية الاجتماعية. في حين كانت هذه الملكية، فعلياً، بعيدة عنهم. لقد جرى حسب تعبير غورباتشوف «إضعاف جدّي للرقابة على أولئك الذين يتصرفون بها (بالملكية). وقد جرى استهلاكها من قبل الدواولينية غالباً ومن السلطات المحلّية. وأصبحت الملكية شبه «حيادية» مجّانية، محرومة من سيدها الفعلي وأصبحت، في أغلب الأحيان، تُستخدم للحصول على المداخيل المكتسَبة بغير العمل»[1]. لقد أصبح السيّدَ الفعلي للمُلكية الإداريُّ لا المنتج، والديوان بدل الجماعة العاملة.

إن القفزات السريعة في التنظيم الاشتراكي (في تعميم وسائل الانتاج وإقامة علاقات لم تتأمّن لها الظروف بَعد) دون مراعاة عامل التخلّف في العلاقات الانتاجية التي كانت سائدة قبل الثورة ضربت أساس التكيّف المتدرّج للاقتصاد المتخلّف وشكّلت الأساس للأساليب التعسّفية في إدارة الاقتصاد، كان من نتائجها إعاقة تطوّر القوى المنتجة.

لقد عمل الكادحون السوفيات بجدّ في بناء الاشتراكية منذ اللحظة الأولى لانتصار الثورة. وتحوّل الاتحاد السوفياتي إلى دولة عُظمى ذات قدرة اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة. وقد تمكّن خلال ربع قرن ـ من ١٩٦١ حتى ١٩٨٥ ـ من أن يرفع الثروة الوطنية ست مرات لتبلغ

(١) موادّ دورة اللجنة المركزية في ك٢ ١٩٨٧، ص ٩.

٦,٣ ترليون روبل. وارتفعت الصناديق الانتاجية الأساسية ٦,٩ مرات، وشكلت سنة ١٩٨٥ ١,٥٧ ترليون روبـل. وازدادت الملكيـة الفـرديـة للسكان فبلغت نصف الثروة الوطنية. وتشكّل في الاتحاد السوفياتي مجمع اقتصادي موحّد كقاعدة مادية متينة للتعاون المتبادل بين أمم الاتحاد السوفياتي وشعوبه وارتفعت انتاجية العمل ٣,٢ مرّات، وازداد حجم الانتاج الصناعي خمس مرات. وبلغت حصة الاتحاد السوفياتي من المنتوج الصناعي العالمي عام ١٩٨٦ ٢٠ ٪. وقد أُنجز الكثير في مجال رفع رفاه الشعب السوفياتي سواء في مجال السكن (حيث انتج ٥٤ مليون شقة) أو في مجال تأمين مجّانية التعليمين المتوسط والعالي وإلـزاميتهما. فتعـزّز مـوقـع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية سياسياً واقتصادياً وعسكـريـاً في العالم. وقد تمكّن الاتحاد السوفياتي ـ في عقد السبعينات وحده ـ من أن يضاعف الثروة الوطنية، وتمكّن من إنجاز مشاريع ضخمة مثل خط سكة الحديد آمور ـ بايكال؛ وبناء المحطّات الكهربائية على أنهر سيبيريا واستمرّ بغزو الفضاء بنجاح.

تلك كانت نجاحات لا يُمكِن تجاهلها. إلاّ أنّ هذه النجاحات لا ينبغي أن تطمس المشاكل المتراكمة التي استفحلت في أواخر السبعينات وبدايـة الثمانينات، وخاصّة ظواهر الركود في المجتمع التي هزّت صورة الاشتراكية في العالم وأفقدتها تألّقها وبريقها. وبدأت تبرز تساؤلات، في صفوف الأصدقاء والأعداء عمّا يجري في الاتحاد السوفياتي وعن قدرة الاشتراكية على تجاوز الـوضع الذي شُبّه بالوضع قبل الأزمة. وقد قام الحزب الشيوعي السوفياتي بتحليل الأوضاع التي سادت البلد وتوصّل إلى استنتاجات حول ضرورة اتباع نهج للتسريع الاقتصادي الاجتماعي تترافق معه عملية إعادة بناء شاملة لكل جوانب حياة المجتمع.

على عتبة الأزمة

منذ أربع سنوات، أي منذ دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في نيسان ١٩٨٥، تجري نقاشات وكتابات وأبحاث واسعة حول الوضع الاقتصادي - الاجتماعي الذي ساد في الاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. وإذا كانت المبادرة في ذلك تعود إلى الحزب الشيوعي السوفياتي فقد انخرط فيها لاحقاً جيش العلماء من الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة وعلم النفس والتاريخ والاعلاميين وكل من رأى في ذلك مهمّة ملّحة بالنسبة إليه أو من رأى أنّ الأمر يطاله بهذه الدرجة أو تلك. وغنيّ عن القول إنّ هذه النقاشات مستمرّة وسوف تستمرّ فترة طويلة بعد. وهي تعكس تطابقاً في وجهات النظر في هذه المسألة أو تلك.وتعكس اختلافات حادّة جداً أحياناً، في المسائل الأخرى. ويصعب القول ما إذا كان الاختلاف في مضمون البريسترويكا ومستقبل إعادة بناء جوانب المجتمع أقل مما هو في أسباب ما يُسمّى بظواهر الركود والأزمة في المجتمع، أو في طبيعة هذه الظواهر، ومنشئها، وآليّتها وكيفية تصفيتها.

لكنّ الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة المركزية للحزب حول طبيعة الوضع المتأزّم وتكوّن ما يُسمّى بآليّة الكبح تحظى بدعم وباعتراف من الغالبية من العلماء ووسائل الإعلام. في حين أنّ الحلول المقترحة التي تمّت صياغتها في نظرية تسريع التطور الاقتصادي الاجتماعي للاتحاد السوفياتي وفي نظريّة البريسترويكا ما تزال مادة نقاش واسعة بين العلماء السوفيات وفي وسائل الاعلام والميادين الأخرى. وليس في ذلك ما يدهش. فالمسألة تتعلّق بكسر آليّة هي آليّة كبح وبناء آليّة بديلة لها هي

آليّة التسريع. وبالتالي فليس صحيحاً أن يُحشَر كلّ ما يجري من مناقشات للطروحات النظرية والتطبيقة في خانة مقاومة البريسترويكا أو معاداتها. إذ أن لممارسة التجربة والخطأ حيّزاً ليس قليلاً. وتقدَّم اليوم أفكار وأشكال تنظيم وأدوات عمل، وتفكير هي بحدّ ذاتها جديدة وبعضها يبدو متعارضاً مع مبادىء الاشتراكية. ولذلك فمن الطبيعي أن لا تستحوذ هذه الأشكال على اعتراف ودعم اوتوماتيكيين.

ويُجمع الرأي في الاتحاد السوفياتي على أنّ البلد قد بلغ في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات وضعاً وصفه غورباتشوف بأنه وضع ما قبل الأزمة (المشارف على الأزمة) (١). فما هي مُعطَيات هذا الاستنتاج؟

على أعتاب السبعينات والثمانينات بدأ الاتحاد السوفياتي يفقد وتائر الحركة إلى الأمام في المجال الاقتصادي حيث برزت ميول تباطؤ النموّ الاقتصادي بل برزت مؤشّرات ركود في بعض الفروع. وقد انخفضت، على سبيل المثال، وتائر نموّ الدخل الوطني من ٤١ ٪ في الخطّة الخمسية الثامنة إلى ١٧ ٪ في الخطّة الخمسية الحادية عشرة. فإذا كانت وتائر النموّ السنوية للدخل الوطني في الاتحاد السوفياتي قد بلغت ٩ ٪ في الخطّة الثامنة فإنها انخفضت إلى ٣,١ ٪ في الخطة الحادية عشرة. وانخفضت وتائر نموّ المنتوج الصناعي من ١٠ ٪ إلى ٣,٧ ٪. وقد انخفضت في الفترة المذكورة وتائر النموّ الاقتصادي إلى مستويات تعني بداية ركود اقتصادي. ومن جهة أخرى فقد لوحظ استخدام غير فعّال للموارد المادية والبشرية الموجودة وعرقلة للانتقال إلى طرق الانتاج التكثيفية في

---

(١) م.س. غورباتشوف بيرسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع. دار الفارابي ١٩٨٨ ص ٢٧.

ظل سيادة الطرق التوسيعية المعتمدة على ادخال الموارد بشكل متزايد إلى الانتاج دون أن يكون هناك حاجة ملّحة إلى ذلك مما أدّى إلى استنفاد بعضها. وبرزت ظواهر التضخّم والنقص في الاحتياط السّلعي الاستهلاكي والفائض في وسائل الانتاج المعطلة. وقد يكون الأخطر من ذلك هو التخلّف في مجال التقدّم التقني العلمي والتكنولوجي بالمقارنة مع الغرب. وانعكس ذلك على تدنّي انتاجية العمل والتوفير في المواد المستخدمة.

وفي المجال الاجتماعي تميّز الوضع بسيادة الأساليب التكنوقراطية ومبدأ تخصيص ما تبقى من الموارد للحاجات الاجتماعية فكان من نتائج ذلك عدم تجسيد المبادىء الاجتماعية والانسانية للاشتراكية. وجرى تشويه لمبادىء العدالة الاجتماعية ولمبدأ التوزيع حسب العمل حيث استبدل بنزعة المساواتية. وبدأت تظهر نزعات عدم انسجام بل تفارق في مصالح الفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة وتفاقُم التناقضات الاجتماعية والقومية المختلفة وتنامي ظواهر خرق القانون وقواعد السلوك الاجتماعي الاشتراكي.

لقد تطوّر عموماً التقدم التقني ـ العلمي بشكل بطيء. حيث كانت الصلة بين الانتاج والعلم ضعيفة. وتزايد التخلّف عن البلدان الرأسمالية المتطوّرة حيث جرت إعادة بناء بنيوية للاقتصاد بالتركيز على توفير الموارد واستخدام التكنولوجيا الجديدة ومنجزات العلم والتقنية الحديثة. وفي السبعينات وأوائل الثمانينات لوحظ عدم تقبّل الاقتصاد السوفياتي للتجديدات التقنية. ومع أنه كان يسجّل في كلّ عام حوالي ٢٠٠ ألف اختراع كان يعطي ٨٠ ألف شهادة اختراع، كان يدخل منها الانتاج ٢٥ ألف اقتراح منها ١٢ ألف تدخل مشروعاً أو مشروعين. وكان العديد من

تلك الاختراعات غير متناسب مع المنجزات العلمية ـ التقنية العالمية. وكانت التقنية المنتجة على أساس هذه الاختراعات متخلّفة بفعاليتها عن النماذج العالمية المشابهة.

وتكوّنت ظروف اقتصادية كانت خلالها الجماعات العاملة التي تدخل التقنية الجديدة في وضع أسوأ من تلك التي لا تغيّر شيئاً. وليس صدفة أن لوحظت في السبعينات ميول إلى تخفيض وتائر المكننة والاتمتة في الانتاج وتقليص كمية نماذج الآلات والمعدات المنتجة الحديثة.

وعلى الرغم من أنه اتخذت جملة من التدابير لتحسين الوضع المعاشي فارتفعت نتيجة لـذلـك الأجـور خلال العقـد الأخير ٤٦٪ لم تطبّـق السياسة الاجتماعية التي كانت مقرّرة خلال الخمسيّتين التاسعة والعاشرة. وكانت مداخيل الناس أقلّ مما كانت تلحـظ الخطـط. ونمت مـداخيـل الكولخوزيين بنسب أقلّ مما كان ينتظر ولكن بوتيرة أعلى من وتائر ارتفاع انتاجية العمل. وقد عقّد الوضع في الانتاج وفي توزيع الخيرات المادية حلّ المهام الاجتماعية.

ولم يرتبط رفع الأجور بالنتائج النهائية للعمـل، وطـال هـذا الرفـع الفئات ذات الأجور المنخفضة. وبقي وضع أصحاب المهارات العالية سيئاً. وجرى تقريب غير مبرر لأجور المهندسين والتقنيين من أجور العمال. بل إن المهندسين في مجالات انتاج الآلات كانوا يحصلون على أجور أقلّ من أجور العمال. وبذلك فقد أدّت المساواتية في الأجور دون مراعاة النتائج النهائية للعمل إلى نسف الحوافز المادية لنمو إنتاجية العمل وولّدت الأمزجة الاتّكالية. وجرى دفع جوائز تشجيعية كبيرة بشكل غير مبرّر. وأثّرت هذه النزعة سلبياً بالدرجة الأولى في أولئك الذين أرادوا وكان باستطاعتهم أن يقدّموا نتائج عالية وسهّلت حياة الكسالى.

نتيجة لذلك شوه مبدأ العدالة الاجتماعية مما انعكس سلباً على الانضباط والنشاط في العمل.

وعلى الرغم من كل التدابير لتحسين وصع ترويد الناس بالمواد الغذائية وبالسلع ذات الاستعمال الطويل الأمد وذات النوعية الجيدة لم يتحقق شيء جذي. فلم تزود فروع الصناعة الخفيفة بالنقنة الضرورية التي تستجيب للمتطلبات العصرية. وأدخلت ببطء التجديدات التقنية ـ العلمية إلى الانتاج مما أعاق ارتفاع إنتاجية العمل وانعكس ذلك سلباً على نوعية المنتوج والكلفة. نتيجة لذلك بقي اجزء الأساسي من السلع قابعاً في المستودعات ولم يجد تصريفا له. ونكون وصع غير متقبل في مجال التجارة والخدمات حيث لم يُدرس بشكل جذي طلب المستهلكين. من جرّاء ذلك تكوّن عدم تطابق بين العرض والطلب ونشأت هوّة واسعة بين القدرة الشرائية والتغطية السلعية. فكانت مقادير كبيرة من النقود تذهب إلى صناديق التوفير. وتفاقم في السبعينات النقص في السلع وتفاقمت مشكلة تأمين اللحوم ومواد الحليب والألبسة وغيرها.

ونتيجة لتقليص التوظيفات الموجّهة للبناء لم تحلّ مشكلة السكن بشكل جذري. حيث كان يسري مبدأ تخصيص ما ينبقى من الموارد للبناء ولمسائل العناية الصحية. فكان أن بقيت القاعدة المادية التقنية لقطاع الصحة بدون تجديد. وعكسَ ذلك تدنيَ الاهتمام بمسائل العناية الصحيّة.

وعلى العموم فإن التوجّه الاجتماعي للاقتصاد كان ضعيفاً وغالباً ما كانت المسائل الاجتماعية تقابل بالسكوت.

ولم يكن وضع التجارة الخارجية بالوضع المطلوب. فقد جرى تجاهُل المطلبات الأساسية للسوق العالمية ـ الطلب، والعرض، ونوعية السلعة، وعامل استقرار الوجود في السوق، والنشاط. ولم يستطع العديد من

المؤسّسات التجارية عقد اتفاقيات طويلة الأجل بسبب عدم وجود ضمانة لتخصيص السلعة المعيّنة في السنة التالية للتصدير. وأدّى ذلك إلى الدخول العفوي في السوق والخروج العفوي منه. ولعلّ الانقطاع التنظيمي لمجال الانتاج عن السوق الخارجية هو السبب في عدم اهتمام قطاعات الانتاج بتطوير التصدير بسبب جهلها لمتطلبات السوق الخارجية. ويصعّب مثل هذا الانقطاع تسريع وتائر تطوير الاشكال والطرق التقدّمية الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتزايدت الصعوبات في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية حيث تكررت ظاهرة النقص في التزويد بالسلع، وبعدم تطبيق الخطط حسب الاتفاقات المعقودة، وفي عدم الالتزام بأوقات تسليم السلع. في حين أن العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين هذه البلدان كانت تتطلب تعميق التنسيق في النشاطات الاقتصادية واستكمال آليّة التعاون التكاملي.

وانعكس الوضع على الصعيد السياسي في عجز القيادة السابقة للبلد عن استيعاب التغيّرات الحاصلة، وفي انتشار البيروقراطية في جهاز الإدارة، وفي تقلّص الديمقراطية على مختلِف المستويات، وفي الخروقات المتعدّدة للقانون، وفي غياب العلنية، وفي سلبية الجماهير وخمولها والفقدان النسبي للثقة بالمؤسسات السياسية. وقد انعكس ذلك مباشرة على التطور الاقتصادي إذ استفحل التناقض ما بين مستوى التطوّر الذي بلغه الاقتصاد ومستوى السلطة السياسية وأشكالها وكلّ عناصر البنية الفوقية.

لقد بُني في الاتحاد السوفياتي نمط دولة جديد بعد الثورة. حيث انتقلت السلطة إلى الكادحين. ومع أن الظروف فرضت أيام لينين إقامة سلطة سياسية مركزية إدارية فقد كان للسوفيات سلطتها، وكان أعضاء الحزب الموجودون في السلطة التنفيذية يستخدمون هذه السلطة لا سلطتهم

الحزبية. كانت الدولة تحت رقابة دائمة من الشعب والحزب. وسادت الديمقراطية عمل الحزب وهيئات الدولة. وكانت كل فئات الشعب تتمثّل في مؤتمرات السوفيات التي كانت تناقش سياسة الدولة. وكانت توجد سلطة أخرى هي سلطة العلنية ـ المجاهرة ولم يكن هناك رقابة حكومية على وسائل الاعلام.

وعندما بدأ الاتحاد السوفياتي تطبيق سياسة لينين صاغ لينين الاتجاهات الأساسية لتغيير النظام السياسي وتطوير الديمقراطية والنظام الحقوقي داخل البلد.

وحلّت بعد وفاة لينين مرحلة صعبة ومعقّدة. إذ جرت تغيّرات في أداء النظام السياسي، حيث تغيّرت العلاقات الملموسة بين المؤسّسات السياسية وتغيّر التراتب في اتخاذ القرارات؛ مع العلم أن مؤسسات السلطة بقيت شكلياً على حالها: نظام السوفيات، هيئات الدولة. لكن الذي تغير أيضاً هو أسلوب اتّخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وأشكال تنفيذها. فقد بدأ الحزب يحلّ محلّ الدولة وتعاظم دور الهيئات التنفيذية على حساب الهيئات التشريعية. فنشأ تناقض بين مركز السلطة وبين تنفيذ سياسة النبب التي أصبح من السهل التخلص منها سياسياً.

لقد أصبحت أجهزة الحزب تُخضع لنفسها أجهزة الدولة ولم يعد المفوّضون يخضعون للسوفياتات بل لسكرتاريا اللجنة المركزية. ولم يعد اتخاذ القرارات خاضعاً للاحتياجات. بل للتصوّر الذاتي. وجرى تقليص للديمقراطية والقضاء على العلنية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وتكونت بنية سياسية قادرة على تنفيذ برامجها من الأعلى إلى الأسفل. كلّ ذلك أدّى إلى تهميش الحلقات الدنيا وإضعاف الحماس الثوري وتزايد اغتراب

العامل عن السّلطة وعن الانتـاج. وقـد أدّى تشـوّه السلطـة والأجهـزة الديمقراطية إلى انعدام الرقابة على أجهـزة الأمـن؛ وطـالـت التطهيرات المستمرّة الهيئات الحكومية والحزبية، وذهب ضحية هذه السياسة خيرة أبناء الشعب السوفياتي.

وقد جاء المؤتمر العشرون للحزب ليشكّل انعطافاً في كسر آليّة تطوّر النظام السياسي فجرى تحديد وظائف الهيئات الحزبية والسياسية، والحدّ من التمركز وتوسيع حقوق الجمهوريات والمقـاطعـات والمشـاريـع. وتمّ توسيع الاستقلالية في السياسة الاقتصاديـة وتمّ استرجـاع فعـل القـانـون واستقلالية الأجهزة الحكومية عن هيئات الحزب. وأُقيمت رقابة صارمة على هيئات الأمن ووظائفها. ووسّعت استقلالية وسائل الاعلام والثقافة والفن، فتزايد دورها في المجتمع.

لكنّ هذه العمليّة، ولأسباب عديدة، لم تصل إلى نهايتها المنطقية، وبقيت الحلقة الأساسية في البنية السياسية على حالها. إذ لم تجرِ «دمقرطة» جذرية واسعة في كل طبقات المجتمع ولم تَسْرِ العلنية كآليّة حقيقية للرقابة الاجتماعية على جهاز الدولة. وازدادت الميول إلى البيروقراطية. فتركّزت السلطات الأساسية في أيدي الجهاز الحزبي الحكومـي، وأُرجعـت مجالس المندوبين (النواب) إلى المستوى الثاني. وبدأت دورات مجالس السوفيات تُعقَد وفق خطّة تحدّد نتائجها مسبّقاً وضعف الدور الرقابي للسوفياتات. وحُرّفت مبادىء العلاقـة المتبـادلـة بين الأجهـزة الحكـوميـة والحزبيـة والاقتصادية. فوسّع الجهاز الحزبي وظائفـه القيـاديـة وحمل على عـاتقـه مسؤولية الإدارة اليومية للمسائل الاقتصادية بدل أن تُلقى هذه المسؤولية على عاتق السوفياتات، والأجهزة الاقتصاديـة. وطّـالـت البيروقـراطيـة

المؤسسات الاجتماعية. وقد أدت البيروقراطية والشكلية في عمل هذه المؤسسات إلى انخفاض النشاط الاجتماعي السياسي للكادحين وللشباب خاصة. وقد أصبح استخدام الطرق الإدارية الأوامرية في الإدارة السبب الرئيسي في تزايد الركود في الاقتصاد وفي نشوء الظواهر السلبية في المجتمع والدولة.

وامتاز هذا الوضع المتأزّم، في الجانب الروحي، بانقطاع النظريّة وكلّ العمل الايديولوجي عن الحياة والأخذ بالشكلية في الدعاية والتحريض، وبالدوغمائية وبالركود في العلوم الاجتماعية والأدب والفنّ، وبانتشار البروغماتية والسيكولوجيا الاستهلاكية. وقد تطرّقنا إلى هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الأول.

وهكذا بدأت تبرز في المجتمع ظواهر وممارسات غريبة لا تتوافق والمثل العليا للاشتراكية. وكانت تُعطى لهذه الظواهر تفسيرات وتبريرات سطحية لم تصمد أمام امتحان الحياة. فالقول مثلاً بأن هذه الظواهر تختفي أوتوماتيكياً مع تحسّن الظروف المادية للمجتمع ومع ارتفاع مستوى الثقافة والتعليم لم يُرضِ أحداً. ولم يعد مقنعاً إرجاع هذه الظواهر إلى مخلّفات الماضي في وعي الناس وسلوكهم. وتبيّن أنّ المسألة أعقد بكثير مما جرى تصويرها، وأنّ اللوحة الحقيقية للواقع الاشتراكي الذي تصوّره وسائل الاعلام، لا ينطبق مع الواقع الفعلي. فقد تبيّن أنه تكوّن في البلد نوع من آليّة لكبح التطور الاقتصادي الاجتماعي وإعاقة التحوّلات التقدمية، هذه الآلية التي تألّفت من أشكال وظواهر اقتصادية وسياسية واجتماعية وايديولوجية لا تسمح بالكشف كلّياً عن إمكانيات الاشتراكية، والتي تعرقل الاستخدام الناجح لأفضليّاتها.

وفي تحليلها أسباب تكوّن هذه الآليّة تشير وثائق الحزب الشيوعي

السوفياتي إلى أن السبب الرئيسي يكمن في أن اللجنة المركزية للحزب وقيادة البلد ولأسباب ذاتية لم تتمكن ، في الوقت المناسب وبالمقدار الكامل ، أن تقيّم ضرورة التغيرات وخطر تنامي الظواهر الأزماتية في المجتمع ، وأن تصوغ نهجا واصحا ودقيقاً لتصفية هذه الظواهر والاستخدام الكامل للامكانيات الكامنة في النظام الاشتراكي . فقد سادت ، عند صياغة السياسة والنشاط العملي ، الأمزجة المحافظة والخمول والطموح إلى التخلص من كلّ ما لا ينضوي في التصوّرات الاعتيادية ، وعدم الرغبة في حلّ المسائل الاقتصادية ـ الاجتماعية المستفحلة .

وانعكس سلباً على حَلّ المشاكل المستفحلة ضعف الاهتمام بتطوير الفكر النظري وبحث ديالكتيك القوى المحركة وتناقضات الاشتراكية . حيث بقيت التصوّرات عن الاشتراكية كما ذكرنا في الفصل الأول ، في مستوى الثلاثينات والاربعينات .

ومن أسباب تكوّن هذه الآليّة إهمال الوضع الاقتصادي المتغيّر والمرتبط بقدرة امكانات النموّ الاقتصادي التوسّعي على النفاد وعدم أخذه بعين الاعتبار في الممارسة العملية فأدّى الطموح إلى ايقاف تدهور وتائر النموّ بالطرق التوسعية إلى نفقات غير مبررة في توسيع قطاعات انتاج الطاقة ، وإلى ادخال سريع للموارد الطبيعية الجديدة للانتاج واستخدامها بشكل غير عقلاني . وتفاقم اللاتناسبات في الانتاج . ومن جرّاء تنامي نزعات الركود في الاقتصاد تأثّر جدّياً النظام النقدي والتسليفي والتداول النقدي ، حيث ضعف التأثير النقدي التسليفي في الاقتصاد ، وشاخ النظام المالي . وفي بعض الأحيان كان نظام التسليف يعرقل التغيّرات التقدمية . وانتشرت التجربة غير المفيدة في إعادة توزيع المداخيل ، حيث كانت خسائر المشاريع المتخلّفة تغطّى بارباح المشاريع

الناجحة. وقد فقد التسليف مهمّته المحدّدة وتعقّدت آليّته وأصبحت أقلّ فعالية. ومُحيت تقريباً الحدود بين التسليف والتمويل المجّاني. حيث لم تخلق الظروف التي تجبر المشاريع على الاستخدام العقلاني للسلفة لرفع الربح. وتسديد الحسابات في الوقت المحدّد للدولة. وقلّما كانت تُنفَّذ الخطط في تسديد الديون.

واستخدِمت في الاقتصاد طرق قديمة وعلاقات اقتصادية لا تتناسب مع مستوى نظوج المجتمع الاشتراكي حيث الاقتصاد وتشجيع العمل يوجهان إلى الطرق النوسيعية، فأصبح الاقتصاد أقلّ تقبّلاً للتجديدات. وبات تصحيح الخطط ظاهرة شاملة.

إن تكوّن آلية الكبح المذكورة لا يرجع إلى السبعينات وأوائل الثمانينات. بل إنّها ترجع إلى تلك الفترة التي أعقبت وفاة لينين، حيث جرى خرق مبادىء بناء الاشتراكية وإدخال التصوّرات الذاتية لتحلّ محلّ الديالكتيك الفعلي للاشتراكية وفعل قوانينها. فقد بدأت عناصر هذه الآلية تتكوّن بمقدار الابتعاد عن خطّة لينين التعاونية والقفز المصطنع فوق المراحل الضرورية والتدريجية في تعميم وسائل الانتاج وخاصّة في الزراعة. فقد جرى الضغط من أجل إقامة الإنتاج الضخم في الريف وفي المدينة، من نوع الكولخوزات والسوفخوزات، لتحويلها إلى فبارك لانتاج القمح؛ واتخذت لهذه الغاية تدابير تسريعية. وتحت شعار القضاء على الكولاك بواسطة تجميع الانتاج الزراعي ونقل الفلاحين إلى الاشتراكية جرى تجميع الفلاحين بالأساليب الإدارية التعسّفية بدل مبدأ الطوعية والتدريج في الانتقال إلى التعاونيات. وتطلّب ذلك تدابير سياسية عبّر عنها في تضخيم دور القيادة المركزية وتحويل الإدارة الذاتية للجماعات إلى مجرّد شعار. وقد استكملت هذه العناصر تكوّنها في السبعينات وأوائل الثمانينات

وأدّت إلى ظواهر الركود في المجتمع والاقتصاد .

على ضوء هذا التحليل توصّل الحزب الشيوعي السوفياتي في النصف الأول من الثمانينات (في دورة نيسان ١٩٨٥ للجنة المركزية) إلى استنتاجات مهمة حول ضرورة كسر آليّة كبح التطوّر الاقتصادي والاجتماعي وبناء آلية تسريع تضمن تطور البلد بوتائر سريعة؛ وبرهن على أن الظروف تستدعي إجراء عملية إعادة بناء شاملة لكل جوانب حياة المجتمع . وبالتالي فإن البريسترويكا المقترحة التي بدأ تنفيذها جاءت نتيجة ضرورية للتطور الموضوعي للاتحاد السوفياتي ولحاجة داخلية ملّحة يرتبط بنجاحها مصير الاشتراكية ونجاحها في الاتحاد السوفياتي وقدرتها على إبراز أفضلياتها ورفع رفاهية الشعب وحلّ قضاياه. ولذا فعندما يجري الحديث عن البريسترويكا يعطي لها المعادلة التالية : البريسترويكا = اشتراكية أكثر وديمقراطية أكبر . ويوضح ذلك الاتجاهات الأساسية التي تفترضها إعادة البناء تلك ـ أي إجراء الاصلاح الاقتصادي الجذري وتطوير الديمقراطية والنظام السياسي عموماً . وقبل الخوض في برنامج الاصلاحات المقترح يتبادر إلى ذهن كل باحث وكلّ متعاطٍ مع البريسترويكا وقضايا الاتحاد السوفياتي سؤال ملّح : إذا كانت تلك المشاكل التي يجري الحديث عنها اليوم ليست وليدة الأمس القريب، بل إنها ترجع إلى عشرات من السنين، وأنه تمت رؤيتها في مراحل سابقة من تطوّر الاتحاد السوفياتي واتّخذت برامج وتدابير واجراءات لتصحيح الأوضاع، إذا كان كل ذلك صحيحاً، وهو كذلك، فلماذا لم يجر التصحيح في حينه ولم تطبق الاصلاحات المقرّرة وتُرك الوضع يتفاقم إلى الحدّ الذي وصله في نهايات السبعينات؟ وطرح هذه المسألة ليس ترفاً فكريا أو مجرد رغبة في تذكّر نواقص الماضي وأخطائه، بل إنه يعني طرح

مسألة أخرى هي على درجة عالية من الأهمية، أي ما هي الضمانات لنجاح البرامج المقترحة الآن ولنجاح البريسترويكا والتسريع عموماً؟ وما هي الضمانة في عدم وصول البريسترويكا إلى نفس المصير ـ المأزق الذي وصلته محاولات التصحيح السابقة؟. سوف نترك تناول هذه المسألة الأخيرة الآن، ونرى كيف جرى التعامل في المراحل السابقة مع المشاكل المتراكمة، ولا سيّما أن ضرورة التصحيح وإعادة البناء كانتا قد نضجتا في الخمسينات، ولذلك كان المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي.

تشير العودة إلى الفترة التاريخية الممتدة مَنْ المؤتمر العشرين في عام ١٩٥٦ حتى أوائل الثمانينات إلى أنه كان يسود في الحزب والمجتمع فهم لضرورة إجراء انعطاف في حياة الاشتراكية للتخلص من تركة الماضي، وأنه لا بدّ من إعادة الاعتبار لمبادىء الديمقراطية الاشتراكية، وأن تطوير الاشتراكية يفترض ايلاء الأهمية للحلقة الأساسية أي للاقتصاد. ولذلك فقد بدأت بعد وفاة ستالين مرحلة جديدة نوعياً في تطور المجتمع السوفياتي حيث جرت أوّل محاولة لتجديد الاشتراكية و «دمقرطة» حياة البلاد. وقد تمّ إدراك ضرورة استخدام فعالية القوانين الاقتصادية وتسريع التقدم العلمي ـ التقني وضرورة استخدام الطرق الاقتصادية في إدارة الاقتصاد. لكن التجربة أثبتت أيضاً أن فهم المشاكل غير كاف لحلها. إذ لا بدّ من اختيار طرق ووسائل جدية وفعالة يتمّ بواسطتها تطبيق البرامج والاصلاحات المنويّ تنفيذها: لا بد من الإرادة الضرورية، ومن الاصرار على تنفيذ البرامج والاستمرار في مواصلة النهج المقرّر. وهذا ما كان ينقص محاولات الاصلاح التي اتّخِذت في الخمسينات والستينات.

لقد طالت عملية التجديد في الخمسينات مختلف جوانب حياة

المجتمع. وبدأت باستعادة الأسس الديمقراطية لنشاط الحزب ولقواعد اللينينية للقيادة الجماعية. وأخذ الاختصاصيّون يعتمدون الاجتماعات الخاصة لحلّ المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وجرى تدقيق في وظائف المنظمات الحزبية التي أُعفيت من الإدارة اليومية للقضايا الاقتصادية ورُكزت جهود الحزب على صياغة البرامج الستراتيجية للتطور الاقتصادي الاجتماعي واختيار اتجاهات التطور وأولوياته ووسائله. وتمّ تنشيط السوفيات والنقابات والكمسومول ـ لتطوير الاستقلالية والمبادرة. وانفتح الطريق أمام الفكر والعلم والفن للتطور. وتمت صياغة جملة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية في الخمسينات والستينات لحلّ مسألة ديمقراطية الإدارة وتوسيع الحقوق الاقتصادية للجمهوريات عن طريق ترك المسؤولية عن القضايا الاقتصادية لها، وتقريب الإدارة من المشاريع وتقليص جهاز الإدارة وغيرها.

وقد طوّرت اصلاحات الستينات الاقتصادية، ما كان قد طُرح في نهاية الخمسينات بحيث أن الاصلاحات طالت عدّة فروع دفعة واحدة ـ أي الصناعة والزراعة والبناء. وأقرت الخطة الخمسية كشكل رئيسي للتخطيط الحكومي ـ وجرى إقرار بضرورة توسيع فعل الحساب الاقتصادي في المشاريع والفروع. ووُضِعت التدابير لاستكمال نظام التحفيز المادي. وكان الشعار «أنْ لا ندع الاصلاح يتوقف». وكان التخوّف في مكانه. فقد بدأ نظام الإدارة الجديد يتخلّى عن الموقع تلو الموقع (في البداية بدأ الحدّ من حقوق المشاريع ثم زيادة ضغط المركز). وتوقف الاصلاح في منتصف الطريق عند مستوى المشروع ولم يصل إلى العامل، ولم تتأثر شبكة الإداريين. وبقيت محاولات ايصال الاصلاح إلى مستوى العاملين في حدود الاختبار الاقتصادي.

إنّ عدم حزم صفوف قيادة الحزب لاختيار طريق تطور واضح ووجود تصوّرات مختلفة لأساليب الإدارة وطرقها ـ فإمّا أساليب وطرق اقتصادية وإمّا أساليب إدارية وهذه الأخيرة تكرّست ـ، وعدم تعميق الديمقراطية ونشرها في المجتمع واقتصار محاولات الاصلاح على الجانب الاقتصادي أكثر من غيره، والتصورات القديمة عن الشيوعية والاشتراكية وعدم خلق الحوافز لدفع الناس الكادحين إلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وما ولّده ذلك من تعزيز مواقع البيروقراطية والنزعات الإدارية... إنّ كل ذلك يكمن وراء عدم ايصال الاصلاحات المقرّرة في الخمسينات والستينات إلى نهايتها المنطقية؛ وذلك ما أوصل الاتحاد السوفياتي إلى مشارف الأزمة. إنّ معالجة الأوضاع الراهنة واختيار الأساليب والطرق الملائمة لحلّها لا يمكن أن يكون ناجحاً دون مراعاة دروس الماضي النابعة من تجربة البناء الاشتراكي في الخمسينات والستينات التي اثبتت أنّ الاخطاء والمشاكل، التي برزت في سياق بناء الاشتراكية ليست نابعة من طبيعة النظام الاشتراكي؛ بدليل أنه كانت توجد على الدوام بدائل للمسارات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي، وأنّ البيروقراطية هي الحاجز الأساسي أمام البريسترويكا. ولذلك لا بدّ من مكافحتها بوسائل جذرية.

الاصلاح الاقتصادي الجذري

تطرح البريسترويكا على الصعيد الداخلي للاتحاد السوفياتي مهمّتين أساسيتين: إجراء الاصلاح الاقتصادي الجذري وإشاعة الديمقراطية في مختلف جوانب حياة المجتمع السوفياتي. ويمكن لإنجاز هاتين المهمّتين أن يحقّق ستراتيجية تسريع التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي التي صاغتها دورة اللجنة المركزية في نيسان من عام ١٩٨٥. إن ستراتيجية تسريع التطور

الاقتصادي الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي معدّة لتأمين حياة دينامية اجتماعية وغنية روحيا وماديا والكشف عن امكانيات النظام الاشتراكي وافضلياته. وقد أصبحت هذه الستراتيجية محور كل الوثائق والقرارات التي اتخذتها مؤتمرات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ودوراتها. وتمتاز هذه الستراتيجيا بالمقاربة المركّبة لحلّ المشاكل المستفحلة. وهي تشتمل على تجديد جذري للقاعدة المادية ـ التقنية للمجتمع على اساس المنجزات الجديدة للثورة العلمية ـ التقنية استكمالاً للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تغييرات عميقة في مضمون العمل وطابعه وفي الظروف المادية والروحية لحياة الناس، وتنشيط لكلّ منظومة المؤسّسات السياسية والاجتماعية والايديولوجية. ويشير برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي إلى أن هذه الستراتيجيا كفيلة بنقل المجتمع السوفياتي إلى درجة نوعية جديدة على طريق خلق الظروف للانتقال به إلى الشيوعية. وتحقيق هذه الستراتيجيا في مجال الاقتصاد يعني تأمين نهوض الاقتصاد الوطني إلى مستوى تقني ـ علمي وتنظيمي اقتصادي جديد، وبلوغ مستوى عال في إنتاجية العمل ونوعية المنتوج وفعالية الإنتاج، وتأمين بنية اقتصادية مثلى؛ ورفع مستوى تصميم وسائل الانتاج. وتحقيق استراتيجية التسريع يمكن أن يرفع مستوى رفاهية الناس ويحقق مبدأ التوزيع حسب العمل، ويخلق الظروف الملائمة لتطوّر الناس الشامل، ويعزّز قدرة البلد الدفاعية.

إن تحقيق استراتيجية التسريع يتطلّب تنفيذ اصلاح اقتصادي جذري هو عبارة عن جملة من التدابير والتحولات الاقتصادية الكفيلة بإخراج الاقتصاد والبلد كله من وضعيّة ما قبل الأزمة. وهو يتضمّن تحويل المؤسسات الاقتصادية إلى نظام الحساب الاقتصادي، وإعادة بناء القيادة

المركزية للاقتصاد والتغيير الجذري للتخطيط وإصلاح نظام التسعير وآليّة التسليف والتمويل وإعادة تنظيم بنية الإدارة، وتطوير الأسس الديمقراطية للإدارة الذاتية وتقوية الوجه الاجتماعي للإدارة.

إن المشروع الاقتصادي هو الحلقة الأساسية والمنطلق في البناء الاقتصادي. ففيه يتمّ انتاج القيَم المادية ويتجسّد الفكر العلمي، وتتكوّن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عمّاله. وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمية هذه الحلقة كانت عرضة للآمبالاة. وكانت مبادرات العاملين فيه تُضرب بمختلِف الوسائل. وغالباً ما كان يجري إعادة توزيع الخيرات المنتجة في مؤسسة ناجحة على العاملين في مؤسسات متخلّفة. ولأن الوضع كان على هذه الحالة فإن الاصلاحات والتدابير التي كانت تجري سابقاً لم تكن تلقى الدعم من الحلقات الدنيا لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار المصالح الملموسة لجماعات العاملين.

وعلى ضوء الاصلاح الاقتصادي الجذري الذي افترضته البريسترويكا أقرّ مجلس السوفيات الأعلى عام ١٩٨٧ قانوناً جديداً لعمل المشروع الحكومي. ويحدّد هذا القانون الأسس الاقتصادية والحقوقية للنشاط الاقتصادي في المشاريع الحكومية وهو موجّه لتعزيز الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. ويعزز هذا القانون نهج إعادة بناء طبرق الأداء الاقتصادي وحماية الجماعات العاملة من ضغط الإداريّة واضطهادها، ويخلق الظروف الملائمة للنشاط الفعّال للحلقة الأساسية في الاقتصاد. وهو يعزّز، من جهة، الأسس المركزية في قيادة الاقتصاد وحلّ المشاكل الهامة في تطور الاقتصاد الوطني ويلحظ من جهة أخرى تقوية الطرق الاقتصادية في الإدارة واستخداماً واسعاً للحساب الاقتصادي ويمنح المشروع

الاستقلاليـة والتمويل الذاتي والإدارة الذاتية والتغطية الذاتية للنفقات.

وأصبح المشروع ملزَماً بتلبية احتيـاجـات المستهلـك. ويبني المشروع عمله على أساس الخطة الحكومية. إلى جانب ذلك يعمل المشروع حسب مبادىء الحساب الاقتصادي والتمويل الذاتي الكـامـل. ويجري النشـاط الانتاجي والاجتماعي ودفع الأجور من الوسائل التي تنتجها الجماعة العاملة في المشروع. ويبقـى الربح أو ما يسمّى حسب القانون بالدخل الحسابي الاقتصادي داخل المشروع ويستخدم من قبل الجماعة العاملة. وبالتالي فإن منظومة الحوافز والروافع الاقتصادية في ظل الحساب الاقتصادي تعطي الجماعة العاملة أفضليات في بلوغ النتائج الجيدة وفي تكثيف الانتاج ورفع إنتاجية العمل والربح.

ويضمن القانون تطوير الإدارة الذاتية الاشتراكية ويحدّد العلاقات بين المشاريع وبينها وبين الدولة. فالجماعة العاملة هي التي تحلّ مسائل الانتاج والتطور الاجتماعي. وتنعكس نتائج عمل المشروع على الجماعة ككل وعلى كل عامل فيها. ويزداد عامل التسابق الاشتراكي بين العاملين كشكل من أشكال المباراة الاشتراكية. وتسري في المشروع الديمقراطية في اختيار القادة والمديرين ومسؤولي الوحدات والورش. ويوجد وفق هذا القانون في كل مشروع مجلس مندوبي العاملين الذي يقود كلَّ أمور المؤسّسة.

ويوسّع القانون الجديد حدود الاستقلالية في مجال التطور الاجتماعي. إذ على المشروع أن ينفّذ سياسة اجتماعية نشيطة كوسيلة فعالة لرفع فعالية الانتاج ورفع النشاط الاجتماعي السياسي لـدى العـاملين وتـربيـة الروح الجماعية فيهم. إن حلّ مسائل التطور الاجتماعي يتمّ بمساهمة كل أعضاء المشروع كون وسائل التطور الاجتماعي تنتج من قبل الجميع. وبذلك لا تعود الجماعة العاملة مجرد جماعة منتجة بل تتحوّل إلى خليّة تتحقق فيها

السياسة الاجتماعية. ويدخل هنا ضمن المهام الاجتماعية للمشروع تنظيم التغذية وتحسين الخدمة الصحية، وتأمين السكن، والاهتمام بالمتقاعدين وبالتعليم إلخ.

وابتدأ من عام ١٩٨٨ بدأت غالبية المشاريع بالعمل وفق القانون الجديد. وهي تعطي نتائج لا بأس بها. إلا إن الأمور لا تسير بالسهولة المتصوّرة. فالطرق القديمة في التسيير والإدارة الاقتصادية لم تُصفّ كلياً. وتؤثر سلباً مسألة وجود الخطة الخمسية الحالية التي وُضعت على أساس المبادىء القديمة والأسعار السابقة. ولم تزل الوزرات ومختلف اجهزة الدولة قادرة حتى الآن على إلزام المشاريع بانتاج سلع وطلبيات لا تحظى باقبال الجمهور.

ويدخل في الاصلاح الاقتصادي الجذري مهمة بناء نظام إدارة متكامل مرن وفعّال يسمح بالتحقيق الكامل والمطلق لأفضليات الاشتراكية. وإصلاح الإدارة في الاقتصاد يركّز على إعادة توجيه النمو الاقتصادي من النتائج الوسطية إلى النتائج النهائية التي تلبي الحاجات الاجتماعية؛ وهو موجّه للتوفيق العضوي بين مصالح المجتمع والجماعة والفرد، وتحويل التقدم العلمي ـ التقني إلى عامل رئيسي في النموّ الاقتصادي، وتأمين التوازن وتصفية النقص في الموارد المادية.

ويتلّخص جوهر إصلاح الإدارة في الانتقال من الطرق الإدارية إلى الطرق الاقتصادية في إدارة الاقتصاد على كل المستويات وإلى إضفاء الديمقراطية على الإدارة وإلى التنشيط الشامل للعامل البشري. ويشتمل نظام الإدارة المقترح على ما يلي:

١) توسيع كبير لحدود استقلالية المشاريع وتحويلها إلى الحساب الاقتصادي الكامل والتمويل الذاتي وزيادة مسؤوليتها عن النتائج النهائية لأعمالها، وتنفيذ التزاماتها أمام المستهلكين وإقامة علاقة مباشرة بين مستوى مداخيل العاملين وفعالية عملهم وتطوير واسع للمقاولة الجماعية في علاقات العمل؛

٢) قيام القيادة المركزية بإعادة بناء الاقتصاد الوطني جذرياً، ورفع مستواه النوعي وتركيز العمليات الرئيسية المحدّدة للستراتيجيا ولوتائر تطوّر الاقتصاد الوطني ونسبه كلّياً وموازنته، وفي الوقت ذاته تحرير المركز من التدخل في نشاط الحلقات الانتاجية الدنيا.

٣) اصلاح جذري للتخطيط والتسعير والآليّة النقدية ـ التسليفية، والانتقال إلى تجارة الجملة بوسائل الانتاج، وإعادة بناء إدارة التقدم العلمي ـ التقني والعلاقات الاقتصادية الخارجية والعمل والعمليات الاجتماعية.

٤) الانتقال من نظام الإدارة المفرط في مركزيّته إلى نظام إدارة ديمقراطي، وتطوير الإدارة الذاتية، وانتاج آليّة لتنشيط الطاقة الشخصية، والتفريق الدقيق بين وظائف المنظمات الحزبية والاجتماعية المختلفة وتغيير جذري لأسلوب نشاطها وطرقه.

ويسعى اصلاح الإدارة إلى اضفاء شكل جديد على القيادة المركزية للاقتصاد. حيث ينبغي تركيزها على معالجة تلك المسائل التي ينبغي معالجتها وعليه أن تُحل في المركز فقط. ويُقصِد بذلك تنفيذ الستراتيجية الحكومية للتطوّر الاقتصادي والاجتماعي والتقني ـ العلمي؛ وتنظيم العمليات الاقتصادية العامة وتصحيحها على أساس توازن موثوق وكامل

للاقتصاد. ويدخل في اهتمام المركز خلق الظروف الضرورية للأداء الاقتصادي الفعال في المشروع. فالبريسترويكا تسعى بالتالي للتوفيق الأمثل بين القيادة المنهجية المركزية للاقتصاد واستقلالية حلقاته المختلفة وبين العلاقات النقدية السلعية.

وقد حدّدت اللجنة المركزية للحزب مهام مباشرة لتأمين إعادة بناء إدارة الاقتصاد. وينبغي أن يتمّ خلال الخطة الثانية عشرة الانتقال من الطرق القديمة في التسيير الاقتصادي إلى الطرق الجديدة. ويُعتبر القانون الجديد لعمل المشروع الاقتصادي الخطوة الأولى في هذا المجال. وحتى نهاية الخطة الثانية عشرة ينبغي أن يتمّ إنجاز إعادة بناء الوظائف الأساسية للإدارة الاقتصادية أي: التخطيط، والتسعير، والتمويل، والتسليف والتزويد المادي التقني وغيرها. كما ينبغي أن توضع الخطة الثالثة عشرة على أساس الآلية الاقتصادية الجديدة وأن تنفّذ انطلاقاً من متطلبات نظام الإدارة الجديد.

إن الشرط الضروري لنجاح إعادة بناء الإدارة هو زيادة المعارف الاقتصادية للكوادر وقدرتهم على الإدارة بالطرق الاقتصادية في جو من الديمقراطية والعلنية الواسعة.

كما جرى تغيير هام في طبيعة التخطيط وفي عمل لجنة التخطيط المركزي بهدف تحويلها إلى أداة فاعلة في تطوير الاقتصاد الوطني. وبات على هذه اللجنة أن تضع مشروع خطتها على أساس الاتجاهات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفياتي وعلى أساس مشاريع خطط الوزارات والجمهوريات الاتحادية وأن تحدّد المؤشرات الهامة. وعلى أساس الاتجاهات الأساسية للتطور وعلى أساس المعطيات التي ترسلها لجنة

التخطيط المركزي تضع الوزارات والجمهوريات خططها لتطوير الاقتصاد في دوائر عملها. كما أنها تحضّر المعطيات لوضع الخطط الخمسية للمشاريع الموجودة تحت إشرافها. وبدورها تضع المشاريع خططها على أساس المعطيات المتوفّرة والطلبيات التي تتلقاها. وتعقد الاتفاقات الاقتصادية.

وهكذا فإنّ عملية وضع الخطة تتغير، فهي باتت تبدأ من الأسفل، من المشروع، على أساس المعطيات العامة للتخطيط. وتحصل بذلك، الجماعات العاملة والرأي العام على امكانية المساهمة في وضع الخطط.

وإذا كان يفرض في السابق على المشروع إنتاج كل أنواع السلع من الأعلى فإنه وفقاً للقانون الجديد، سوف يكون على المشروع أن يلتزم بإنتاج طلبيات الحكومة فقط التي تخدم تحقيق برنامج انتاج الانواع الهامة من المنتوجات التي تحدّد النسب الانتاجية الأساسية وتسريع التقدم التقني - العلمي، وحلّ المشاكل الحكومية والاجتماعية العامة وتعزيز القدرة الدفاعية للبلد. وتحدّد لجنة التخطيط الحكومية طلبيات الدولة للمشاريع، وهي الطلبيات التي تشبع الحاجات الاجتماعية بالدرجة الأولى. أما طلبيات الوزارات والجمهوريات فإنها تحدّدها بنفسها بالتعاون مع لجنة التخطيط الحكومية. والمهم أن هذه الطلبيات لا تشمل كل برنامج الانتاج في المشاريع. والميل يسير باتجاه تقليص حجم هذه الطلبيات. وأما الجزء الآخر من السلع فإنّه يحدّد من قبل المشاريع ذاتها على أساس العلاقات المباشرة، مع المستهلكين. وهذا يتطلّب منها أن تدرس السوق بشكل جدي وأن تعمل لاكتساب المستهلكين وتحافظ على مستوى تقني رفيع من أجل ضمان نوعية عالية للمنتوجات.

وتتطلب النظرة الجديدة إلى التخطيط من لجنة التخطيط الحكومية أن

تطوّر عملها وعمل الإدارات الاقتصادية المركزية وتحويل لجنة التخطيط إلى مجلس أركان علمي ـ تقني للبلد مُعفى من حلّ المسائل الاقتصادية الآنية ؛ وتركيز جهوده على الاتجاهات الستراتيجية في القيادة المنهجية للتطور الاقتصادي والاجتماعي لتحديد النّسب الاقتصادية الوطنية وتحقيق المنجزات العلمية التقنية الرئيسية وتحديث السياسة البنيوية والتمويلية وتأمين توازن الاقتصاد .

ويُعتبر الاصلاح الجذري لنظام الأسعار جزءاً من إعادة بناء إدارة الاقتصاد . حيث ينبغي على هذا الاصلاح أن يتخلّص من عدم التقدير الكافي لدور التسعير في إدارة الاقتصاد ، وأن يحوّل الأسعار إلى أداة فعّالة في رفع فعالية الانتاج الاجتماعي وفي تطوير الطرق الاقتصادية وتعميق الحساب الاقتصادي والتمويل الذاتي . وينبغي على الاصلاح هذا أن يؤدي إلى تصحيح الوضع في الاقتصاد وخلق الظروف الجيّدة للنضال من أجل فعالية الانتاج . ولا بدّ من إنجاز هذا الاصلاح في فترة قصيرة لكي يتسنّى وضع الخطة القادمة على أساس الأسعار الجديدة . ولا بدّ من اصلاح شامل لكل الأسعار ـ بالجملة والمفرق ، وأسعار الشراء والبيع ، وأن تنعكس على الأسعار نفقات العمل الضرورية اجتماعياً لانتاج السلعة والمدفوعات لقاء الصناديق الانتاجية والموارد الطبيعية والعمل ونفقات حفظ البيئة . ومن المهمّ جداً إضفاء طابع موجّه ضد زيادة النفقات ورفع دورها المحفز على تسريع التقدم العلمي ـ التقني وتحسين نوعية المنتوج . وينبغي أن يؤمن نظام الأسعار الجديد تقليص الدعم وعمليات إعادة التوزيع غير المبررة ، وخلق ظروف اقتصادية للانتقال إلى الحساب الاقتصادي الكامل في كل فروع الاقتصاد . ويحتاج النظام الجديد إلى رقابة شاملة على الأسعار ، وتصفية الميل إلى ارتفاع الأسعار عن طريق التسابق بين المشاريع ، والقضاء على

النقص في مختلف أنواع السلع ومختلف أنواع الاحتكار، وذلك بضغط المستهلك على المنتج.

ويفترض الانتقال إلى الشكل الجديد للتسيير الاقتصادي إجراء اصلاح جذري في النظام التسليفي ـ المالي، لكي تصبح الأموال والتسليف إحدى الوسائل الهامة التي تؤمّن انخراطاً عضوياً للعلاقات النقدية ـ السلعية في آلية الإدارة المنهجية للاقتصاد ولرفع فعاليته. وينضمّن هذا الاصلاح تغييراً في علاقة الموازنة بالمشاريع بحيث يتقلّص إلى أدنى حدّ الاستخدام المجّاني للوسائل النقدية وربط الحصول عليها بنتائج عمل المشروع. كما يفترض ذلك تغييراً في إدارة التسليف على أساس استعادة المبادىء الأساسية لمنح السلف والتفريق بين وسائل الموازنة ووسائل التسليف وإلغاء إصدار النقود كوسيلة لإعطاء السلف وتحويل التسليف إلى أداة لتعزيز العملة الوطنية. كما يلقى على عاتق نظام التسليف مسؤولية رفع فعالية العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوسيعها. وتُولى أهمية خاصة لرفع القدرة الشرائية للروبل وتأمين التدرّج لكي يصبح قابلاً للتحويل في البلدان الاشتراكية بالدرجة الأولى. على هذه المنطلقات ينبغي على المؤسّسات المالية والمصرفية أن تبني نشاطها الآن. والمطلوب منها الآن أن تضع سياسة مالية توفّق بين مصالح الدولة ومصالح المشاريع وتأمين رقابة الروبل الفعلية على فعالية الأداء الاقتصادية، وتحديد جملة من التدابير لتنظيم النشاط في التعاونيات والنشاط الفردي الخاص وتنظيم جباية الضرائب من المداخيل. ويساعد الانتقال إلى التمويل الذاتي في المشاريع على تحسين وضع المالية في هذه المشاريع ومستوى الدولة كله. لأن هذه المشاريع ينبغي أن تساهم بنشاط في تكوين مداخيل الموازنة الحكومية.

ومن أجل تسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي يحتاج الاتحاد

السوفياتي إلى إعادة النظر في علاقاته الاقتصادية الخارجية التي لا تتناسب حتى الآن لا مع حاجات تطوره ولا مع حجمه الاقتصادي. وفي الوضع الحالي تبيّن أن المشاريع والاتحادات الانتاجية منقطعة عن التكامل الاقتصادي الاشتراكي. على هذا الأساس يشير برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي إلى ضرورة استكمال الستراتيجية الاقتصادية الخارجية والاستخدام الكامل لإمكانيات التقسيم الدولي للعمل وللتكامل الاقتصادي الاشتراكي بالدرجة الأولى. كما أشار المؤتمر السابع والعشرون إلى ضرورة تعميق العلاقات الاقتصادية الدولية والتقنية العلمية وإجراء تغييرات بنيوية تقدّمية في التصدير والاستيراد بهدف رفع فعالية الاقتصاد الوطني وتأمين استقلاليته عن البلدان الرأسمالية في الاتجاهات الستراتيجية. وينبغي إيلاء الأهمية، بالدرجة الأولى، لتغيير بنية التصدير لتحلّ منتوجات الصناعة التحويلية محلّ تصدير الخامات، وزيادة القدرة التنافسية للآلات والمعدات وتحسين نوعيتها. أمّا سياسة الاستيراد فينبغي أن تعزّز التقدم العلمي - التقني. لذلك لا بدّ من اتباع سياسة تسمح باستخدام عقلاني للموارد من العملات الصعبة.

وقد اتخذت جملة من التدابير لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية. فابتداء من عام ١٩٨٧ أعطي الحق لأكثر من عشرين وزارة وسبعين مؤسسة اقتصادية ضخمة في القيام بأعمال الاستيراد والتصدير. ويمكن لهذا الأمر أن يزيد اهتمام المؤسسات الانتاجية في تحسين نوعية المنتوجات وفي الاستخدام العقلاني لمواردها من العملات الصعبة. كما أن الاستقلالية واهتمام الجماعات العاملة في توسيع التصدير وتجديد القاعدة الانتاجية يزيد في مسؤولية هذه المؤسسات. كما تم وضع منظومة حوافز تشجّع هذه المؤسسات والعاملين فيها على تطوير العلاقات بالخارج. وهي سوف

تتصرّف بالعملات الصعبة التي تتكون لديها ، من أجل شراء المعدات من الخارج. أما في حال عدم تطبيق الخطة فسوف تدفع من إحتياطها من العملات الصعبة للدولة. وألقي على عاتق وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية مهمة بناء المشاريع في الخارج ورقابة إقامة المشاريع في الاتحاد السوفياتي بمساهمة من الشركات الأجنبية.

أما في العلاقة بالبلدان الاشتراكية فيجري العمل للانتقال من العلاقات التجارية البحته إلى التخصّص الانتاجي. وقد منحت المشاريع السوفياتية الحق في تطوير علاقاتها الاقتصادية مباشرة بمشاريع البلدان الاشتراكية ومنظماتها. وفي هذا المجال أعطيت الإمكانية لإقامة المشاريع المختلفة في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى على أساس الملكية المشتركة ، حيث يجري الاحتفاظ بالملكية القومية. في حين أن النشاط يجري على أساس الخطط المنسقة المشتركة. وسوف تعمل هذه المؤسسات على أساس الحساب الاقتصادي الكامل وتتمتع بكامل استقلاليتها في مجال التصدير والاستيراد وتنسيق الاسعار على السلع المنتجة فيها. وسوف يتوزّع ربح هذه المؤسسات وفق مساهمة الأطراف فيها ، ويُعتمد في كل هذه العلاقات مبدأ المنفعة المتبادلة وضمان المصالح والحقوق. ويشغل تسريع التقدم العلمي ـ التقني مكانة مهمة في تحقيق الستراتيجية الاقتصادية الجديدة وفي الاصلاح الاقتصادي الجذري ، ويعتبر أساساً لزيادة فعالية الانتاج. لذلك تُولى أهمية بالغة لزيادة دور العلم والتقنية في نقل الاقتصاد إلى سكة التكثيف الشامل ، وتقوية توجّه التطور العلمي ـ التقني إلى حلّ المسائل الاجتماعية. فعلى أساسه يتأمن التجديد النوعي للقوى المنتجة والانتقال بها إلى المستوى العالمي ومستوى انتاجية العمل الدولي ، وبالتالي زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى رفاهيا

الناس. وقد أكّد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي أن توجّه العلم إلى خدمة الاقتصاد الوطني ضروري بنفس المقدار الذي يتمتّع به توجّه الانتاج إلى الاستفادة من العلم ومنجزاته. ومن هنا التوجّه إلى تقصير فترة ادخال المشاريع والمنجزات العلمية إلى الانتاج. وتُقام الآن المشاريع الانتاجية ـ العلمية، والمجمّعات التقنية العلمية، ومراكز الهندسة لتأمين التكامل بين مراكز الدراسة والعلم والانتاج.

وطرحت مهمة تصفية كل العوائق أمام تطور العلم وتسريع التقدم العلمي ـ التقني، وإجراء تغييرات جذرية في كل اتجاهاته. وتتلخّص استراتيجية الحزب في هذا المجال بتركيز الوسائل على الاتجاهات الأساسية للتقدم العلمي ـ التقني، والاستخدام الواسع للتجديدات التقنية الموثوقة، والقيام بالأبحاث العلمية والتقنية التي تضمن انتاج التقنية والتكنولوجيا الجديدة وترفع انتاجية العمل. أمّا الاتجاهات الأساسية إلى تسريع التقدّم العلمي ـ التقني التي أقرّها المؤتمر السابع والعشرون فهي تشمل: غزو التكنولوجيات الجديدة واستيعابها: الالكترونية ـ الشعاعية، والبلازمية، والبيولوجية، والاشعاعية، والكيميائية وغيرها؛ والانتاج باستخدام الانسان الآلي Robot؛ واستخدام المواد الجديدة المركّبة من مختلف الأنواع؛ وتأمين المقوّمات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية الضرورية لعمل المهندسين والعلماء والمصممين المبدع؛ وزيادة مسؤولية القادة الاقتصاديين عن مستوى الانتاج التقني.

إنّ الغاية الأساسية المرجوّة من هذه التوجهات هي رفع انتاجية العمل ورفع فعالية استخدام الموارد وتخفيض إنفاقها على المنتوج والانتقال إلى التكنولوجيا الصناعية المكثّفة في الزراعة وتربية الحيوانات. وإذا ما أُنجزت هذه المهام لتسريع التقدم التقني ـ العلمي فإنها ستعطي نتائج اقتصادية

كبيرة. وسيساعد الاصلاح المذكور أعلاه، دون شك، على إدارة الاقتصاد وعمل المؤسسة الاقتصادية التي لا يمكن أن تعمل دون الاعتماد على المنجزات الحديثة للتقدم التقني ـ العلمي. لذلك تبرز أمام كل جماعة عاملة أهمّية الاستعداد المطلق لتقبل التجديدات العلمية ـ التقنية واستخدامها. وهذا يطرح أمامها مهمة أخرى تتلخص في استمرار رفع المستوى المهني للعاملين لكي يواكبوا التغيّرات التقنية والتكنولوجية. وإذا كانت الاستقلالية المطلقة لكل من العلم والانتاج قد أعاقت التطور في السابق سواء من ناحية التخطيط أو التمويل أو التحفيز فإن الاصلاح الاقتصادي الجديد حلّ هذه المسألة بأن حرّر المشاريع من الالتزام بالخطط القومية لتطوير العلم والتقنية وترك لها الحرية في تحديد اتجاهات هذا التطوير، وتحديد أجور العاملين العلميين، فيها ومكافأتهم.

ويطال الاصلاح إدارة التقدم التقني العلمي، حيث أقرّ التوجه إلى الانتقال من الطرق الإدارية الإرادية إلى طرق القيادة الاقتصادية. وسوف تستخدم في تسريع التقدم العلمي الوسائل الاقتصادية المستقرة: الاسعار، والتمويل والتسليف والطلبيات الحكومية. وفي هذا السياق سيعاد تركيب اللجنة الحكومية لشؤون العلم والتقنية وتنظيمها لتكون مسؤولة عن وضع البرامج التقنية ـ العلمية الحكومية وتوزيع الطلبيات الحكومية ومراقبة استخدامها. وسوف تنظّم الأبحاث العلمية على أساس مبادىء الحساب الاقتصادي والتمويل الذاتي، وسيجري دفع أجور العاملين تبعاً لنتائج استخدام منتوجاتهم العلمية.

وإذا ما أنجزت هذه المهام في تسريع التقدم العلمي ـ التقني، فإنّ وضع الاتحاد السوفياتي على الصعيد العالمي سيشهد تغيّراً إيجابياً على

الصعيد الاقتصادي ويساعد على إبراز أفضليات الاشتراكية. ويؤدي دوراً مهماً في هذا التغيير البرنامج المشترك بين البلدان الاشتراكية في مجال التقدّم العلمي ـ التقني الذي أُقر في كانون الأول من عام ١٩٨٥.

ويلحظ الاصلاح الاقتصادي استكمال السياسة البنيوية في الاقتصاد الوطني. فجرى تأكيد ضرورة تطوير الفروع التي تؤمن التقدم العلمي ـ التقني والحل الناجح للمهام الاجتماعية وبلوغ تناسب أمثل بين الاستهلاك والتراكم وتحسين النسب بين إنتاج وسائل الانتاج وإنتاج مواد الاستهلاك، وأُشير إلى ضرورة تقوية توجّه الاقتصاد إلى خدمة الجوانب الاجتماعية وتلبية حاجات الناس المتزايدة.

ويبدي هذا التوجه متطلبات جديدة من سياسة التمويل (التوظيف) التي ينبغي أن تصبح أداة فاعلة لتحقيق الستراتيجية الاقتصادية. والجديد في هذه السياسة هو توجّهها إلى خدمة التقدم التقني العلمي، والتحويل النوعي للقاعدة المادية وبنية الانتاج وزيادة التوظيفات في إعادة تأهيل المشاريع القائمة وتزويدها بالتقنيات الجديدة وتقليص دورة التوظيفات. وهذه السياسة مدعوّة إلى رفع فعالية التوظيفات وتركيزها في المجالات الأساسية التي بها يتعلّق تقدم الاقتصاد. ولذلك ستوزّع الوسائل لصالح هذه الفروع، ومنها الالكترونية والكيميائية والنفط وانتاج الآلات، وللصناعة الثقيلة عموماً.

ومن المزايا الجديدة لسياسة التمويل والتوظيف التخلص من مبدأ تخصيص ما تبقّى من الموارد للحاجات الاجتماعية. وتخصيص الوسائل بقطاعات الانتاج لن يكون على حساب مخصّصات الحاجات الاجتماعية.

إن الغاية الأساسية لتكثيف الاقتصاد وتسريع تطوره هو رفع إنتاجية العمل الذي بدونه يستحيل التقدم بالاشتراكية إلى الأمام نحو الشيوعية. لذلك طرح المؤتمر السابع والعشرون قضية الارتقاء بانتاجية العمل إلى مستوى عالٍ يصل إلى المستويات العالمية. وينتظر أن يتمّ في الخطة الثانية عشرة رفع إنتاجية العمل لإنماء الدخل الوطني كلّه ومنتوج فروع الانتاج المادي.

وتتلخص الاتجاهات الأساسية لرفع إنتاجية العمل في ضرورة الاستخدام الكامل لاحتياطات نموها الموجودة في كل مشروع، وضرورة تأمين تخصيص نفقات المواد على انتاج السلع وتقصير وقت العمل الضائع، وإدخال التقنية والتكنولوجيا الجديدتين وتعزيز النظام والانضباط واستخدام طرق تنظيم العمل العلمية ورفع ثقافة الانتاج واستقرار أوضاع الجماعات العاملة وتطوير الاختراع والعقلنة.

وسوف يكون لربط أجور العاملين في المشاريع ومكافآتهم بنتائج أعمالهم أثره الايجابي في تنفيذ تلك المهمّة وزيادة اهتمامهم لرفع إنتاجية العمل.

السياسة الاجتماعية الجديدة

تمتاز البريسترويكا بطابع منظومي مركّب. وهذا ما يميزها عن محاولات الاصلاح السابقة. فالاصلاح الاقتصادي الجذري يطرح وينفَّذ من أجل الانسان. وينفّذه الانسان بنفسه. ومن أجل أن يتمّ تحقيقه لا بدّ من خلق الحوافز وإثارة اهتمام البشر للقيام به. من هنا تكتسب إعادة بناء مختلف جوانب الحياة الاجتماعية أهمية كبيرة. وتعبر عن ذلك ـ وبشكل

مكثف ـ السياسة الاجتماعية المقررة في إطار الستراتيجية الاقتصادية ـ الاجتماعية الحالية. وهي تهدف إلى تطوير العلاقات الاجتماعية عبر تقريب الطبقات والفئات الاجتماعية بعضها من بعض ومحو الفروقات بينها، وتقريب الأمم والشعوب وتعزيز علاقات العدالة الاجتماعية والمساواة. وإن النجاح في هذا المجال ليشكّل احتياطي تنشيط العامل البشري ولذلك ينبغي أن يُولى الاهتمام لحلّ التناقضات والمشاكل التي برزت في الفترة الأخيرة. ولعلّ ردم الهوّة التي تزايدت بين تطور الانتاج والمجال الاجتماعي يسرّع في إزالة العوائق أمام حركة المجتمع الصاعدة. لذلك طالب برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي بضرورة رفع رفاهية الناس إلى مستوى جديد نوعياً، وتأمين الارتقاء بمستوى استهلاك الخيرات المادية والثقافية وبنيته بحيث يستجيبان لأهداف تكوين شخصية متطورة وغنية روحياً، وخلق الظروف الملائمة للكشف الكامل عن قدرات أفراد المجتمع ومواهبهم.

إنّ مثل هذه المهمة تفترض معالجة مسألة السكن؛ وتطوير نظام التعليم وتحديث نظام العناية الصحية، وتأمين المواد الغذائية الضرورية، وتأمين المساواة والعدالة الاجتماعيتين.

ففي مجال تأمين المساواة والعدالة الاجتماعيتين يفترض تحسين آلية دفع الأجور والمكافآت الإضافية الأخرى، وكل نظام التحفيز على العمل ورفع إنتاجيته. وهذا يتطلّب بالدرجة الأولى تصفية كل آثار نزعة المساواتية ومحاولات الحصول على مداخيل غير ناتجة من العمل. لهذا ينبغي مراعاة جدية لمعيار العمل ومعيار الاستهلاك. ولهذه الغاية تضمنت وثائق دورة نيسان ١٩٨٧ للجنة المركزية إشارات إلى ضرورة إعادة بناء نظام

دفع الأجور انطلاقاً من مهمة الرفع الحاد. لفعالية العمل ونوعيته، وزيادة الاهتمام بتنفيذ الأعمال المطلوبة بأقل عدد من العمال كما أشير إلى ضرورة عدم السماح بالنزوع إلى المساواتية من جديد واعتماد تمايز مبّرر في الأجور دون أن يوضع أيّ حدّ أقصى لها.

والجديد في إعادة بناء نظام الأجور هو أنها تطال دون استثناء كل العاملين في مجال الانتاج المادي، وأنه يجري إعادة بناء كل اجزاء نظام الأجور: التعرفة، والمكافأة وآلية الزيادة والدفعات الإضافية وتعديل العمل. ولن يجري الانتقال إلى نظام الأجور دفعة واحدة في كل البلد، بل على أساس استعداد المشاريع والمؤسسات لتطبيق هذا النظام.

ومن الشروط الجديدة لرفع الأجور إقامة العلاقة المباشرة بين الأجرة وكمية العمل ونوعيته والنتائج النهائية للانتاج، وتصفية كل ما يُعيق استقلالية الجماعات العاملة. والمبادرة إلى زيادة الأجور حافز على العمل الشريف المبدع والماهر. وستشجّع الأجور عمل أولئك الذين يعملون لتأمين تسريع التطور العلمي ـ التقني ووتائر نموّ إنتاجية العمل.

وتبقى المسألة الغذائية أساساً لكل المشاكل. فالناس يحكمون على صحة هذه السياسة أو تلك أو عدم صحتها، وهذا النهج أو ذاك من الحالة التي تبدو فيها واجهات المحلات التجارية، أي بالمقدار الذي تتمّ فيه تلبية طلبات الناس وحاجاتهم. من هنا تحتل معالجة المسألة الغذائية أهمية بالغة في سياسة الحزب والدولة. وقد تمّ توجيه السياسة الزراعية إلى حلّ تلك المسألة وتمت صياغة برنامج غذائي من أجل تأمين المواد الغذائية للبلد كله. ويلحظ هذا البرنامج توحيد الجهود في الزراعة والصناعة والنقل والتجارة للوصول إلى الهدف الأساسي: إنتاج المواد الغذائية

الكافية وإيصالها إلى المستهلك. ومن أهم اتجاهات تحقيق هذا البرنامج: تطوير المجتمع الزراعي الصناعي بشكل متوازن، واستكمال نظام الإدارة والتخطيط والتحفيز الاقتصادي في كل الفروع؛ وبلوغ وتائر النمو الانتاجي في الزراعة على أساس التكثيف والاستخدام الفعّال للأرض وتعزيز القاعدة المادية ـ التقنية في الزراعة وإدخال منجزات العلم والتقنية، وتحسين نوعية المنتوج الزراعي بتطوير تكنولوجيا انتاجه وتوضيبه وحفظه ونقله؛ وتحسين الظروف الحياتية للعاملين في الزراعة.

كما ينبغي أن تنصبّ الجهود على تحسين بنية التغذية بزيادة إنتاج اللحومات ومواد الحليب والفواكه والخضار لا لسكان المدينة فحسب بل لسكان الريف أيضاً. ولا تقل أهمية السلع الاستهلاكية الأخرى من الألبسة والأحذية وتأمين الأدوات الأدوات المنزلية التي تقدم خدمات باتت ضرورية لكل أسرة وكل فرد عن أهمية تأمين المواد الغذائية لرفع مستوى رفاهية الناس. لذا فإن التسريع اللاحق لتطوير تجارة المواد الغذائية والسلع المختلفة بات ضرورة ملحة. وتتزايد أهمية تطوير كل قطاعات الخدمات من نقل المسافرين، والاتصالات والخدمات العامة المنزلية، إلى الخدمات الثقافية والرياضية والسياحية وخدمات النقاهة والتأمين وغيرها.

ويستجيب لمصالح الانسان السوفياتي وتطوير مبادرته توسيع أشكال النشاط التعاوني والنشاط الفردي. ولا بد من أن تتحوّل الأشكال التعاونية إلى مكمل جدّي لقطاع الدولة لتلبية حاجات الناس من السلع والخدمات. لذا يتزايد عدد التعاونيات باطّراد، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها هذه الحركة.

وتبقى مسألة السكن من المشاكل الصعبة والمعقّدة. حيث أن كمية

الشقق المبنية خلال ربع القرن الأخير ـ وعلى الرغم من ضخامتها ـ لا تزال قليلة بالمقارنة مع حاجات الناس في المدينة والريف. لذلك فقد طرح المؤتمر السابع والعشرون مهمة كبيرة جداً هي تأمين شقة أو بيت منفرد لكل عائلة حتى العام ٢٠٠٠، أي أن يُبنى ما لا يقلّ عن ملياري متر مكعب من البيوت السكنية. كما يُشار إلى ضرورة إيلاء أهمية كبيرة لنوعية الشقق والبيوت، بحيث أنه سيُمنع تسليم البيوت التي لا تتمتّع بمزايا مقبولة وبتخطيط جيد أي بتزويد تقني للشقق والبيوت. كما سيحظى اسلوب توزيع البيوت بتحسين ملموس على أساس ديمقراطي يؤمن العدالة للجميع في هذا المجال.

إن استراتيجية تسريع التطور الاقتصادي والانتقال بالاقتصاد من أسلوب التطور التوسيعي إلى الاسلوب التكثيفي ـ بما يعنيه ذلك من إعادة بناء الآلية الاقتصادية ـ تفترض ازدياد المتطلبات من المستوى المهني العام والتعليم المهني ودور العامل البشري. فالمعلومات والمعطيات تتضاعف في أيامنا خلال أقل من سنتين في حين أن ذلك كان يجري كل خمسين سنة في القرن المنصرم. وبالتالي فإن الانسان المنشغل اليوم بالانتاج يشهد استبدال عدة أجيال من التقنيات والآلات الانتاجية. من هنا تحتاج الاشتراكية وفي مرحلتها الحالية إلى انسان ذكي متحضّر ومستعدّ لتقبّل التغييرات التقنية والعلمية.

من هنا ضرورة الاهتمام برفع مستوى التحضير المهني للعاملين لرفع فعالية الانتاج الاجتماعي. وهذا يعني أنه ينبغي أن يتمّ الجمع في حياة العامل بين نشاطه المهني وسهره الدائم على رفع مستواه العلمي والذهني، وأن يُعمل لتلبية حاجاته الروحية. وهذا ما عُبّر عنه بنظرية نظام التعليم المستمر الذي يفترض جانبين ـ التعليم القاعدي وهو ما يتمّ الحصول عليه

قبل الدخول إلى مجال العمل والتعليم الإضافي. وقد تمّ بناء سلسلة كاملة من المعاهـد والكليات والمدارس لإعادة التأهيل المهني من أجل تأمين حلّ مهمة التعليم المستمر. كما أقرّ إصلاح جذري وعام لنظام التعليم العام والمهني وللمدرسة.

إن الجهود منصبّة على تصفية المستوى المتدني للإختصاصيين والمدراء وقادة العمل الاقتصادي لرفع المعارف الاقتصادية عموماً لدى الكوادر المختلفة. لذلك اعتبَرت دورة حزيران ١٩٨٧ أنه من الضروري تنظيم دراسة شاملة لنظام الإدارة الاقتصادية الجديد وشرحـه ومنـاقشتـه مـع مختلف الكوادر، وإعادة بناء نظام التحضير وإعادة تأهيل الكوادر المهنية والسياسية والحزبية ورفع وتبادل الخبرات بين قادة المستويات الـمختلفة.

وتطال البريسترويكا مصالح فئات عديدة في المجتمع سواء على مستوى الطبقات أو على مستوى الطبقة الواحدة أو حتى داخل الفئة المهنية أو الاجتماعيـة الواحدة. ولذلك فإن الشرط المهم لنجاح البريسترويكا يكمن في توحيد مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية: عمالاً وفلاحين ومثقفين، من أجل استكمال بناء الاشتراكية وتحضير الظروف للانتقال إلى الشيوعية. ويقتضي ذلك بناء الآلية التي بموجبها يمكن حل التناقض ما بين المدينة والريف، وحل التناقض بين العمل الفكري والعمل الجسدي.

فحين يتحوّل العمل في الزراعة إلى نوع من العمل الصناعي ويتمّ محو الفروقات الاجتماعية والثقافية والحياتيـة بين المدينـة والريـف، ويتحـول بموجب ذلك نمط حياة الفلاحين إلى نمط حياة المدينة يبدأ المحو الفعلي للفروقات الطبقية بين الفلاحين والطبقـة العـاملـة ويبـدأ بنـاء المجتمـع اللاطبقي.

وعندما تؤدي التحولات الثورية في القوى المنتجة إلى تزايد حصة النشاط الفكري في أوساط العمال والفلاحين على حساب العمل الجسدي، ويتزايد عدد المثقفين ويزداد دورهم المبدع في بناء الاقتصاد والمجتمع، عندها يبدأ المحو الفعلي للفروقات بين العمل الفكري والعمل الجسدي والتقارب بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

الديمقراطية أساس اصلاح النظام السياسي

ويرتبط نجاح الاصلاح الاقتصادي الجذري والتجديد في جوانب الحياة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي بضرورة إجراء الاصلاحات اللازمة في بنية النظام السياسي. حيث يرتبط فشل الاصلاحات السابقة بكونها لم تكن متلازمة مع اصلاح في المؤسسات والبنى السياسية ومع توسيع للمبادىء الديمقراطية في تنظيم الحياة الاجتماعية ومع تصحيح المناخ الأيديولوجي. وبالتالي فإن أفضل الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية صياغة وتعليلاً يمكن، من وجهة النظر هذه، أن تفشل ولا تعطي ثمارها إذا هي لم تترافق اليوم بتجديد جدّي لمؤسسات النظام السياسي وأدائه وبدون كسر التراكمات البيروقراطية في الجهاز الحكومي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق حدّد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي لاتجاهات العامة لتطوير النظام السياسي وعمقت دورات اللجنة المركزية فهم هذا التطوير واتخذ الكونفرانس التاسع عشر قرارات واضحة بهذا الخصوص. ويهدف إصلاح النظام السياسي الذي بدأ تطبيقه في الاتحاد السوفياتي إلى ما يلي: توفير الظروف لاشتراك ملايين الكادحين في إدارة البلاد فعلاً لا قولاً؛ وإفساح المجال أمام تطوير الادارة الذاتية والتنظيم الذاتي للمجتمع وتطوير مبادرة المواطنين والهيئات التمثيلية والاجتماعية؛ وخلق التنسيق الكامل بين مصالح الطبقات والفئات

الاجتماعية المختلفة والقوميات في الاتحاد السوفياتي وتأمين التطور الحر لكل أمة؛ تعزيز الشرعية والنظام الحقوقي لتحافظ السلطة على طابعها الديمقراطي والاشتراكي. تحديد وظائف الدولة والحزب وإنشاء جهاز فعّال يكفل التجديد الذاتي في الوقت المناسب للنظام السياسي ويكفل تطوير مبادىء الديمقراطية والاشتراكية والادارة الذاتية.

لذلك فإن استكمال النظام السياسي الاشتراكي يفترض، وفق نظرية الاصلاح المقترحة، زيادة فعالية كل حلقة من حلقات هذا النظام وزيادة فعاليته ككل. أمّا معيار هذه الفعالية فهو قدرته على تسريع التطور الاقتصادي الاجتماعي. ويتلخّص تطوير النظام السياسي في استكمال الديمقراطية السوفياتية والتحقيق الكامل للادارة الذاتية الاشتراكية للشعب على أساس المساهمة النشيطة والفاعلة للكادحين والجماعات والمنظمات في حلّ مسائل الحياة الحكومية والاجتماعية.

ولأن الهدف الأساسي لاصلاح النظام السياسي يتمثل في الاغناء الشامل لحقوق الانسان والنهوض بالنشاط الاجتماعي لكل المواطنين، ولأن التطوّر الحر لكل فرد هو شرط للتطور الحر للمجتمع كله فإن مسألة حقوق المواطنين وواجباتهم تشغل مكانة مهمة في الاصلاح السياسي المقترح. وهو يرمي إلى تعزيز ضمانات الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية للفرد على أساس التغييرات المناسبة في الظروف الاقتصادية والسياسية. وهذا يتعلّق إلى حد كبير بنشاط المواطنين أنفسهم. كما يرمي الاصلاح إلى تعزيز حقوق الفرد السياسية التي تمنحه فرصة التعبير عن رأيه بأية قضية كانت. ومثل هذه الحريات من شأنها أن تؤمّن مناقشة مختلف القضايا الاجتماعية المهمة من جميع الجوانب وإيجاد الحلول الصحيحة مع مراعاة الآراء المختلفة. وفي هذا بحث جديد عن دور الرأي العام في الاتحاد السوفياتي.

كما يولي أهمية خاصة لقضية المعتقد حيث التوجه العام يقضي بالتخلي عن موقف عدم احترام العالم الروحي للمؤمنين ومنع ممارسة اية ضغوطات إدارية لتثبيت الافكار المادية. ويشير الاصلاح إلى ضرورة قيام تنظيم تشريعي أكثر دقّة. تُلغى فيه الملاحقة الجنائية بسبب الانتقاد، وتكرّس فيه المحاكمات القضائية للمسؤولين على التصرفات غير الشرعية، كل ذلك بهدف ضمان حقوق المواطنين في حرمة حياتهم الشخصية والمراسلات وسرية المخاطبة الهاتفيةوبهدف حماية كرامة الانسان الشخصية. إن الحفاظ على هذه الحقوق ينبغي أن يقترن بممارسة المواطنين السوفيات واجباتهم واحترام القانون والالتزام بالدستور. ويناضل الجميع ضد كل أشكال الخروقات والانتهاكات التي قد يتعرّض لها المجتمع من الخارجين على القانون.

كما أن المسألة الأساسية في تطوير النظام السياسي هي تطوير الدولة الاشتراكية السوفياتية وتعزيزها واستكمال تنظيم السلطة، والكشف الكامل عن طابعها الديمقراطي الشعبي وعن دورها البنّاء. ويتّصف تطوير النظام السياسي بتفاعل شكلين لسلطة الشعب: الديمقراطية التمثيلية (الانتخابية) التي تفترض مساهمة الكادحين في الادارة عبر ممثليهم المنتخبين، والديمقراطية المباشرة التي تتلخّص في المساهمة المباشرة لجماهير الشعب في صياغة القرارات الحكومية وتطبيقها.

ويتضمن الاصلاح السياسي إحياء السلطة الكاملة لسوفييتات نواب الشعب - وهي القاعدة السياسية للاتحاد السوفياتي والحلقة الرئيسية للادارة الذاتيية الاشتراكية للعشب، ولذلك فإنّ كل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا ينبغي أن تُحل بدون مشاركة المجالس التمثيلية. ويسعى الحزب إلى تطوير أشكال التمثيل الشعبي وتطوير الأسس

الديمقراطية للنظام الانتخابي السوفياتي، بحيث تصبح المجالس التمثيلية مستقلة ومسؤولة بشكل كامل عن معالجة القضايا في الحيّز الجغرافي الخاضع لصلاحيتها.

ويسعى الاصلاح إلى تكريس مبادىء العلنية في عمل المجالس التمثيلية، وإعفاء بعض النواب من العمل الوظيفي، والفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والتفتيشية. كما يفترض الاصلاح جملة من القيود الديمقراطية على إشغال المناصب الانتخابية، حيث أن استنفاد طاقة البشر في العمل السياسي وغيره يؤدي إلى عرقلة الهيئات. وبالتالي لابدّ من وضع حدود للفترات التي ينتخب بها الفرد. أما في سياق الانتخابات فيقترح نظام تعدّد المرشحين للمنصب الواحد لتشجيع روح المباراة وزيادة اهتمام الناخبين باختيار المرشّح الأفضل ممّا يرفع من مسؤولية النواب. على أن يُرافق ذلك ضمان حق مناقشة الترشيحات، ومنح صلاحيات أوسع للاجتماعات الانتخابية. وبذلك يُفسَح في المجال أمام تشكيل مجالس نيابية على أساس تعبير الناخبين عن إرادتهم لا وفق لوائح محضّرة سابقاً لا علم للناخبين بها؛ على أن تتمّ الانتخابات بالاقتراع السرّي.

ويحرص الاصلاح على توسيع تمثيل الكادحين في النسق الاعلى لسلطة الدولة وذلك بإضافة ممثّلين عن الهيئات الاجتماعية المختلفة إلى الممثلين المنتخبين عن المناطق الجغرافية في مجلس السوفيات الأعلى. ويشكل هؤلاء جميعاً مؤتمر نواب الشعب في الاتحاد السوفياتي الذي يجتمع مرة في السنة ليعالج مسائل البلاد الدستورية والسياسية والاقتصادية. كما يشير الاصلاح إلى ضرورة تنشيط عمل مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي: أي

مجلس الاتحاد ومجلس القوميات، حيث يهتم مجلس الاتحاد بأمور البلاد كلها ويركز اهتمامه على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الكبرى وعلى مسائل السياسة في مجال الاسعار والضرائب وعلاقات العمل وحماية المواطنين وتعزيز قدرة البلاد الدفاعية والتصديق على المعاهدات الدولية. أما مجلس القوميات فإنه ينظر في مسائل تنمية كيانات البلد القومية الحكومية والقومية الادارية والعلاقات بين القوميات ومراقبة نشاط الوزارات والمصالح الحكومية الاتحادية.

ويلحظ الاصلاح إنتخاب رئيس للسوفيات الأعلى، الذي سيكون انتخابه وإعفاؤه من صلاحيات هذا السوفيات، وتوسيع صلاحيات اللجان والهيئات بشكل جوهري التي عليها هي أن تناقش، في البداية، مشاريع القرارات المتعلقة بالشؤن الداخلية والخارجية قبل اتخاذها.

ويطال الاصلاح بنية عمل الهيئات والمجالس التمثيلية فيشار إلى ضرورة إضفاء طابع عملي مبدع على الخطابات والنقاشات وتخليصها من الذاتية والوصفية، ويؤكد تركيزها على عرض التفاضل بين بدائل الحلول المقترحة ومناقشة التعديلات والاضافات والاعتراضات.

وتشغل مسألة تقوية الرقابة الشعبية مكانة مهمّة في الاصلاح السياسي. وبناءً عليه فإن أجهزة الرقابة الشعبية مطالبة بتأمين التحقق من تنفيذ القرارات والتوجيهات والقوانين وقرارات الحكومة، والتحذير من خرق الانضباط وبتصفية النواقص في عمل جهاز إدارة المشاريع والمؤسسات والمنظمات. وينبغي أن يستند هذا العمل إلى ما تمتاز به الديمقراطية الاشتراكية من علنية ونقد ذاتي كأدوات مهمّة لإعادة البناء. إن عمل الكادحين في أجهزة الرقابة الشعبية هو شكل مهم لتطور النضوج السياسي

عند الكادحين وزيادة نشاطهم في الدفاع عن المصالح الشعبية. ومن أجل إيلاء الاهتمام الكبير بعمل لجان الرقابة يلحظ الاصلاح إدخال رئيس لجنة الرقابة الشعبية إلى مجلس السوفيات الأعلى بصفة نائب لرئيسه.

وتشغل إشاعة الديمقراطية في إدارة شؤون الدولة مكانة مهمة في الاصلاح السياسي الجاري. وتتعلق المسألة هنا بكيفية استخدام مبدأ المركزية الديمقراطية. وقد حُدِّد الاتجاه العام الذي يستجيب لمتطلبات التطور في الاتحاد السوفياتي بأنه اعتماد للامركزية مقرون بالحفاظ على وظائف المركز التي تتعذر من دونها الافادة من مزايا النظام الاشتراكي. وهذا يعني تحويل الكثير من الصلاحيات إلى الاطراف والجمهوريات والأقاليم والمحافظات بسبب صعوبة إحاطة المركز بكل القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ويضمن ذلك مساهمة أكبر من قبل الناس وتدفق القوى الجديدة إلى الجهاز السياسي على مستوى البلاد كلها، دون أن يعني ذلك النزوع إلى الاقليمية والمحلية الضيقتين. وباختصار يهدف الاصلاح إلى تطوير الادارة الذاتية مع احتفاظ المركز بحقه في الادلاء برأيه في مختلف القضايا.

ومن أجل تطوير الادارة الذاتية لابدّ من إشاعة العلنية في مناقشة القرارات المختلفة واتخاذها، واعتماد مبدأ النقاش الشعبي الواسع لمختلف المسائل واستخدام الاستفتاء الشعبي كوسيلة لاتخاذ القرارات، وخلق المناخ لمساهمة الرأي العام في مناقشة مشاريع الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وايصال المعلومات عن القرارات المتخذة وعن سير تطبيقها إلى الناس. وينبغي أن يتم ذلك في كل المستويات بدءاً من المشروع وجماعاته العاملة وانتهاءً بالمجلس الأعلى في الحيّز الجغرافي أو الإداري المحدد.

ويتطلب توسيع الديمقراطية إيجاد جهاز جديد ذي مستوى مهني رفيع يتسنى للشعب مراقبته ديمقراطياً ويكون قادراً على السير بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتطلب ذلك إتقان علم الادارة إتقاناً جيداً، وتقليص الجهاز الاداري الحالي بما يتوافق وحاجات التطور وأن تطال البريسترويكا كل حلقات جهاز الادارة ووظائفه. وتطرح اشاعة الديمقراطية إيجاد التناسب الصائب بين المركز والأطراف، بين الهيئات التنفيذية والمنتجة، والتوسيع الفعلي لنطاق اشتراك الكادحين في الادارة.

ويدخل في عداد القضايا الملحة لاستكمال النظام السياسي إقامة دولة القانون الاشتراكية وتعزيزها. أما الناحية الرئيسية اللازمة لإقامة هذه الدولة فهي ضمان سيادة القانون في الواقع، بأن تمتثل جميع الهيئات والمنظمات والأفراد لسلطة القانون. فالدولة تتحمل المسؤولية أمام جميع المواطنين عن صيانة حقوقهم ضد أيّ تعسّف.

وتولى أهمية خاصة لنشاط هيئات القضاء وإجراء إصلاح قضائي يستعيد الرؤية اللينينية لدور القضاء في الاشتراكية ويضمن تقيّداً صارماً بمبدأ استقلال القضاة وعدم خضوعهم إلا للقانون وحده ورفض الاستخفاف بالقضاء وعدم التدخل في نشاطه، وضمان تقيّد بالغ الصرامة بالأصول الديمقراطية للمرافعات ومساواة الأطراف ذات العلاقة والصبغة العلنية الصريحة بتحسين وإعلاء دور المحاماة ومساهمة المحامين بفعالية في النظر في الدعاوى الجنائية.

ويولي الاصلاح اهتماماً بالتشديد على مكافحة الاجرام. ولذلك بوشر بتغيير القانون الجنائي، والاهتمام بتحسين عمل الميليشيا.

إن كلّ ذلك يفترض رفعاً جذرياً لشأن الثقافة القانونية لدى السكان

كافة، وتطلّب ذلك البدء بالتعليم الحقوقي العام في المدارس ومواصلته في المعاهد العالية.

وتعتبر الهيئات الاجتماعية من نقابات وكومسمول وحركة تعاونية ومنظمات نسائية وغيرها جزءاً مهماً من النظام السياسي يلعب دوراً كبيراً في عملية البناء الاشتراكي. وتفترض حاجات التطور توظيفاً أكثر فعالية لقدرتها في عملية البريسترويكا. لذلك تحضر المقوّمات الملائمة لإعادة تنظيم نشاط المنظمات الاجتماعية وفقاً للظروف الجديدة وذلك بصياغة قوانين حقوقها وعملها وإقرارها. لكنّ القوانين ليست كل شيء. فالمسألة تتعلق بكيفية وعي هذه المنظمات الاجتماعية لدورها وموقعها في المرحلة الراهنة.

إنّ الاهتمام بالنقابات ينبغي أن يتجلّى في احترام استقلاليتها وإشاعة الديمقراطية في حياتها ومساعدتها على التجديد الذاتي، لكي تصبح فعلاً عامل تنشيط وتعزيز للادارة الذاتية، ومدافعاً فعلياً عن حقوق الانسان العامل، وحافزاً على تجاوز الخمول وإشراك الكادحين في إدارة شؤون الجماعات العاملة. وهي باستطاعتها أن تشارك في تنفيذ الاصلاح الاقتصادي الجذري وإنجاحه، وفي حل المسائل الحكومية المختلفة وفي رفع مستوى المباراة الاشتراكية وتطوير أشكال الرقابة الشعبية على الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية.

ويلحظ الموقف الجديد من الشبيبة ومن منظمتها ـ الكومسمول إطلاق قدرتها بكل أبعادها. وذلك بالتخلّص من سلبيات السياسة السابقة تجاهها. وإعداد سياسة وآليات حقوقية واقتصادية وسياسية لتنفيذها، يكون جوهرها توفير الظروف والحوافز للشبيبة تستطيع معها أن تبرز طاقتها وتطور قدرتها الابداعية. وهذا يتطلّب أن يحلّ الحوار محلّ الوعظ.

ولا ينبغي أن تُعلّم الشبيبة النضال من أجل المثل فقط، بل ينبغي أن توفّر لها الظروف لحياة ممتعة وجذّابة وغنية. لذا لا بدّ للهيئات الحزبية من أن تحترم وتراعي الاستقلال التنظيمي للكومسمول وحقه في أن يقرّر بشكل مستقل كلّ مسائل التنظيم الداخلية وأن يُفسح في المجال أمام الشبيبة لتمثل في المجالس التمثيلية والنقابات، وتساهم في دراسة القضايا المختلفة المتعلّقة بواقع بلادها ومستقبلها وتقرير حلّها.

كما يلحظ الاصلاح السياسي تغيير وضع الهيئة النسائية وإفساح المجال أمام النساء ليتمثّلنَ في مختلف الهيئات الحكومية لكي تساهم في حلّ المسائل المتعلقة بها مباشرة، ومسائل البلاد كافة. ويولي الاهتمام للاتحادات الاجتماعية المختلفة مثل منظمات قدماء الحرب والعمل، واتحادات الجمعيات العلمية والهندسية والشخصيات المسرحية وصندوق الثقافة السوفياتية وصندوق الطفولة وجمعيات حماية البيئة والآثار التاريخية.

ويشمل الاصلاح السياسي تطوير العلاقات ما بين القوميات المختلفة في الاتحاد السوفياتي على أساس تأكيد المبادىء اللينينية للسياسة القومية وتطويرها وتخليصها من التشويهات التي لحقت بها. ويشكل الأساس لذلك النهج السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقرّه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الذي يجمع بين تلبية حاجات التطور لكلّ الأمم والشعوب وبين المصالح المشتركة للاتحاد السوفياتي عموماً، وكذلك أيديولوجيا الأممية المتعارضة مع مختلف نزعات الشوفينية والتعصّب القومي.

ويدخل في هذا المجال تطوير الاتحاد السوفياتي على أساس المبادىء الديمقراطية بتوسيع حقوق الجمهوريات الاتحادية وجمهوريات الحكم

الذاتي وإشاعة اللامركزية وتحويل بعض الوظائف الادارية من المركز إلى الجمهوريات، وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية في مجال الاقتصاد والتطور الاجتماعي والثقافي وحماية البيئة. ويفترض ذلك وضع آلية جديدة لتشكيل الموازنـات في الجمهوريات والأقاليم، ورفع دورها في حلّ مسائل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الحيّز الجغرافي المحدّد؛ والتنسيق بين أجهزة الادارة المحلية والمركزية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية ـ التقنية بين الجمهوريات والافادة من مزايا تقسيم العمل.

وتلحظ سياسة تطوير العلاقات القومية تنشيط العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي ذات الشأن وبين القوميات وخاصة مجلس القوميات في مجلس السوفيات الأعلى ولجانه الخاصة، وإقامة لجنة خاصة بالعلاقات بين القوميات في كلّ مجلس تمثيلي كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما تلحظ هذه السياسة تطوير التشريعات في الجمهـوريـات والأقـاليم وتجديـدهـا لتعكس بشكل واضح واجباتها وحقوقها ومبادىء إدارتها الذاتية.

وتسعى السياسة الجديدة، في مجال العلاقات القومية إلى زيادة الاهتمام بالتطور الاجتماعي والروحي لكل القوميات وإفساح المجال أمام القوميات التي تعيش خارج إنتمائها الجغرافي لتحقّق اهتمامـاتها الثقـافيـة القـوميـة والتعليمية، وفي مجال الابداع الشعبي.

أما المشاكل والمسائل الناشئة فينبغي أن تُحل على أساس الشرعية والديمقراطية الاشتراكيين والتحليل العميق والموضوعي لكل مسألة.

إن الاصلاح السياسي موجّـه بكـلّ ثقلـه إلى تصفيـة كـل أشكـال البيروقراطية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة والروحيـة، لتصفية الأوامر الالزامية والتعسّف الاداري. وينظر إلى احترام القوانين

الصادرة في ظل البريسترويكا، لعمل المشروع والتعاونيات والدستور وغيرها، كوسيلة للنضال ضد البيروقراطية. كما تولي أهمية كبيرة في هذا السياق لتحديد المسؤوليات في كل حلقة من حلقات الادارة، لمنع قيام أوضاع لا يكون المشرّع فيها مسؤولاً عن أضرار الممارسات المختلفة التي يكون المنفذون مسؤولين عنها في حين أنهم عاجزين عن التأثير فيها. كما تلعب إشاعة العلنية ـالمجاهرة دوراً أساسياً في فضح الممارسات البيروقراطية ودرء مخاطرها. لذلك أكّدت البريسترويكا ضرورة إشاعة العلنية في عمل المنظمات الحزبية والاجتماعية وأجهزة الادارة ووسائل الاعلام، وتعزيز روح النقد والنقد الذاتي. إن هذا يساعد على تحقيق الادارة الذاتية الشعبية والحقوق، والحريات للمواطنين ويُعتبر من المهام الملحّة في هذا المجال الاعتراف بحقّ كل مواطن في الحصول على المعلومات عن أية مسألة من مسائل الحياة الاجتماعية دون أن يضرّ ذلك بأمن البلاد. كما ينبغي الاعتراف بحق المواطنين في مناقشة كل مسألة من تلك المسائل. لذا يطلب من المشاريع ومن كل الادارات أن تناقش وتتّخذ قراراتها بشكل علني لكي يتسنى للكادحين المساهمة في مناقشتها وإقرارها.

الروح الجديدة في الحزب

إن نجاح الاشتراكية وإخفاقها في الاتحاد السوفياتي والبريسترويكا خصوصاً يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بوضع الحزب الشيوعي السوفياتي، كونه القوة السياسية التي تقود هذه العملية. ومن هنا فرضت البريسترويكا متطلبات عالية للغاية في نشاط الحزب في المجالات المختلفة. وبمقدار ما يتطوّر الحزب ويطوّر نظرته إلى مسائل بناء الاشتراكية يؤدي بنجاح المهام الجديدة التي تطرحها البريسترويكا. لذا فقد أشار المؤتمر السابع والعشرون إلى ضرورة إعادة بناء عمل الحزب كجزء من البريسترويكا الشاملة في

الاتحاد السوفياتي وحدّد جوهر إعادة البناء هذه في أن تخوض كل منظمة حزبية ـ من منظمة الجمهورية إلى منظمة القاعدة ـ نظالاً نشيطاً في سبيل تطبيق خطة دورة نيسان (١٩٨٥) وأن تحيا في جو استقصاء أشكال عملها وطرائقه». والمقصود بذلك النضال من أجل تنفيذ مهام البريسترويكا وما يتطلبه ذلك من تغيرات في عمل الحزب من تطوير للديمقراطية وتحقيق مبدأ القيادة الجماعية وتطوير النقد الذاتي والرقابة والموقف المسؤول عن كل قضية. وبهذا فقط يثبت الحزب طليعيّة في بناء الاشتراكية وقيادة البلد. وحدّد الحزب أن الحياة الحزبية المعافاة والعلمية المتنوعة في مظاهرها واهتماماتها الملموسة والمتميزة بجهاز الخطط والقرارات وعلانيتها والنزعة الانسانية والتواضع هي ما تلزمه في الوقت الراهن.

وأكد المؤتمر السابع والعشرون أنه لن تتمّ خطوة إلى الأمام ما لم يتعلم الشيوعيون العمل بطريقة جديدة وما لم يتمكّنوا من التغلب على الخمول والروح المحافظة في مختلف مظاهرها وما لم يحافظوا على جرأة تقويم الوضع تقويماً واعياً سلبياً وتسمية الأشياء باسمائها والحكم عليها بكل صراحة.

وتعتبر إشاعة الديمقراطية في صفوف الحزب وفي حياته ونشاطه من أهم المهام المطروحة للتنفيذ. وذلك أنه قد جرى، حسب تقدير الحزب، إحلال المركزية البيروقراطية محلّ المركزية الديمقراطية، لأن المنظمات الحزبية القاعدية فقدت الامكانيات الفعلية للتأثير في مضمون نشاط الحزب، وخرجت المنظمات الحزبية من دائرة الإشراف الدائم للجماهير الحزبية وبسبب تضخم دور الجهاز الحزبي على كل المستويات. من هنا تطرح استعادة الفهم اللينيني للمركزية الديمقراطية الذي يفترض حرية مناقشة المسائل ووحدة العمل بعد اتخاذ القرارات من الأكثرية. من هنا تكتسب أهمية بالغة استعادة مبدأ الجماعية في العمل الحزبي وتصفية نزعات

التفرّد وإصدار الأوامر، بدل الصياغة المشتركة للقرارات، والحفاظ على مبدأ المساواة بين الشيوعيين. كما ينبغي أن يُبعث في الحزب جو المبدئية والصراحة والمناقشات والانتقاد والانتقاد الذاتي والانضباط الواعي والرفاقية الحزبية والمسؤولية الشخصية الالزامية والروح العملية. والتشديد على مكافحة حب الظهور، حتى لا يتشوّه النشاط الحزبي وينشأ وضع من التراخي واللامبالاة والعصمة من العقاب. كما ورأى المؤتمر ضرورة شمول الرقابة كل منظمات الحزب والقادة الحزبيين على مختلف المستويات.

وطرح المؤتمر السابع والعشرون والكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي قضية مسؤولية كل شيوعي عن حالة الأمور في مكان عمله. وعن قسطه الشخصي في البريسترويكا وعن نشاط جماعته. وتتعلّق بهذه القضية مسألة القبول في الحزب. وقد أشير في هذا الخصوص إلى ضرورة التخلّص من كل أنواع الحصص والتناولات البيروقراطية في هذه المسألة، على أن يكون المعيار الرئيسي عند تقدير صفات المنتسب إلى الحزب هو موقفه وإسهامه الفعلي في البريسترويكا وأن ينطبق ذلك على كل فئات الشعب وأن تؤدي جماعات العاملين دورها المباشر في ترشيح أفضل الناس إلى الحزب وأن تجرى مناقشة تمهيدية لطلبات الانتساب في اجتماعات الشغّيلة.

وتكتسب إشاعة الديمقراطية في عمل المنظمات الحزبية القاعدية أهمية كبيرة، حيث ينبغي توسيع استقلاليتها وتخليصها من التوجيه الالزامي الفوقي وتعزيز سمعة الأجهزة الحزبية المنتخبة وخلق المناخ لتحفيز عملها وتصفية الخمول لدى قسم من الشيوعيين. كما ينبغي تغيير طابع الاجتماعات الحزبية ودورات اللجان الحزبية ورفع روحها العملية والاسلوب النقدي البنّاء في معالجة المسائل المختلفة. كما أن إشاعة العلنية

في عمل المنظمات الحزبية على اختلاف مستـويـاتها ضمانـة للحفـاظ على الديمقراطية. ويمكن أن يشمل ذلك نشر المعلومات والتقارير ومشاريع القرارات للمسائل الحزبية والاجتماعية المهمّة.

والدور المهم في تجديد العلاقات الحزبية هو للهيئات الحزبية المنتخبة التي ينبغي بعث هيبتها كممثّلة للشيوعيين بحيث يكون الأمناء والمكتب والجهـاز الحزبيان بإشرافها المباشر. وعلى هؤلاء جميعاً أن يقدّموا التقارير الدورية إلى اللجان التي ينتمون إليها. كما يُعطى الشيوعيون الحقّ في محض ثقتهم أيّ مسؤول جدير واستبدال غيره عند الضرورة.

والعملية الانتخابية من المسائل المهمّة في إشاعة الديمقراطية في الحزب. لذلك تمّ إقرار ضمان حرّية المرشحين في المنـاقشـة والتصـويـت السّـري وترشيح عدد أكبر من العدد المطلوب عند اختيار أعضاء اللجان الحزبية والأمناء بل اللجنة المركزية نفسها. ويُعترف للمنظمات الحزبية ـ إضافة إلى دورها في انتخاب مندوبي المؤتمرات والكونفرانسات ـ بحقّها في تقديم اقتراحاتها المتعلّقة بالمرشحين للهيئات الأعلى على أن يكون القرار الأخير في ذلك لاجتماع المندوبين في المؤتمر. وحددت صلاحية الهيئات الحزبية بخمس سنوات يحق لها فيها أن تعقد الكونفرانسات مرّة كلّ سنتين أو ثلاث. كما يحق لها التجديد للجان والمسؤولين الحزبيين تجديداً جزئياً حتى ٢٠٪. وللحدّ من نشوء نزعات البيروقراطية فقد حُصرت مدة عمل المسؤولين في المستويات العليا ـ بما في ذلك الأمين العام للحزب ـ بفترتين انتخابيتين فقط.

ولعل المسألة الأساسية في عملية التجديد هذه ما أقره الكونفرانس التاسع عشر من رفض كلّ شكـل مـن أشكـال إحلال اللجـان الحزبيـة

والحزب عموماً محلّ الأجهزة الحكومية والحزبية وإلغاء القرارات الحزبية التي تتضمن أوامر مباشرة لهذه الهيئات الحكومية. وحدّد الكونفرانس دور الحزب بالقيادة السياسية ورسم الأفق العام للتطور. وبموجب ذلك يصوغ الحزب المهام الرئيسية في ميداني الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية والروحية، ويتولى انتقاء الكوادر وتوزيعها والرقابة العامة. وقد تُركت لكل هيئة إدارية للعاملين وجماعتهم الحرية الواسعة في اختيار الحلول المناسبة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطرائقها.

وهذا ما يحدّ من الخلط بين وظائف اللجان الحزبية ووظائف هيئات الدولة والهيئات الاجتماعية. ويمارس الحزب دوره القيادي في البلاد عبر الشيوعيين الموجودين في مختلف الادارات والهيئات الحكومية، ولأنّ سياسة الكادر الحزبية تحتاج إلى تجديد جدّي فقد دُعيت الهيئات واللجان الحزبية إلى إعادة تنظيم تأهيل الكوادر وإعدادها وتربيتها الفكرية، والتشديد على الانضباط الحزبي، آخذة بالاعتبار إمكانية اقتراحهم للمهام القيادية وفق الأصول الديمقراطية. كما ينبغي على الهيئات الحزبية التعامل بحزم مع كل أشكال الخروقات والسلوك المتنافي مع القواعد الحزبية، والسهر على إنماء الروح العملية، لأن أيّ اختلاف بين القول والفعل يلحق الضرر بالقضية الرئيسية وسمعة السياسة الحزبية. وقد أشار غورباتشوف إلى أنّ الحزب قد قام بعمل كبير في هذا المجال لكن التجديد داخل الحزب ما زال يسير بصعوبة.

وينطلق الحزب الشيوعي السوفياتي في نشاطه من أن الاخلاص للماركسية اللينينية يعني تطويرها الخلاّق. ولذلك تقف في محط الفكر الأديولوجي للحزب مجموعة من القضايا النابعة من الطابع المعاصر

الانعطافي لتطوّر الاتحاد السوفياتي والعالم. لهذا يجب أن تتوجّه العلوم الاجتماعية كلها إلى الاهتمام بالحاجات الملموسة للممارسة وأن تكون للعلماء ردة فعل حساسة على التغيّرات الجارية وأن يراعوا جميع الظواهر الجديدة لكي يتوصّلوا إلى الاستنتاجات الصحيحة ويقترحوا التوجهّات الموافقة للممارسة العملية. ومن هنا يجهد الحزب لنشر جو الابداع في جميع الميادين وخاصة في العلوم الاجتماعية. كما يرى الحزب ضرورة اقتران الأفكار بخبرة الجماهير الاجتماعية السياسية لأنه «من هذا الترابط بين الأفكار الطليعية وممارسة بناء المجتمع الجديد تستمدّ الأيديولوجيا الاشتراكية الطاقة والفاعلية»[1].

وتركز الاتجاهات الرئيسية للنشاط الايديولوجي للحزب الشيوعي السوفياتي حسب ما رسمتها وثائقه على زيادة التأثير الحزبي في جعل كل شخص يدرك جدّة المرحلة الجديدة وطابعها الانعطافي. من هنا ضرورة الكلمة الحكيمة الصادقة كقوة تأثير هائلة. وخاصة إذا ما اقترنت بخطى سياسية واقتصادية واجتماعية. أمّا انفصالها عن الواقع فإنه يفقدها كلّ تأثير. لذلك ينبغي أن يرى الناس الحقيقة العظمى للايديولوجيا الماركسية ومبدئية السياسة السوفياتية بما يتطلب ذلك من تنظيم العمل وتوزيع الخبرات ومراعاة دقيقة للقوانين ومبادىء التعايش الاشتراكي وتصفية مختلف أشكال التعامل الفظّ مع الانسان في المؤسسات والشارع والمتجر فمزاج الناس يتأثر إلى حدّ كبير بكيفية العناية الصحية ونوعية بضائع الاستهلاك والمواد الغذائية وحالة المسكن وأسلوب التعامل معها.

---

(١) المؤتمر السابع والعشرون ص ١٠٩

الانسان في مركز الصدارة

ويشغل الانسان مكانة هامة في النهج الجديد الذي رسمته البريسترويكا. فالجهود منصبّة على تصفية مختلف أشكال الاغتراب السياسي والاقتصادي التي دخل فيها الكادحون السوفيات في المرحلة السابقة. وبهذا الاتجاه رُسمت السياسة الاجتماعية التي تحدثنا عنها، بحيث لا تكون هموم الانسان الاجتماعية في المرتبة الثانية من الاهتمام. فالإنسان ليس خادماً للاقتصاد وللسياسة بل إنّ جميع النواحي الاجتماعية يجب أن تكون في خدمة الانسان ورفاهيته. ولهذا كانت قاعدة «مزيد من الاشتراكية ومزيد من الديمقراطية». وفي هذا الاتجاه رسم الاصلاح الاقتصادي الذي يتضمّن تطوير العلاقات الانتاجية، بحيث يتحوّل الانسان إلى سيّد فعلي للإنتاج، لا أن تكون وسائل الانتاج ـ الملكية الإجتماعية الطابع ـ غريبة بعيدة عنه. إن هذا يطرح مسألة العامل البشري في إنجاح البريسترويكا وفي إنجاز بناء الاشتراكية بشكل عام. وتحويل الانسان إلى سيد فعلي للانتاج الاجتماعي مسألة صعبة ومعقّدة. فهي ـ فضلاً عن تربية جملة الخصائص والخصال فيه، وهذا شيء ضروري ـ تفترض ممارسة سياسية واقتصادية وروحية تؤكدّ ما تربى عليه. وقد أكّد برنامج الحزب في صيغته الجديدة أن الحزب سيعمل بإصرار على تكوين شعور السيادة في الإنتاج لدى كل عامل وكل مجموعة عاملة. وهذا يتطلب تكوين الوعي الاشتراكي وترسيخ القاعدة الفكرية ـ الاخلاقية في الانسان السوفياتي وإيجاد العلاقة الشريفة بالعمل والشعور بالمسؤولية وروح العمل الجماعية، وتكوين نمط تفكير اقتصادي جديد ينشط المبادرة والروح العملية الاشتراكية والعلاقة العقلانية بالخبرات واستخدام الموارد المختلفة. وعندما يصبح الانسان السوفياتي سيداً فعلياً للاقتصاد وللانتاج الاجتماعي

فإنـه سيحافظ على الملكية الاجتماعية ويضاعفها ويناضل ضد التفريط بها. عندئذ سيقوم بتنفيذ التزاماته وواجباته. وسيعمل بنشاط، ويتخلّص من الخمول والملل في العمل، ويتخلى عـن اللامبـالاة بـالمسـائـل الاجتماعيـة المختلفة. وحتى يصبح الانسان سيداً في الانتاج الإجتماعي ينبغي منح الجماعات العاملة وكل فرد إمكانيات واسعة للتصرف بالملكية الاجتماعية وتأكيد مسؤولياته عن استخدامها. كما ينبغي مساهمة الجماهير الكادحة في إدارة الاقتصاد على مختلف المستويات وتحديد مداخيل الفرد على أساس مساهمته الفعلية في الانتاج ـ كماً ونوعاً.

وفي هذا الاتجاه رُسمت السياسة الثقافية التي تقوم مهمتها الرئيسية على فتح أوسع الرحاب أمام إطلاق مؤهلات الناس وجعل حياتهم غنية روحياً ومتعددة الجوانب، وبناء كل العمل الثقافي التربوي بحيث يلبي أكثر فأكثر متطلبات الناس الروحية ويتجاوب مع مصالحهم. ويشكّل الأدب والفنون عامة، في هذه السياسية، حافزاً على تكـويـن إنسـان العـالم الاشتراكـي الجديد، وعرض حقيقة الحياة التي تعتبر لـب وجـوهـر الفـن الحقيقـي وجوهره، وتدعو النقد الأدبي إلى نبذ المحاباة وعبادة الرتب لأن النقد قضية اجتماعية وتدعم الاهتمام الجدّي بزيادة المتطلبات من الأعمال التي ترشّح لنيل الجوائز الرفيعة. وهي تنطلق من أن زيادة نضوج الوعي وإغناء العالم الروحي للانسان هما من الشروط الضرورية لرفع درجة نضوج المجتمع وبناء الشيوعية.

نتائج أولية

تشير وثائق الحزب الشيوعي السوفياتي والدراسات التي نشرها العلماء السوفيات ووسائل الاعلام السوفياتي والاجنبية إلى أن تطبق البريسترويكا

في الاتحاد السوفياتي قد أعطى بعض ثماره في المجالات المختلفة. لكنّها تواجه بعض الصعوبات والتناقضات الموضوعية أثناء تجسيد الخطط والمشاريع وأنها ما زالت تلقى المقاومة من أنصار القديم. وقد تبيّن أن البريسترويكا مسألة أعقد وأصعب مما كان متصوراً، بسبب عمق الصعوبات والتناقضات التي افترضت ضرورة إجرائها. وعلى العموم يمكن القول إن البريسترويكا خلقت مناخاً جديداً يسمح بالنظر في مشاكل الماضي وتحليل مشاكل الحاضر ووضع الحلول لها، وخلقت مناخاً من الحوار والنقاش الواسع والديمقراطي تساهم فيه أوسع فئات الشعب السوفياتي ووسائل اعلامه. وأنّ الحياة الاجتماعية والفكرية ارتدت حلّة جديدة تتفاعل فيها مختلف الاتجاهات والافكار.

ففي مجال الاصلاح الاقتصادي تتواصل عملية إنتقال المشاريع الاقتصادية إلى نظام الحساب الاقتصادي الكامل وقد انتقل الجزء الأساسي منها فعلاً. وبدأ هذا الانتقال يمارس تأثيره الايجابي في حلّ الكثير من القضايا الانتاجية والاجتماعية وفي جو جماعات العاملين كله على الرغم من أنه لم ينجز حتى الآن الخطوات الأولى من الاصلاح. «وقد أمنت المؤسسات العاملة بالطريقة الجديدة تنفيذ خطة المنتوج بل حسّنت إلى درجة كبيرة مؤشراتها الاقتصادية»[1]. وتتسع أكثر فأكثر الحرية التعاونية، التي غزت مختلف أنواع النشاط. وتتزايد أهمية المقاولة الجماعية. لكن الممارسة تكشف عن مشاكل عديدة تؤدي إلى تلكؤ الآلية الاقتصادية، كالتناقض بين البدء في تطبيق الاصلاح الاقتصادي، ومنه قانون المؤسسة، وبين استمرار العمل بالخطة الاقتصادية، التي وضعت وفق

---

(١) سير تطبيق قرارات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ص ١٣.

المعطيات والاسعار والمبادىء السابقة على الاصلاح الاقتصادي. ولا شك أن تجذّر مفاهيم العمل القديمة وأساليبها في التسيير الاقتصادي وبعض محاولات تشويه جوهر الاصلاح الاقتصادي تعرقل تنفيذه. ولم تزل مسألة الأجور وتحديدها بالارتباط بكمية العمل ونوعيته تعاني من خوف المؤسسات التي أُعطيت الحق في ذلك وتهيّبها، وتجري عملية تصفية نزعة المساواتية ببطء.

وتشقّ عملية إشاعة الديمقراطية طريقها في الحياة السياسية والاجتماعية والروحية. وقد نشأ جوّ اجتماعي وسياسي جديد، هو جوّ المصارحة وحرية الابداع والمناقشات والبحث الموضوعي والانتقاد والانتقاد الذاتي وتسير عملية التجديد في العلوم الاجتماعية وفي برامج التدريس والكتب المدرسية سيراً حثيثاً. ويشهد هذا المجال تنوعاً في الافكار والآراء أعاد إلى الذاكرة تقاليد العشرينات. وينشط في الصحافة والمطبوعات الأدبية والعلمية حوار واسع وصريح يتناول سبل تجديد الاشتراكية والتاريخ والواقع الحالي. ولا يخلو الأمر من وجود نزعات سلبية، نزعات التشبّث بالقديم والنفور من الجديد، والسطحية في تقويم الأحداث الجارية.

وظهرت في سياق البريسترويكا جملة من الظواهر السلبية التي يكمن أساسها الموضوعي في ممارسة المرحلة المنصرمة مثل تأجيج الشعور القومي لدى بعض القوميات وما رافقها من ممارسات تتنافى ومبدأ الأممية الاشتراكية. كما أن بعض العناصر المعادية للاشتراكية تحاول التجمع والعمل تحت جملة من الشعارات، أقل ما فيها أنها لا تساعد على إنجاز مهام البريسترويكا.

ولا نبالغ إذ نقول إن أنصار البريسترويكا أنفسهم يعبّرون أحياناً

كثيرة عن وجهات نظر متفاوتة ومختلفة في حل هذه المسألة أو تلك. ولا ينبغي النظر إلى هذا الأمر بتخوف وحذر، بل ينبغي تشجيع تعدّد الآراء من أجل الوصول إلى الحلول الصحيحة للمسائل المختلفة بتروٍّ وصبر وتبادل ديمقراطي لوجهات النظر.

إن هذا يؤكد أن البريسترويكا عملية معقّدة وطويلة، وهي مرحلة لها صعوباتها وتناقضاتها التي ينبغي أن تحلّل وتدرس بتعمق ودراية لبناء آلية تطور تسمح بالتخلي عن القديم عند الحاجة واكتشاف الجديد الضروري.

ضمانات النجاح

نعود الآن إلى مسألة طرحناها في البداية ولم نحاول الاجابة عليها. ما هي الضمانات لكي تصل البريسترويكا إلى نهايتها المنطقية ولا تنتهي كما انتهت محاولات الاصلاح التي شهدتها الخمسينات والستينات؟. إن الجواب عن هذا التساؤل هو ملك المستقبل، كون البريسترويكا مسألة صراع، وفي الصراع إمكانات مختلفة. لكن هل هناك احتياطات لدى النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي يمكن توظيفها لإنجاز البريسترويكا؟ في تقديري أن هذه الاحتياطات ليست قليلة، لكنّها تحتاج إلى توظيف صحيح وعقلاني. فهناك أولاً مزايا النظام الاشتراكي التي تميّزه عن النظام الرأسمالي. وهناك التطبيق الصحيح للاصلاحات المقترحة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والروحية والايديولوجية. كما أنه توجد طاقات مادية وبشرية تنتظر توظيفها في عملية البناء. ولا تقلّ أهمية عن العوامل المذكورة الرقابة الشعبية وتنشيط دور وسائل الاعلام وتنشيط الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة في إنجاز عملية البناء وإشاعة العلنية في الحياة الاجتماعية.

إن الأمر الرئيسي الضروري لانجاز البريسترويكا هـو تحريـك كـل الطاقات المتوفرة وتوظيفها التي إما أنها لم تستخدم كفاية في السابق وإمّا أنها لم تستخدم بالشكل العقلاني المطلوب، لأن الناس كانوا يهدرون الوقت بشكل غير مبرّر سواء في الانتاج أو خارجه. ولأن الطاقات المادية من معدات ووسائل إنتاج التي تقدّر بمليارات الروبلات كانت معطلة أيضاً. ولا يمكن أن يعطي هذا التوظيف نتائجه ما لم يجري تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى كسر آلية كبح التطور الاقتصادي الإجتماعي، بما في ذلك تجديد آلية الادارة الاقتصادية وبناء آلية التسريع، وإفساح المجال أمام مبادرة المؤسسـات والكـادحين في مجالات عملهـم، وتشغيل الحوافز الاقتصادية، وتحويل الجماعات العاملة إلى سيّدة للانتاج الاجتماعي وتصفية كل أشكال الاغتراب. ذلك أن من شأن هذا التطبيق أن يطلق عجلة التطور المسّرع وأن يضاعف الثروة الوطنية وخلق الظروف للانتقال إلى مرحلة أعلى من تطور الاشتراكية. ولا بدّ لهذا من أن يقترن بتطبيق السياسة الاجتماعية لكي يشعر الكادحون بأن نتائج عملهم هي من نصيبهم ونصيب عائلاتهم، وأن رفاهيتهم ترتبط بالدرجة الأولى بالجهود التي يبذلونها في سياق الانتاج. ولتطبيق الاصلاحات السياسية ـ لإشاعة الديمقراطية في الحياة وتصفية مظاهر البيروقراطية ـ دور أساسي في نجاح الاصلاح الاقتصادي والبريسترويكا عموماً. ولا بدّ في هذا المجال من اقتران القول بالفعل بشكل حازم. فطالما أن الادارة الذاتية والمناقشة الحرة والعلنية لكل المسائل: بما في ذلـك اختيـار النـواب والمسـؤولين الحزبيين والحكوميين، تعتبر وسائل ضرورية في النضال ضد البيروقراطية، ينبغي احترامها وعدم خرقهـا مهما كـانـت الظـروف. ولعـلّ الالتـزام الفعلي بإصلاح الحياة الداخلية للحزب والالتزام بالتحديد الدقيق لمهام الحزب

ومهام الدولة هو المعيار الأساسي لصدق النهج الجديد ـ نهج البريسترويكا والتجديد .

وإذا ما قدّر لهذه الاصلاحات ولهذا النهج أن ينجحا ويحظيا بدعم جماهير الكادحين والمثقفين، والا تتوقف في منتصف الطـريـق، فسـوف تتسع الإمكانات أمام تجدد الاشتراكية واكتسابها حلة جديدة واستعادة الثقة فيها، في الاتحاد السوفياتي وخارجه في قدرتها على تقديم الحلول للمسائل التي تطرحها الحياة في عصرنا الراهن

الفصل الثالث

رؤية جديدة لقضايا العالم المعاصر

وقائع العصر ـ أساس التفكير الجديد

يرتبط النهج الجديد في السياسة الخارجية السوفياتية وكلّ مضمون التفكير السياسي الجديد ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية وبالمهمّات الجذرية التي تطرحها البريسترويكا في تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف هذا النّهج إلى تمكين الشعب السوفياتي من العمل في ظروف السلام الوطيد والحرية. وقد عبّر غورباتشوف عن ذلك بوضوح كامل في الخطاب الذي ألقاه في الكرملين أمام المشاركين في اللقاء الدولي تحت عنوان « من أجل خلود الحضارة »، قائلاً: « إنّ سياستنا الدّولية تحدّدها، أكثر من أيّ وقت مضى، سياستنا الدّاخلية واهتمامنا في التركيز على العمل البنّاء في تطوير بلادنا. ولهذا بالذات نحن بحاجة إلى سلام وطيد ووضوح العلاقات الدولية وتوجّهها البنّاء »[1].

ولم تنطلق القيادة السوفياتية في تحديد النهج الجديد من الاحتياجات

---

(١) غورباتشوف. م.س. « من أجل خلود الحضارة ». خطاب القاه في الكرملين في ١٦ شباط ١٩٨٧؛ باللغة الروسية، ص ٨.

الداخلية فحسب، بل إنها قامت، في هذه المرحلة الانعطافية من تاريخ البشرية على تحليل عميق للوضع العالمي في العصر الراهن ولاحظت ـ عبر وثائق المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وعبر كل الوثائق التي صاغتها خلال فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ ـ عدوانية الدّوائر الامبريالية المتزايدة ومحاولتها الانتقام من المنظومة الاشتراكية ومن حركات التحرّر؛ ولاحظت المناخ الدّولي الملائم لهجوم سلمي شامل ضدّ التصعيد الامبريالي للروح العسكرية ولسباق التسلح ونقله إلى الفضاء الخارجي. وأبدت شعوراً عالياً بالمسؤولية ونظرة تجديدية لحلّ مشاكل الحرب والسلم.

وتشكّل وقائع العصر الراهن أساساً مادياً للتفكير بأسلوب جديد في التعاطي مع قضايا السلم والحرب ومع مهمّة أساسيّة تواجه البشرية جمعاء ـ هي إنقاذ هذه البشرية من الهلاك من جرّاء كارثة نووية يمكن أن تحصل. فالبشرية تعيش اليوم، عشيّة القرن الواحد والعشرين، عصراً يختلف نوعياً عن باقي العصور، يمتاز العالم فيه بتغيّر وبديناميّة كبيرين وبتعقد وتنوّع وتناقض وترابط لم يشهد وتائرها من قبل. وبات خطر فناء البشرية من جرّاء الكوارث أكبر من السابق. ويمكن لهذا الخطر أن ينشأ من مصادر مختلفة. ويُعتبر السلاح النووي أهم مصدر لهذا الخطر. وهو يمكن ان يتأتى من النزاعات الإقليمية التي تعاني منها مناطق عدّة في العالم، ومن الممارسات المدمرة التي يقوم بها الانسان في البيئة المحيطة. ومن الهزّات الاقتصادية. والمميّز لهذه المصادر كلها هو أنها اكتسبت صفة عالمية. وبالتالي فالنضال ضدّها ينبغي أن يكون مشتركاً تساهم فيه كل الدول والشعوب.

فمنذ الحرب العالمية الثانية دخل الاتحاد السوفياتي ودول معاهدة

وارسو من ناحية والولايات المتحدة والناتو من ناحية أخرى في صراع عنيف من أجل التوصل إلى امتيازات محدّدة في المجالات السياسية والعسكرية بمختلف الوسائل ما عدا الحرب المباشرة الشاملة. وهذا ما عُرف بالحرب الباردة، كانت البادئة بها الدول الامبريالية بهدف تصفية الاشتراكية. ونتيجة لهذه الحرب تعاظم تخوف كلّ طرف من نوايا الطّرف الآخر مما شكّل مصدراً للسباق المتواصل في مجال التسلح. فماذا كانت نتيجة ذلك في الرُبع الأخير من القرن الحالي؟

لقد توصل الاختصاصيون العسكريون إلى استنتاج حول بلوغ صنع السلاح النوويّ وتكديسه بكميات هائلة وبلوغ التوازن النوويّ درجات عالية. وخلاصته أنّ باستطاعة هذه الكمية من الأسلحة أن تدمّر العالم عدّة مرات، وأنّ باستطاعة الانسان، بواسطة هذا السلاح القضاء على كل أنواع الحياة على سطح الأرض. والجديد في الأمر، في ظلّ هذا الوضع، أنّه يستحيل تحقيق انتصار عسكري في أيّ حرب نوويّة لأنّ من شأن الهجوم والهجوم المضاد أن يدمّرا الجميع وكل شيء على هذه الأرض، ولا يبقى أي حاجة أو امكانية لمفاوضات أو لمكاسب. والجديد أيضاً أنّه يستحيل تحقيق تفوّق في سباق التسلّح وامتلاك السّلاح النووي اليوم. ويزيد في خطورة وجود هذا السلاح انتشاره أفقياً، إذ لم يَعُد امتلاكه حكراً بعددٍ محدود من الدّول الكبرى لأنّ هناك دُولاً صغيرة أخرى تمتلك هذا السلاح. ويجري الحديث عن وجود هذا السلاح، على الأقل، في كل من اسرائيل وباكستان وجنوب أفريقيا.

ولا تكمن مخاطر السلاح النووي في إمكانية استخدامه الفعليّة في الحروب عن سابق إصرار وتصميم فحسب، بل في نشوء حالة يصبح الانسان فيها عاجزاً عن إمكانية مراقبة هذا السلاح ومراقبة مسلكه بشكل

فعال. ويعني ذلك ان من شان سباق التسلح غير المحدود ان يفلت من رقابة البشر وأن يفرض منطقه المدمر على السياسيين. فالتكنولوجيا العسكرية تتطور بسرعة كبيرة لا تترك مجالاً كافياً لتدخل السياسيين في اتخاذ القرارات الضرورية وتقلّص إمكانيّة انزلاق البشرية إلى الكارثة النووية. وفضلاً عن ذلك، فإنّ كون مسألة التحكم بالسلاح النووي لا تتعلّق بالانسان وحدَه، يزيدفي إمكانيّة نشوء حرب نووية بالصدفة وعن غير قصد من جرّاء الاستقلالية النسبية للآلات والسلاح كأشياء مادية يلعب الكومبيوتر دوراً مهماً في مسلكها وكونها معرّضة للتلف والخلل.

وبسبب تفاقم التناقضات الاجتماعية والطبقية والسياسية بين الدول واستمرار التشبّث بمنطق القوة الموروث من العصور القديمة تجري عسكرة التفكير ونمط الحياة بحيث تُزاح الكوابح الأخلاقية من العلاقات الدولية ويجعل خطر الكارثة ممكناً من الناحية السياسية. ولم يَعُد هذا الخطر، منذ ضرب هيروشيما وناكازكي، مجرّد احتمال يمكن أن يقع. وتُفيد المعلومات أنه قد جرى بحث جادّ في امكانية استخدام السلاح النووي في العديد من الحالات.

من هنا فإنّ استمرار سباق التسلح النووي ونقله إلى الفضاء الخارجي الذي إن حدث فلن يترك مكاناً لا للثقة ولا للرّقابة وسيزيد الارتياب المتبادل ويزعزع الاستقرار ويضاعف إمكانيات نشوب الحروب، يزيد في الخطر إلى درجة لا يعود معه التوازن عاملاً لضبط النفس. وقد أصبحت نظرية التفوق العسكري وَهْماً قتالاً ومستحيلة التحقيق في العصر الراهن. ولم يعد بالامكان بلوغ الأمن عن طريق التفوق العسكري ولا عن طريق استعادة «توازن الرعب» على مستويات أعلى. لقد أصبح الأمن أمناً متبادلاً لأنّ الدفاع عن حياة أيّ مجتمع مرتبط بضبط النفس من قبل

مجتمع آخر وباستعداده للتعاون. إنّ كل هذا يؤدّي إلى الاستنتاج بأنّ دخول سباق التسلح والسلاح النووي قد وصلا إلى أزمة ومأزق، لأنهما فقدا دورهما من وُجهة نظر مهمّتهما الأساسية ـ كتحضير مادي للحروب العالمية الجديدة، لأنّ العصر النووي جعل الحرب مدمرة لدرجة أنّها لم تَعُد أداةَ لبلوغ أهداف اقتصادية وسياسية وطبقية. وقد غيّر هذا السلاح استراتيجية الحرب القديمة وبات يقوم بوظيفة فرض ضبط النفس على الطرف الآخر. ولأنه يتضمّن مغامرة وإمكانيات تدمير كبيرة فإنّ أيّة حرب نووية لن تُعطي أيّة امتيازات اقتصادية لأنّه إذا قُدّر لطرف أن ينتصر فسيجد صحراء خالية من الحياة موبوءة بالمواد المُشعّة. وبالتالي لم تَعُد الحرب أداة صراع سياسي بين الأنظمة المختلفة. فإذا ما فجّرت الامبريالية، مثلاً، حربها ضد البلدان الاشتراكية فستعرّض نفسها لخطر الفناء نفسه. بهذا المعنى يجعل انسداد الأفق أمام الحرب العالمية سباقَ التسلّح قضية عقيمة لا معنى لها.

ومع ذلك استمرّ تكديس الأسلحة وتحديثها. ذلك أنّ الولايات المتحدة لم تغيّر تصوّرها عن خطر الشيوعية الذي « يحمله الاتحاد السوفياتي ويزرعه في كل أنحاء العالم ». ولم تتغير قناعة الاتحاد السوفياتي من موقف أميركا منه الذي يتلخّص في اعتبار الدولة السوفياتية « غلطة تاريخية » ودولة غير شرعية ينبغي التخلّص منها. لذا استمرّ ويستمرّ التسلح دون أن يضمن ذلك الأمن لأحد، بل عزّز من مخاطر الحرب، وإن يكن التصور السائد هو أن أحداً لن يبدأ بالضربة النووية الأولى. غير أنّ ذلك لم يُلغ امكانيات نشوب حرب نووية من جرّاء الأسباب الأخرى التي ذكرناها أعلاه.

إنْ هذا يتطلّب من الدول الكبرى أن تتفهّم أنّها أمام مشكلة مشتركة هي الأمن العالمي الذي لا يمكن أن يُضمن إلاّ بالمشاركة الشاملة. وقد توصل غورباتشوف وريغان عام ١٩٨٥ في جنيف إلى تصوّر مشترك مفاده أنّ الحرب النووية لا ينبغي أن تحدث لأنّه لن يكون أيّ منتصِر.

إنّ العالَم اليوم متنوّع ومترابط ومتكامل. ولا يجمع بين أجزائه تدويل الحياة الاقتصادية ووسائل الاعلام والمواصلات الجبارة وخطر الموت النووي فحسب بل الكارثة الايكولوجية وانفجار التناقضات العالمية بين الفقر والثروة. وخلافاً لتفادي الخطر النووي، الذي يبقى ماثلاً طالما لم يجر ضغط أزرار الصواريخ، يفعل تهديم البيئة فعلَه كمرض السرطان إذ يتغلغل في الكرة الأرضية كلها بشكل غير ملحوظ وبالتّالي فإنّ تلافيه يفترض تدابير ملحّة تَتخذ قبل انتشاره.

إن أطر البيئة هي التي ترسم الحدود التي يمكن ضمنها الاحتفاظ بالحياة وازدهارها. وتمارس البشريةُ تأثيرها على البيئة عبر النشاط الاقتصادي. وهذا ما يجعل البيئة والنشاط الاقتصادي مترابطين. وبالتالي فإنّ مستقبل البشرية يتعلق بكيفية إدارتها لهذه العلاقة.

ويؤكد العلماء وجود معالم مقنعة لتهديد البشرية بالخطر من جرّاء التغيرات في المناخ وتقلص طبقة الآزون في الفضاء من جرّاء التأثير اللاعقلاني من قبل الانسان على البيئة المحيطة بسبب النموّ الاقتصادي غير المراقب. من هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى تأمين التوفيق بين الاقتصاد والبيئة عند رسم السياسة الاقتصادية. وتتّخذ هذه المشكلة بُعداً عالمياً لأنّها لا تترك أثرها في البلد المعنيّ وحده. فالمواد السامّة التي تفرزها صناعة الولايات المتحدة تُسقط أمطاراً حامضية تخرّب الحياة البيولوجية في

الغابات والتربة والمياه في كندا. كما أنّ كارثة تشرنوبل لم تضرّ بالاتحاد السوفياتي وحده بل تعدته إلى مناطق من أوروبا حيث سقطت الإشعاعات النووية ورفعت معدل الاشعاع في العالم. وينطبق ذلك على باقي المشاكل من حيث شمولية تأثيرها. فالسياسة الداعمة للزراعة في أميركا مثلاً تُضرّ بمزارعي أفريقيا. ويؤدي تزايد السكان إلى اسهلاك الموارد بسرعة في البلدان النامية المتخلفة، وتستنفد النفقات العسكرية الطاقات البشرية عموماً.

لقد تزايد عدد البشر خلال هذا القرن من مليار ونصف إلى خمسة مليارات وهو مرشح للتزايد بمليار إصافي حتى نهاية القرن. في حين أن شدة تأثير الانسان في البيئة المحيطة تزداد بسرعة اكبر. ذلك أنّ استهلاك الطاقة الطبيعية تزايد ٣٠ مرّة منذ الخمسينات.

وهناك مشكلة توزع القوى المنتجة والطاقات الانتاجية بين العالم الرأسمالي المتطور والبلدان النامية. ذلك أنّ البلدان الرأسمالية المتطورة التي لا يقطنها أكثر من رُبع سكان العالم، تستأثر اليوم بالجزء الأساسي من الانتاج الصناعي، في حين أنّ البلدان النامية التي تستقطب الجزء الأساسي من سكان العالم تنعم بالتخلّف الاقتصادي، ويُتوقع أن يتدهور وضعها أكثر وان تسوء حالة اشباع حاجات الناس من جرّاء هذا التخلّف. وقد بات واضحا أنّ الأمن الدّولي لا يمكن أن يَضمَن لاحقا ما لم تُبذَل الجهود لتسريع النمو الاقتصادي في هذه البلدان وما لم تصبح حصتها أساسية في الانتاج الصناعي لتتمكن من تصفية الجوع والفقر. وتعتبر مشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية والتي تستخدمها الدول الامبريالية قناة نهب واستغلال لهذا الجزء من العالم مشكلة كبرى تحتاج إلى معالجة شاملة قبل أن تستفحل ويصعب بعد ذلك تقديم العلاج المطلوب.

بالإضافة إلى هذه المشاكل، اكتسبت البلدان النامية أمراضاً كانت مميزة للغرب المتطور ـ تلوث البيئة والمياه والهواء وقد أصبح تلوث المياه والهواء في مانيلا والقاهرة والمكسيك وسانتياغو، مثلاً، من المشاكل الحادة في العالم.

وبشهد الانتشار السريع لمرض السيدا كيف تنشأ المشاكل على الصعيد القومي المحدود وتتحول إلى مشاكل عالمية تطال البشرية كلها. فقد تحول هذا المرض إلى خطر داهم على العالم كله. وبالتالي فإن ما يحدث من تطورات في أي بلد من بلدان العالم هو جزء من علاقات التفاعل في هذا العالم الواحد ويترك أثره في هذا العالم كله.

إن هذا الواقع يطرح آلية إدارة الشؤون الدولية على بساط البحث، خاصة عندما تعجز الدول منفردة عن الإدارة الفعلية لمسائل الحفاظ على حياة البشرية، وحيث تبرز الحاجة إلى التعاون الدولي.

حركة جماهيرية واسعة ضد الحرب

لقد استدعت مخاطر الحرب النووية والمشاكل العالمية الأخرى اتساعاً كبيرا لحركة النضال المعادي للحرب وانخراطاً نشيطاً فيه من قِبَل ملايين البشر في قارات العالم الخمس. وقد أيقظ سباق التسلح ونشوء بُؤر الحرب الجديدة الناس، بما في ذلك أولئك الذين كانوا غير مُبالين، وولّدت عندهم وعيا للمخاطر التي تهدد البشرية.

وقد زاد من نشاط الرأي العام العالمي ضدّ الحرب نشر الصواريخ الأميركية في أوروبا والحديث عن نقل سباق التسلح إلى الفضاء، حيث يتعزز الاستيعاب لمسألة تعارض نشر الصواريخ مع مسالة الأمن القومي. وقد أكد ذلك الاستفتاءات التي أجرتها منظمات عالمية عديدة في القارة

الأوروبية حيث أجابت الغالبية العظمى من المشاركين في الاستفتاءات برفضها لنشر الأسلحة النووية والسباق من أجل التفوق ونقل التسلح إلى الفضاء، ودعت إلى إجراء المحادثات للحدّ من سباق التسلح وإقامة الرقابة عليه. وعلى أساس هذه الاستفتاءات وضع ميخائيل غورباتشوف استنتاجه بأنّه «يلحظ تعزّز انعطاف حادّ في أمزجة الرأي العام في علاقة الناس العاديين بالمسؤولين تجاه اتّخاذ المواقف في المسألة الرئيسية اليوم ـ مسألة الحرب والسلم»[1]

إنّ هذه الأمزجة تشتدّ وتتعزّز في الممارسة العملية. وعلى هذا تشهد الموجة الهائلة من النشاطات المعادية للحرب، التي شملت معظم بلدان أوروبا والعالم أجمع في الثمانينات. وقد جرت هذه النشاطات بدعوة من منظمات أنصار السلم والحركات الديمقراطية المختلفة وتنظيمها.

فقد شهدت معظم البلدان الاشتراكية نشاطات واسعة من المهرجانات والمظاهرات والفعاليات الأخرى، الهادفة إلى فضح أهداف السباق في مجال التسلح والداعية إلى التعامل العاقل مع هذه المسألة.

وشهدت الدول الأوروبية حملة واسعة من النشاطات. فقد تكونت في اسبانيا حركة معادية للحرب تحت شعار عدم السماح بدخول اسبانيا حلف الناتو وتصفية القواعد العسكرية الأميركية فيها. وبمبادرة من مجموعة من المنظمات الاجتماعية تمت صياغة «البرنامج المعادي للحرب». وربط هذا النضال بالنضال ضدّ سباق التسلح. ونظّمت مسيرات نحو القواعد الأميركية وعقدت لقاءات للبلديات، ونظمت مظاهرات معادية للحرب

---

(١) غورباتشوف. م.س. البريسترويكا ـ قضية الشعوب الحيوية. موسكو ١٩٨٧ ص ٢٨.

كان أكبرها مظاهرة مدريد في شباط ١٩٨٦ حيث شارك فيها أكثر من ٧٥ ألف شخص. ونشأت مراكز التنسيق في المناطق المختلفة. وأجرت الحكومة الاسبانية، تحت ضغط الحركة الشعبية، استفتاء وعدت نتيجته بالامتناع عن الانضمام إلى البنية العسكرية للناتو والعمل لتقليص القواعد الأميركية في اسبانيا.

وتعتبر فصائل أنصار السلم الايطالية قوة كبيرة في النضال ضد الحرب. وقد تركّزت نضالاتها على عرقلة نشر الأسلحة النووية والصواريخ في كوميزو. ونظّمت مسيرة سنة ١٩٨٢ من ميلان إلى كوفيرو ـ مسافة ١٦٠٠ كلم. وأقيم حول قاعدة كوفيرو بعد نشر الصواريخ مخيّم السلم. كما نظمت عام ١٩٨٥ مسيرات أخرى ومظاهرات شعبية من أجل السلم ونزع السلاح.

ولا تقلّ أهمية في النضال من أجل السلم نضالات أنصار السلم في فرنسا، الذين طالبوا بمنع نشر الصواريخ النووية في فرنسا وأوروبا وتقليص الأسلحة النووية: وقد نظّمت في تشرين الأول من عام ١٩٨١ مظاهرة ضمت ١٠٠ ألف شخص أقرّ المساهمون فيها وثيقة «نداء باريس ضد خطر الحرب النووية، من أجل السلم والأمن في القارة الأوروبية»، التي وقع عليها أكثر من مليون انسان. وكان من النشاطات الهامّة في فرنسا عقد الكونفرانس الوطني العام لأنصار السلم في أيار عام ١٩٨٤ الذي دعم المبادرات السلمية السوفياتية الداعية إلى إيقاف تجارب التفجير النووي وإقامة مناطق معزولة من السلاح في أوروبا وغيرها. ويعتبر الهدف الأساسي للفرنسيين تحرير أوروبا والعالم من الخطر النووي.

وعزّز نضالات أنصار السلم في اليونان موقف الحكومة الاشتراكية

الهادف إلى تأجيل نشر الصواريخ. وشجّع ذلك نضال انصار السلم من أجل تصفية القواعد الأميركية وتقليص تدخّل أميركا في شؤون اليونان.

وقد شمل النضال من أجل السلم مختلف بلدان العالم، وقد تقاطع هذا النضال مع نضال أنصار البيئة. وقد ظهرت في أوروبا أحزاب من نوع حزب « الخضر ».

وتمتاز حركة النضال من أجل السلم بطابع أممي. وينبع ذلك من تفهّم أنصار السلم في مختلف بلدان العالم أنّ درء خطر الحرب يمكن أن يتم بجهود مشتركة فقط. وتشهد على ذلك النشاطات المشتركة لأنصار السلم. وكان من هذه النشاطات إقامة مخيّم السلام حول القواعد الحربية في كوفيرو والمشاركة في مسيرات السلم. وقد أثارت مسيرة السلم عام ١٩٨٣ التي اشتركت فيها منظمات نسائية من بلدان عدّة ضجّة كبيرة. ومن الأمثلة على التعاون بين المنظمات الديمقراطية في هذا المجال الكونفرانس الدولي ضد القواعد العسكرية من أجل التعاون في البحر المتوسط، الذي عقد عام ١٩٨١ في مالطا. وشارك فيه ممثلو أكثر من خمسين حزباً وحركة تحرر ومنظمة اجتماعية من ٢٥ بلداً من القارّات الثلاث: آسيا، وأفريقيا وأوروبا. وفي شباط عام ١٩٨٤ عُقد في أثينا الكونفرانس الأوروبي العام للمنظمات القومية المعادية للحرب تحت شعار « النضال من أجل أوروبا خالية من السلاح النووي » شارك فيه ممثلو ستين منظمة وحركة قومية. وعُقد في تموز من العام نفسه في بلغراد مؤتمر للأحزاب والحركات التقدمية لبلدان المتوسط. وقد اتفق المجتمعون على العمل من أجل فكرة تحويل المتوسط إلى منطقة خالية من السلاح والنضال من أجل التعاون والأمن، وتعزيز التضامن مع حركات التحرر ونضال الشعوب من أجل

الحرية والاستقلال والنضال من اجل نزع السلاح وضد نشر الأسلحة في منطقة البحر المتوسط.

فهل هناك بديل عن سياسة سباق التسلح النووي القصيرة النظر ؟

مبادرات متتابعة

على ضوء تحليل وقائع العصر الراهن واستناداً إلى المزاج الجماهيري العام المعادي للحرب ولسباق التسلح، واستناداً إلى فهمه لترابط العالم ولوحدته وتناقضه صاغ الحزب الشيوعي السوفياتي نظرته الجديدة إلى قضايا العلاقات الدولية. إلى قضايا السلم والحرب وصاغ على ضوئها سياسته الخارجية الموجهة لبناء العالم الخالي من السلاح النووي وتصفية هذا السلاح حتى نهاية القرن. وقد عبّر عن كل هذه الأفكار في مفهوم التفكير السياسي الجديد الذي يُعتبر تطويراً لنظرية التعايش السلمي في العصر النووي الراهن. وقد تمت صياغة هذا التفكير في جملة الوثائق الحزبية التي أقرّت في مؤتمرات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ودوراتها ابتداء من دورة نيسان ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٧. تمثّلت المحطة الأساسية في هذا المسار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الذي أقرّ برنامج بناء العالم الخالي من السلاح النووي.

ينطلق التفكير السياسي الجديد من أن وقائع العصر النووي تُحتّم تغييراً ملحّاً للعديد من المعالجات السائدة في السياسة الدولية وبالأخص في ما يطال قضايا الحرب والسلم والدفاع والأمن الوطني والدولي. وبكلام آخر بات من الضروري إجراء إعادة بناء شاملة في العلاقات بين الدول. ومن هذا المنظور لم يَعُد ممكناً حل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية في هذا العصر بأساليب القوة والعنف القديمة، بل بالتسابق والمنافسة

السلميين. دون ان يعني ذلك تخلي الاشتراكية عن سيادتها ومُثلها. إنما المقصود هو البحث والكشف عن أساليب نضال أخرى تتناسب والأوضاع الجديدة. وبات مطلوباً من هذا المنظور، بالتالي، التخلّي التام عن نمط التفكير القديم الذي كان يُجيز استخدام الحروب والنزاعات المسلحة.

لكنّ العصر ما يزال يشهد استمرار فعل التناقضات الموضوعية بين المستغِلّين والمستغَلين في الجزء الأكبر من العالم. وهذا يعني أنّ الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية من أجل إقامة النظام الاجتماعي العادل سوف يستمرّ. لذلك تبرز مسألة على قدر عالٍ من الأهمية هي العلاقة بين الانساني العام وبين الطبقي، وبالتالي أولوية هذين الطرفين لدى القوى الثورية العالمية. وكون النضال من أجل السلم يعبّر عن هذا الانساني العام تبرز جملة من الاسئلة: هل ينبغي النضال من أجل السلم أولاً ويبدأ بعد ذلك النضال من أجل المصالح الطبقية؟ أم هل ينبغي أن يتوازى هذان الشكلان من النضال دون أن يؤدّي ذلك إلى التعارض بينهما؟ وهل في تفضيل الأوّل على الثاني في هذه المرحلة تخلٍّ عن المصالح الطبقية وتراجع في مجال النظرية الماركسية؟

في هـذا المجـال يستنـد التفكير السيـاسي الجديـد إلى أن مـؤسسي الماركسية اللينينية لم يفرّقا بين مصالح البروليتاريا وبين المصالح والقِيَم الانسانية العامة واتّفقا على أنّ مهمّة البروليتاريا لا تكمن في تحرير ذاتها فقط بل في تحرير المجتمع كلّه من الاستغلال. ولذلك فإنّ النضال من أجل القيم الانسانية العامّة لا يتناقض مع المصالح الطبقية للبروليتاريا. لذلك يَقدّم النضال من أجل السلم على أنه المهمّة الملحّة اليوم بهدف انقاذ البشرية من الهلاك. لأنه إذا ما وقعت الحرب النووية فلن يبقى هناك من يتصارع طبقياً أو غير ذلك من أشكال الصراع.

في إحدى خطبه، التي ألقاها في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ يقول غورباتشوف إنّ « النظرية اللينينية عن التعايش السلمي تعرّضت لتغيّرات جذرية. فقد وُضعت في البدء لتأسيس ضرورة تأمين الظروف الخارجية بحدّها الأدنى لبناء المجتمع الجديد في بلد الاشتراكية. لكنّ كون هذه النظرية تكمل السياسة الطبقية للبروليتاريا المنتصرة تحوّل التعايش السلمي في العصر النووي إلى شرط للحفاظ على حياة البشرية كلها ».

إنّ طرح مسألة الانساني العام وعلاقته بالطبقي تفترض النظر في ديالكتيك هذين الطرفين ومراعاة هذا الديالكتيك. وعليه تنطبق مراعاة فعل قوانين الديالكتيك عموماً وتجلّيها. إنّ إقامة السلم العالمي مهمّة البشرية كلها. ولتحقيق هذه المهمّة ينبغي أن تُوظَّف كل الجهود. لكنّ النضال من أجل ذلك العام والحركة، عموماً، باتّجاه هذا العام لن يُلغيا فعل التناقضات على المستوى الخاص، في كل منطقة وفي كل بلد. وبالتالي لن يعطلا ديالكتيك تطور ذلك الخاص. وإذا كانت النظرة الثورية تُملي مراعاة متطلبات العام كونه السّقف الذي لا ينبغي خرقه، فإنها تُملي أيضاً الرؤية الموضوعية للظروف وعدم المبالغة في التقدير حجم العوامل المختلفة او التقليل منه، في مسار التطوّر العالمي، وتفترض التيقّظ لكلّ أشكال الابتزاز التي يمكن أن تمارسها الدوائر الامبريالية بخصوص هذه المشكلة او تلك وهذا البلد أو ذاك، مما يدفع إلى كبح جماح حركة التطور خوفاً من الصدام على المستوى العالمي. ويُملي هذا على القوى الثورية التحلّي باعلى مستويات المسؤولية تجاه قضايا شعوبها وقضايا البشرية كلها والترفّع عن المصالح الأنانية الضيقة عندما تدخل هذه المصالح في تعارض حادّ مع المصالح الانسانية العامة.

لقد طرحت الاشتراكية التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة

الاجتماعية المختلفة منذ الأيام الأولى للثورة. وقد ساد هذا التعايش في ظلّ اعتراف به أو شبه اعتراف أو حتى رفض له. وقد واجهت الامبريالية هذا الطرح في الخمسينات بنظرية الحرب الباردة. إلاّ أنّ العصر الراهن وتوازن القوى لم يبقيا مكاناً لبديل آخر عن التعايش السلمي وعن الاعتراف بكل مبادئه وإعادة بناء العلاقات بين الدول وفقاً لهذا الشكل من التعايش.

إنّ التعايش السلمي، كما يطرحه برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي يفترض الالتزام بجملة من المبادىء واحترامها:

١) رفض الحرب والتخلّي عن استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحلّ المسائل المتنازع عليها وحلها عن طريق المحادثات؛ ٢) عدم التدخّل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح الشرعية لكل طرف؛ ٣) حق الشعوب بالتصرف بمصيرها؛ ٤) الاحترام الحازم لسيادة الدول ووحدتها وعدم المس بحدودها؛ ٥) التعاون على أساس المساواة الكاملة والمنفعة المتبادلة؛ ٦) التنفيذ الشريف للالتزامات النابعة من المبادىء العامة المعتَرف بها والقواعد العامة للقانون الدولي والمعاهدات الدولية المبَرمة.

إن الالتزام بهذه المبادىء ضرورة تُمليها متطلبات العصر، خاصة وأنّها تستجيب لمصالح البشرية كلها ولمصالح تخليصها من الكارثة النووية. وكما هو واضح فإنّ هذه المبادىء مترابطة فيما بينها وبالتالي فإنّ خرق احدها لا بدّ أن يؤدّي إلى الخلل في باقي المبادىء وبالتالي إلى الابتعاد عن سياسة التعايش السلمي. فالهمّ الكامن وراء تطبيق مبدأ التخلّي عن الحرب وعن استخدام القوة والتهديد بها، مثلاً، يتلخّص في إزاحة خطر الكارثة النووية وفي حفظ الحياة على الأرض. ثم إنّ تطبيق هذا المبدأ يضمن تحقيق

باقي المبادىء لتي يتعلق تجسيدها بحلّ المسائل العالقة عن طريق المحادثات. وقد بدأ الاعتراف من قِبَل العديد من الدول الرأسمالية والزعماء السياسيين بُعقم الحرب. ويجد ذلك انعكاسه على الوثائق الرسمية والمحادثات وتصريحات الزعماء السياسيين. لكنّ هذا ينبغي أن يجد تجسيده في سياسة الدول الغربية وخططها لأنّ التعايش السلمي، كقاعدة للسلوك على المسرح الدولي، يتوقّف على مدى قدرة الرأسمالية على التكيّف مع ظروف نظام عالمي جديد وعادل.

ولم يكتف الاتحاد السوفياتي بطرح برامج ذات طابع نظريّ، بل إنّه أعطى ويعطي المثل على تطبيق سياسته الخارجية الجديدة، في مجال نزع السلاح وفي التعايش السلمي عموماً. فقد قال غورباتشوف في المؤتمر السابع والعشرين في هذا الصدد: «نحن نعيش في عالم واقعي ونبني سياستنا الدولية آخذين بالاعتبار خصوصيات المرحلة الراهنة في التطوّر الدولي. ونتيجة تحليلاتنا المعمّقة توصّلنا إلى استنتاج مهم جداً. فاليوم من المهم، اكثر من أي وقت مضى، ايجاد طريق التعاون الوثيق والمثمر مع الحكومات والأحزاب والمنظمات والحركات الاجتماعية التي يقلقها فعلاً مصير السلم على الأرض، ومع كل الشعوب من أجل بناء نظام شامل للامن الدولي».

من هذا المنطلق تقدّم الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني من عام ١٩٨٦ ببرنامج لتصفية السلاح النووي حتى العام ٢٠٠٠. واقترح قبل ذلك وقف التفجيرات النووية وقام بذلك من جانب واحد ومدّد أكثر من مرة فترة الموراتوريوم الوحيد الجانب. وعبّر عن استعداده لتصفية السلاح الكيميائي.

وصاغ المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي اقتراح النظام الشامل للأمن الدولي الذي يفترض تفاعلاً في المجالات السياسية ـ العسكرية والاقتصادية والانسانية. وقد حدّد الاتحاد السوفياتي في كلّ مجال من هذه المجالات الأهداف البعيدة والقريبة ورسم مراحل تحقيقها وطرقها.

في المجال العسكري يفترض هذا النظام امتناع الدول النووية عن محاربة بعضها البعض ومحاربة دول أخرى، والحيلولة دون نقل سباق التسلح إلى الفضاء ووقف جميع تجارب السلاح النووي وتصفيته بالكامل وحظر السلاح الكيميائي وإتلافه والامتناع عن صنع وسائل أخرى للإبادة الجماعية وتخفيض مستويات القُدرات العسكرية للدول تخفيضاً خاضعا لرقابة صارمة إلى حدود الكفاية المعقولة؛ وحل التكتلات العسكرية والامتناع عن تشكيل تكتلات جديدة؛ وتخفيض الميزانيّات العسكرية.

ويستند هذا النظام في المجال السياسي إلى الاحترام المطلق في الممارسة الدولية لحق كل شعب في أن يختار بسيادة تامة طرق تطوره وأشكاله وتسوية الأزمات الدولية والنزاعات الاقليمية تسوية سياسية عادلة؛ ووضع التدابير الكفيلة بتدعيم الثقة بين الدول والرامية إلى إنشاء ضمانات فعالة ضد الهجوم عليها من الخارج ولحصانة حدودها.

وتقترن هذه المبادىء والتدابير بمبادىء في الميدان الاقتصادي أهمها إزالة جميع أشكال التمييز من الممارسة الدولية والامتناع عن سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية إذا لم يكن ذلك مُثبَتاً صراحة في توصيات المجتمع الدولي؛ والبحث بصورة مشتركة عن طريق لتسوية مشكلة الديون تسوية

عادلة وإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؛ ووضع مبادىء للاستفادة من جزء من الأموال لأجل مصلحة المجتمع العالمي والبلدان النامية خصوصا التي ستتحرر نتيجة لتخفيض الميزانيات الحربية؛ وتضافر الجهود في دراسة الفضاء والاستفادة السلمية منه وفي حل القضايا العالمية التي يتوقف عليها مصير الحضارة.

وتمتاز المسائل الانسانية في هذا الطرح بصيغة جديدة تتضمن التعاون في نشر أفكار السلام ونزع السلاح والأمن الدولي ورفع مستوى الاطلاع الموضوعي وتعريف الشعوب بشكل متبادل على حياة بعضها البعض وتقوية روح التفاهم والوفاق في العلاقات المتبادلة؛ والقضاء التام على إبادة الجنس وعلى الآبارتيد وعلى الدعاية للفاشية وعلى كل تمييز عنصري أو قومي أو ديني؛ وتوسيع التعاون الدولي في احقاق حقوق الانسان السياسية والاجتماعية والشخصية، مع احترام قوانين كل بلد؛ وحلّ مسألة جمع شمل العائلات وعقد عقود الزواج بروح إنسانية وايجابية وتطوير الاتصالات بين الناس والمنظمات، وتدعيم التعاون والبحث عن أشكال جديدة له في مجالات الثقافة والفنّ والعلم والتعليم والطبابة.

إن هذا الفهم لإقامة نظام الأمن الدولي الشامل الذي تقدّم به الاتحاد السوفياتي ومبادراته الأخرى تعكس رغبته الواضحة واستعداده للتخلّي عن صفته كدولة نووية ولتقليص كلّ الأسلحة. كما أنّه لا يطالب لنفسه باي شيء يريد حجبه عن الآخرين ولا يطمح إلى أمن أكبر من أمن الغير كما أنه لن يقبل بأمن أقلّ من أمن الغير.

ولم يترك الاتحاد السوفياتي مناسبة إلاّ وجعل مسألة الأمن العالمي موضوعا دائما لها. فشغل موضوع الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادىء

مكانة بارزة في الزيارة التي قـام بها غـورباتشـوف إلى فلاديفـاستـوك وكراسنايارسك حيث دعا إلى البحث المشترك عن الأمن للجميع في هذا الجزء من العالم وإلى التعاون المتكافىء والمتبادل المنفعة.

ورغبة منها في تحريـك قضيّـة الأمـن الآسيـوي تقـدّمـت القيـادة السوفياتية، وعبر خطـاب القـاه ميخـائيـل غـورباتشـوف في مـدينـة كراسنيارسك، ببعض المقترحات التي جاء فيها:

١) تفهماً من الاتحاد السوفياتي لقلق بلدان آسيا والمحيط الهادىء سوف يمتنع الاتحاد السوفياتي عن زيادة كميّات جميع أنواع السلاح النووي في هذه المنطقة، وهو يدعو الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى إلى الامتناع عن حشد كميات إضافية منه؛

٢) يدعو الاتحاد السوفياتي إلى إجراء مشاورات بين الدول البحرية العسكرية الأساسية في المنطقة حول الامتناع عن تصعيد القوات البحرية فيها؛

٣) يقترح القيام، على أساس متعدّد الأطـراف، بـدراسـة خفـض المجابهة العسكرية، في المناطق التي تتقارب فيها سواحل الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية واليابان وكوريا بشطريها الشمالي والجنوبي، بهدف تجميد مستويات السلاحين البحري والجوي وتخفيضهما النسبي المتساوي وتقييد نشاطهما؛

٤) إذا أقدمت الولايات المتحـدة على إزالة قـواعـدهـا في الفيليبين فسوف يكون الاتحاد السوفياتي على استعداد ـ بالاتفاق مع الفيتنام ـ على الانسحاب من مركز التموين المادي ـ التقني للأسطول في خليج كامران؛

٥) خدمة لمصالح أمن خطوط الملاحة البحرية والجوية في المنطقة يقترح الاتحاد السوفياتي العمل معاً على صياغة تدابير لدرء الاصطدامات في عرض البحار والمجال الجوي فوقها؛

٦) إجراء مؤتمر دولي حول جعل المحيط الهندي منطقة سلام وذلك في موعد أقصاه عام ١٩٩٠ وخاصة أن الأعمال التحضيرية له قد أُنجزت في الأمم المتحدة من حيث الأساس؛

٧) يقترح القيام، على أيّ مستوى وبأيّة تشكيلة، ببحث مسألة إقامة جهاز للمفاوضات لدراسة مقترحاتنا وجميع المقترحات الأخرى التي تخصّ أمن منطقة آسيا والمحيط الهادىء. ويمكن البدء بالبحث بين الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة باعتبار هذه الدول أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي.

كما أعلن الاتحاد السوفياتي عن استعداده لتفكيك محطّة كراسنايارسك الرادارية التي تُقلق الغرب، إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على شيء مماثل تجاه محطتين في غرينلاند وفي بريطانيا. ودعا إلى عقد لقاء بين وزراء خارجية بلدان هذه المنطقة من أجل بحث المواقف الأوّلية من بناء علاقات جديدة في حوض آسيا ـ المحيط الهادىء.

ودعم الاتحاد السوفياتي المبادرات الأخرى مثل فكرة إقامة ممر خال من السلاح النووي في وسط أوروبا، وإقامة المناطق اللانووية في شمال أوروبا والبلقان والجزء الجنوبي من المحيط الهادىء. ويدعم فكرة استحداث «صندوق للحفاظ على حياة البشرية».

وتعتبر نظرية الكفاية العسكرية المعقولة التي اقترحها الاتحاد السوفياتي

بالاتفاق مع حلفائه في حلف وارسو ، جزءاً من نظرته الجديدة إلى مشاكل الحرب والسلم والعلاقات بين الدول. وتنطلق هذه النظرة من أنّ مستوى التسلح في الحلفين العسكريين الدوليين عالٍ جداً ولا بدّ من تخفيضه. وقد اقترح في هذا السياق تخفيض جميع أنواع الأسلحة دون استثناء. وقد أقرّ حلف وارسو هذا المذهب العسكري الجديد ، وأكّدت دول الحلف أنّ مذهبها العسكري هذا خاضع لمهمة تفادي الحرب النووية وغير النووية. ويتلخّص جوهره في امتلاك كمّية من القوات المسلّحة والأسلحة وبنيتها كافيتين للقيام بمهام الدفاع وصدّ أيّ عدوان محتمل ولكن غير كافيتين لشنّ الغزو. ويفترض هذا المبدأ تقليص منسّق للقوات المسلحة والأسلحة مع مراعاة التوازن في كل مرحلة من المراحل وإقامة التكافؤ بوصفه تكافؤاً كمياً فحسب بل وبنيوياً يُبعد إمكانية الهجوم المباغت بالنسبة إلى كلا الطرفين.

لقد قدّم اقتراح الاحتفاظ بالوظائف الدفاعية فقط للقوات المسلحة إلى حلف الاطلسي على أن يجري تخفيض جذري للقوات المسلحة بما في ذلك سحب الأسلحة الهجومية من مناطق التماسّ والشروع في مشاورات تستهدف المقارنة بين المذهبين العسكريين بُغية الاتفاق على شروط تزيل احتمال اعتداء أحدهما على الآخر. ومن شأن ذلك أن يعزّز الثّقة في العالم عموماً ويزيل رواسب الماضي. ويطرح ذلك على بساط البحث المذهب العسكري للاطلسي والمتمثّل بنظرية الردع النووي التي تعترف بأنّ السلاح النووي ضروري على الرغم مما يتضمنه من شرور، لكنه شرّ ضروري لتلافي شرّ آخر أكبر هو الحرب. وتجسّد هذه النظرية سياسة التهديدات. وعندما يُستخدم التهديد في السياسة لا بد من إضفاء الجدّية على هذا الاسلوب مما يقرنه أحياناً بالأفعال ومما يعزّز استخدام القوة المسلّحة. ولم

تزل أمثلة الاعتداء على ليبيا وإيران من قِبَل الولايات المتحدة حديثة العهد. إنّ هذا يعني زيادة امكانية نشوب النزاعات المسلحة.

وفي سياق إبراز استعداده لتعزيز عملية نزع السلاح « قرّر الاتحاد السوفياتي أن يخفّض قواته المسلحة في العامين المقبلين بحوالي ٥٠٠ ألف فرد ويقلّص بنسبة كبيرة حجم ترسانة الأسلحة التقليدية. وسيقوم بإجراء هذه التخفيضات من جانب واحد دون أن يربطها بنتائج مفاوضات فيينا الجارية. واتفق الاتحاد السوفياتي مع حلفائه في معاهدة حلف وارسو على سحب ست فرق دبابات حتى العام ١٩٩١ من جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وتسريح هذه الفرق. كما سيجري سحب وحدات من القوات السوفياتية المرابطة في هذه البلدان بكل أسلحتها وعتادها الحربي. وستخفّض القوات المرابطة في هذه البلدان بمقدار ٥٠ ألف فرد. أمّا الأسلحة فستخفّض بمقدار ٥ آلاف دبابة. وسيُعاد تشكيل الفرق السوفياتية كلّها التي ستبقى في تلك الفترة في أراضي الحلفاء. وسيخفّض عدد القوات المسلحة وحجمها في الشطر الأوروبي من الاتحاد السوفياتي وسيبلغ كامل تخفيض القوات السوفياتية ١٠ آلاف دبابة و ٨٥٠٠ من منظومة المدفعية و ٨٠٠ طائرة مقاتلة. وستخفّض على مدى العامين القادمين بنسبة كبيرة تشكيلات القوات المسلّحة في الشطر الآسيوي من الاتحاد السوفياتي »[1].

وهكذا فإنّ المبادرات السوفياتية لا تنطوي على محاولة لإبقاء أيّ نوع من السلاح خارج أُطُر المفاوضات. فالمبدأ الأساسيّ هو وجود تقييد كل الأسلحة وتقليصها وتصفية سلاح الإبادة نهائياً.

---

(١) من خطاب غورباتشوف أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من عام ١٩٨٨.

الامبريالية اعتراف شكلي ـ ممارسة مغايرة

مقابل هذه المبادرات تقدّم الدول الامبريالية اعترافاً كلامياً بضرورة الحدّ من التسلّح، في حين أنها في الممارسة العملية تمارس نهجاً آخر يتمثّل بزيادة انتاج السلاح وتكديسه وتعمل للانتقال به إلى الفضاء الخارجي عبر ما يُسمّى بحرب النجوم. ولم تزل الروح العسكرية العامل المحدّد للسياسة الداخلية والخارجية لهذه الدول وأساس التفكير السياسي والايديولوجي للبرجوازية الامبريالية. « إنّ العسكرة المعاصرة هي نتاج الرأسمالية. وهي بشكليها تجلّ حيوي للرأسمالية: كقوة عسكرية تستخدمها الدول الرأسمالية في صداماتها الخارجية، وكسلاح يُستخدم في ايدي الطبقات الحاكمة لقمع كل أنواع حركات البروليتاريا »[1]. والامبريالية تمتاز بنهج معادٍ للسلم والحرية وبالتطوير المتزايد للنزعة العسكرية. فالنفقات الحربية السنوية التي تنفقها الدول الامبريالية تقارب تريليون دولار، وأصبح التسلح مشكلة عالمية انغمست كلّ الدول في أوحالها. ومع ذلك تحاول الدوائر الغربية أن تتهرب من المسؤولية عن تنامي خطر الحرب وزيادة برامج العسكرة وحرب النجوم، وتحاول إيقاف مسار التاريخ. فما الذي تعطيه سياسة الضغط العسكري وسباق التسلح للامبريالية؟

ـ إنّ هذه السياسة عاجزة عن حلّ التناقضات الاقتصادية ـ الاجتماعية للامبريالية وهي، أكثر من ذلك، تعقّد هذه التناقضات.

ـ أثبتت التجربة أنّ الاعتماد على إيقاف التطور التاريخي بمثل هذه الطرق هو وهم خالص. ذلك أنّ البشرية تمتلك الضمانات الكبيرة للتقدم بالعالم إلى الأمام.

---

(١) لينين. ف.إ. المؤلفات، المجلد ١٧، ص ١٨٧.

ـ تتعارض هذه السياسة مع مصالح شعوب العالم كلّه بما في ذلك مصالح الشعب الأميركي.

ـ إنّ هذه السياسة تُجبر القوى المحبة للسلام على زيادة جهودها وقواها وعلى تنمية القدرة على النضال ضدّ إشعال الحرب النووية من أجل انقاذ البشرية وتصفية السلاح النووي.

إنّ نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون جزءاً من عملية نزع السلاح العامة التي تضمن تفادي سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتصفية السلاح الكيميائي وعدم السماح بانتاج أيّ نوع منه وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ونزع الجانب العسكري من التنافس بين الحلفين الدوليين.

إنّ كل احتياط التفكير العقلاني ينبغي أن يُوجّه من أجل إيقاف التكديس القتّال والتحديث المستمر للأسلحة. إنّ الدول العظمى مالكة السلاح النووي التدميري تتحمّل المسؤولية الكبرى أمام البشرية عن حفظ السلام في العالم.

إنّ وقائع العصر الراهن تفترض من الدولتين العُظميين، وبالتالي من الحِلفين العالميين، البدء بحوار دائم وواسع بهدف عقد الاتفاقات الضامنة إقامة تعايش سلمي دائم في هذا العالم المترابط والمتناقض. دون أن يعني ذلك تجاهل الفروقات بين النظامين الاجتماعيين أو محوها دون أن تشكّل هذه الفروقات في الوقت ذاته مادّةً لحرب باردة أو أيّ حرب أخرى. ولعلّ النظرة القائلة بالاكتفاء بكمّية من التسلّح تكفي للدفاع ضد أي غزو أو حرب خارجية، لكنها غير كافية لشن حرب أو غزو ضد أحد

هي النظرة الأكثر عقلانية في عصرنا من أجل تخفيف حدّة التوتّر الدولي. وهذا يعني أنّه لا بدّ للحلفين من أن يُقلّصا الأسلحة النووية والتقليدية والنقص في التوازن في الأسلحة المختلفة عن طريق تقليص كمية السلاح لـدى الطرف المتفوّق، لا أن تزداد كمية التسلح لدى الطرف المتخلّف. وإذا كانت معاهدة تصفية الصواريخ المتوسّطة والقصيرة المدى تشكّل خطوة مهمة في هذا المجال فإنّ الجهود ينبغي أن تنصبّ على عقد اتفاقية يتمّ بموجبها تصفية ٥٠٪ من السلاح النووي الهجومي التي يقترحها الاتحاد السوفياتي. وعلى هذا الأساس لا يعود هناك حاجة إلى الاستمرار في التجارب النووية التي ينبغي أن يُتّفق على إيقافها عبر معاهدة دولية تشمل كل الدول التي تقوم بهذه التجارب.

وإذا ما تحقق نزع السلاح فإنه سوف يلجـم الإمبريـاليـة ويحدّ مـن عدوانيّتها ويُضعف من قدرتها على التدخّل المبـاشر في شـؤون الشعـوب ويوفّر لحركات التحرر إمكانية حقيقية للاستمرار في نضالها في ظروف وشروط أفضل من السابق. كما أنّه سيحرّر العالم من هذا الهدر الهائل للطاقات ويوفّر امكـانيـات أكبر لحل مشكلات البشريـة وسيرفـع عـن الشعوب شبح التهديد الدائم بالموت والدمار ويخفف من حدّة العداء والتعصب والخوف المتبادل والريبية.

الثقة ـ الرقابة والأمم المتحدة

ويطرح موضوع نزع السلاح مسألة الرقابة على تنفيذ هذه العملية. لأنّ الموضوع يتعلّق بتخفيض أصناف كـاملـة مـن الاسلحـة النـوويـة وتصفيتها. من هنا يكتسب تحديد التدابير للتحقّق من مراعاة الاتفاقات في هذه المسائل وتنفيذها أهمية خاصّة. لذا ينبغي أن تكون الرقابة واقعية

وشاملة ومقنعة، وهي قابلة للتحقيق إذا توفّرت الرغبة في ذلك. وقد بدأ، بالفعل تنفيذ نوع من الرقابة المتبادلة على نزع السلاح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

وقد أصبح الموقف من الرقابة معيار صدق النوايا. إنّ من شأن الالتزام بتدابير الرقابة واحترامها أن يخلق ثقة الأطراف بعضها في البعض الآخر. وبدون هذه الثقة يستحيل إنجاز نزع السلاح بسهولة. ولا ينبغي أن يُعرقل هذه العملية التمسك بأولويات يحدّدها هذا الطرف أو ذاك، كأن يطرح مثلاً البدء بعملية تعزيز الثّقة ويتبع ذلك الشروع في نزع السلاح والتعاون، أو أن يُطرح نزع السلاح أوّلاً ثم الشروع بإقامة الثقة بعد ذلك، فإذا ما توفرت الارادة الطيّبة والرّغبة الصادقة أمكن لهاتين العمليتين أن تسيرا بشكل متوازن وعبر أعمال ملموسة نحو تعزيز الثقة التي تساعد في نزع السلاح الذي يعزّز بدوره الثقة. إنّ الثقة تُخلق عن طريق خبرة التعاون والتصرف المتبادل ومعالجة المسائل المشتركة. وبالطبع لا ينبغي أن يبقى أيّ نوع من القواعد العسكرية الموجودة داخل البلد وخارجه خارج إطار الرقابة.

إنّ موضوع نزع السلاح والرقابة والثقة وكل مشاكل العصر الراهنة تؤكد الحاجة اليوم إلى آلية شاملة قادرة على أن تكون فوق مصالح المجموعات والأحلاف وقادرة على إعطاء كلّ دولة إمكانية المساهمة في تكوين سياسية السلم الدائم. والأمم المتحدة مؤهّلة لأن تقوم بهذا الدور. وعلى الرغم من أنها لم تتحوّل إلى جهاز للتعاون العملي الملموس بل بقيت ساحة لتصارع الدول والدعاية، فلا بدّ لها من استعادة هيبتها ودورها كما هو مرسوم في نظامها الداخلي أي كجهاز شامل للأمن.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كمحفل لدراسة المشاكل والنزاعات المختلفة التي تتطلّب تعاوناً دولياً من أجل تعايش البشرية والحفاظ عليها والعمل على حلّها وقد تضمّنت وثائقها مبادىء متّفقاً عليها تدعو إلى الحدّ من التنافس الحربي، ودعوات إلى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها من قِبَل أيّة دولة ضدّ الدول الأخرى. لكنّ أهمية هذا المحفل ومبادئِه كانت محدودة على الدوام بسبب عدم احترامها من قِبل هذه الدولة أو تلك.

لقد تغيّر العالم كثيراً منذ إنشاء الأمم المتحدة وتعقّدت المسائل المتعلّقة بحفظ الأمن الدولي كثيراً. لذا لا بدّ ـ كمرحلة أولى ـ من العمل على إعادة الهيبة إلى هذا المحفل وتوفير الإمكانية لأجهزته للقيام بالمهام الموكولة إليها وتعزيز الثقة فيها وزيادة الاهتمام بها ودعمها واحترامها من قبل شعوب العالم. فمن شأن ذلك أن يعزّز دورها في معالجة المشاكل الدولية الشاملة كمشكلة الجوع وتلوّث البيئة والأمراض المُعدية والنفاد السريع لموارد الطاقة وللفقر ولفائض السكان. ولم تكن الإمكانية لتحقيق ذلك متوفرة كما هي اليوم، كما لم تكن ضرورتها كبيرة كما هي اليوم. وفي مرحلة ثانية لا بدّ من تطوير هذه الهيئة بنية ووظيفة وهيبة. وقد جاءت البريسترويكا ـ بما حملته من تفكير جديد في القضايا الدولية ومن حماس لإقامة نظام أمن دوليّ شامل وحلّ للنزاعات الأقليمية ـ لتعطي دوراً أساسياً في معالجة هذه القضايا للأمم المتحدة.

الاستعمار الجديد ـ خطر على السلم العالمي

لكن هل يعني التعايش السّلمي الاعتراف فقط بالاتحاد السوفياتي وبحقه في الوجود وإقامة العلاقات معه ومع بعض الدول الاشتراكية؟ أم

أنّه يفترض الاعتراف بحق كل الشعوب في اختيار طريق تطورها ؟.

إنّ الدوائر الإمبريالية تحاول شقّ المعسكر الاشتراكي وإعطاء الأولوية في إقامة العلاقات لهذا البلد أو ذاك. وهي تحاول أن تحذف من مجال العلاقات بين دول النظامين الاجتماعيين الدوليين موضوع البلدان النامية والعلاقات معها. في حين أنّ هذه البلدان تشغل مكانة مهمة في منظومة العلاقات الدولية وهي تعتبر عاملاً رئيسياً في تفاقم الوضع في العالم وزيادة المجابهة بين النظامين الدوليين. ولا شكّ في أنّ السبب في تفاقم أوضاع هذه البلدان هو الغرب الذي يقوّض بسياسة الاستعمار الجديد الأساس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه البلدان.

إنّ زرع النيوكولونيالية في العالم الثالث يتعارض مع مبادىء التعايش السّلمي لأنه يسعى لفرض أنظمة على هذه البلدان تسمح للإمبريالية باستغلالها وإبقائها في دائرة النظام الرأسمالي العالمي وإعاقة حلّ مشاكلها. في حين أنّ التعايش السلمي يفترض حقّ كل شعب في اختيار طريق تطوره وأشكال هذا التطور. إنّ إنكار هذا الحق قد أدّى في الماضي ويؤدي اليوم إلى تسميم الجوّ في المناطق المختلفة من العالم، ويزعزع نظام العلاقات الدولية وهو يشكّل دائماً تربة خصبة لتزايد خطر النزاعات الأقليمية.

إنّ الإمبرياليين ينظرون إلى العالم وكأنه مزرعة لهم ويحددون مناطق مصالحهم الحيوية. ولا شكّ في أن هذا يدفع سباق التسلح إلى الأمام لأنهم يراهنون على القوّة لفرض إرادتهم السياسية والاقتصادية ويشرّعون استغلال الشعوب الأخرى. إنّ هذا يقود، بدوره إلى انفجار ما يُسمّى بالنزاعات الأقليمية والحروب وينعكس بشكل سلبي على العلاقات الدولية ويُنهك البشرية بالحروب. وترى الأوساط الإمبريالية في هذه النزاعات الأقليمية احتياطاً دائماً للمناورة وللدعاية المعادية للسوفيات وللشيوعية.

ولا بدّ في هذا المجال من التوقّف عند مفهوم النزاعات الأقليمية لنشير إلى أنّ هذه الصفة تصلح لتمييز هذا النوع من النزاعات الذي يقع في أماكن محدّدة من العالم، عن تلك المجابهة المباشرة بين الحلفين الدوليين. فمن حيث المبدأ تمتاز هذه النزاعات بطابع دولي كون الدول الكبرى متورطة أو تتورّط فيها بهذا الشكل أو ذاك وتمتاز هذه النزاعات بالميل دائماً إلى الخروج عن أطر الحدود الأقليمية التي تنفجر ضمنها وبالتالي فهي مصدر حقيقي للخطر على السلام العالمي.

لقد عملت الولايات المتحدة على عرقلة تطور الحركات التحررية التي كانت تصفها بالشيوعية لمجرد أنها مدعومة بالاتحاد السوفياتي أو لأنها تتعارض مع مصالحها. وقد أرسلت جيوشها إلى كوريا الجنوبية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) تحت رعايـة الأمم المتحدة عندما دخلت قوات كوريا الشمالية إليها، وقد ساعد الاتحاد السوفيـاتي كـوريـا الشماليـة دون أن يـرسـل الاسلحة. وتدخّلت الولايات المتحدة في غواتيمالا عام ١٩٥٤ بشكل غير مباشر وفي عام ١٩٥٨ وعام ١٩٨٣ في لبنان بصورة مباشرة وقد تدخلت في شؤون كـوبا بشكل غير مباشر عام ١٩٦١ (خليج الخنازير) ومباشرة في أزمة الصواريخ عام ١٩٦١، وتدخّلت مباشرة في شؤون الدومينيكان عام ١٩٦٥ وفيتنام من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥، وفي أنغولا بصورة غير مباشرة منذ سنة ١٩٧٥، وفي غرينادا مباشرة سنة ١٩٨٣ وفي نيكاراغوا بصورة غير مباشرة منذ ١٩٨١ وضدّ ليبيا مباشرة عام ١٩٨٦.

في مثل هذه النزاعات كان الاتحاد الســوفيــاتي يتـدخّـل مبـاشرة أو بصورة غير مباشرة لدعم حركات التحرر. وقد برزت حالات خطر عديدة بين الدولتين من جراء هذه النزاعات تم تجاوزها نتيجة التقدير العقلاني لقادة البلدين لنتائج أيّ حرب يمكن أن تقع بينهما ـ أثناء الأزمة

الكوبية وأثناء حرب ڤيتنام، ثم برلين الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

إنّ حلّ النزاعـات الأقليميـة ينبغـي أن ينطلـق مـن الاعتراف بحق الشعوب في اختيار طريق تطوّرها وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية. ولا يعني ذلك نسف العلاقات القائمة بين الدول تاريخياً، كما أنّ هذا لا يبرّر نهب الاغنياء للفقراء.

إن الموقف من النزاعات الأقليمية ينبغي أن يأخذ بالاعتبار حالتين: الحالة الأولى وهي المتعلّقة بالنزاعات الاقليمية القائمة، وهي النزاعات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية وعلاقة الكيان الصهيوني بالعالم العربي، والنزاع المتعلّق بأفغانستان والنزاع على حدود نيكاراغوا وفي داخل باناما والنزاع العراقي الإيراني وغيرها من النزاعات المحلّية. أما الحالـة الثـانيـة فهـي المتعلّقة بإشعال نزاعات جديدة.

إن الموقف المتعلّق بالحالة الأولى ينبغي أن يتمحور حول تركيز جهود الدولتين العُظميين من اجل حلّ هذه النزاعات حلاً عادلاً. وبدون هذه الجهود يستحيل حلّها، بل إنّ تعقيدها هو المرجّح وما يترافق مع ذلك من تسميم مُناخ العلاقات الدولية. وينبغي أن يسبق ذلك قناعة واعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار طريق تطويرها والتخلّي عن تصوّر أن مثل هذه النزاعات يمكن أن تعطي فوائد معيّنة لأيّ طرف من الأطراف.

أمّا الموقف المتعلق بالحالة الثانية، فهو موقف مطلوب من الولايات المتحدة وحلفائها أشدّ ممّا هو مطلوب من الاتحاد السوفياتي وينبغي أن يتضمّن التزاماً صريحاً بعدم التدخل المباشر وغير المباشر بواسطة القوة العسكرية في شؤون الدول الأُخرى (وهذا هو المصدر الأساسي لاشعال مثل هذه النزاعات) وعدم تقديم الأسلحـة إلى الاطـراف المتنـازعـة أو

الطلب من أطراف حليفة أخرى القيام بذلك، وعدم إرسال جيوشها إلى هذا الطرف أو ذاك، وعدم تنظيم برامج عسكَرية لطرف من الأطراف تتجاوز المساعدة على الدفاع المشروع في حال التعرّض لغزو من الخارج.

ولا بدّ من أجل ذلك من أن تتخلّى الولايات المتحدة عن نظريتها التي تقول بحقها في التدخّل المباشر وغير المباشر بالقوة المسلحة لمنع وصول القوى اليسارية إلى السلطة ولمساعدة قوى الثورة المضادة بالاسلحة وغيرها من أجل إسقاط الأنظمة والحكومات اليسارية. إنّ هذا من شأنه أن يُلغي حاجة الاتحاد السوفياتي إلى التدخّل من أجل دعم مسلح مباشر لمواجهة قوى الثورة المضادّة.

وتؤدي هذه النزاعات إلى تنامي مخاطر انتشار السلاح النووي في بعض بلدان العالم الثالث. ومعروف أنّ مثل هـذه الاسلحـة تُصدّر أو تُنتـج بمساعدة الناتو. من هنا ينبغي أن يشمل نزع السلاح النووي من الدول الكبرى أيضاً من إسرائيل والباكستان وجنوبي أفريقيا وأيّ محلّ آخر في العالم. ومنع انتشاره في البلدان الأخرى.

ما هو الموقف من حركات التحرر المناضلة من أجل الاستقلال، في ضوء معالجة النزاعات الاقليمية؟ وما هو أثر العلاقة بين الاتحاد السوفياتي وأميركا في حركة التحرر؟

يكرر المسؤولون السوفيات أنّه لا يجوز في أيّ حال من الأحوال تأويل سعي الاتحاد السوفياتي إلى الحوار مع الولايات المتحدة بأنّه قد تخلّى عن التضامن مع نضال الشعوب التحرّري وأنّه قد تنازل عن مصالح البلدان النامية. فالاتحاد السوفياتي لن يقف مع تصدير الثورة ولن يمنعه ذلك من

الاستمرار في تقديم المساعدة إلى القوى الثورية التي تناضل من أجل تصفية القهر القومي والاجتماعي. وسوف يقف ضد تصدير الثورة المضادّة.

إن إمكانية تحوّل النزاع المحلّي إلى خطر على السلم العالمي تستدعي نظرة جديدة إلى العلاقات الدولية وتحديداً دقيقاً لأساليب النضال وإمكانيّات استخدامها. وتتطلّب هذه النظرة التخلّي عن الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية. غير أنّ ذلك لا يعني رفض الاعتراف بحقّ حركات التحرر في إمكانية استخدام كافّة الوسائل وأشكال النضال لضمان حقوقها المشروعة. وإنّ تنوّع النزاعات والمشاكل يجعل من الصعب بل المستحيل إلزام الشعوب بأشكال نضال معينة وبأساليب محدّدة لحلّ النزاعات المحلية. لكنّ الشعور بالمسؤولية ينبغي أن يتضاعف لدى الشعوب المناضلة ولدى الدول المتعاطفة معها ولدى الدول المتورّطة في النزاع. ويفترض ذلك تحديد المعيار الذي لا ينبغي أن يتجاوزه النضال المشروع من أجل حقّ الشعوب، إلى وضع يهدّد معه السلام العالمي.

الأمن الاقتصادي والايكولوجي

ويُعتبر الأمن الاقتصادي جزءاً من النظام الشامل للأمن الدولي، الذي يقترحه التفكير الجديد. ومن شأن تحقيقه أن يساعد على توفير جوّ دولي ملائم إلى اقصى حدّ لقضية السلام. ويتركّز البحث في هذا المجال على طابع استخدام العلاقات الدولية الاقتصادية، ومشكلة الديون في البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وتصفية الفقر والجوع في بلدان العالم الثالث، وحلّ مشكلة تأمين موارد الطاقة والخامات والأغذية وحماية

البيئة الطبيعية والغزو السلمي للمحيط العالمي واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ففـي مجال العلاقـات الاقتصـاديـة الدوليـة يقتضي التفكير الجديـد بالتخلّي عن كلّ المحاولات الرامية إلى استخدام هذه العلاقات بهدف الضغط والتدخّل في الشؤون الداخلية للدول.

وهو يطرح ضرورة حلّ مشكلة ديون البلدان النامية بصورة عادلة. لأن عجز الجزء الأكبر من سكان العالم عن تسديد الديون لحفنة من المرابين الذين يضغطون من أجل الحصول عليها يقوّض الأمل في تحقيق سلام عالمي شامل. وفي هذا السياق تبرز الضرورة الملحّة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد كخطوة مهمة على طريـق إعـادة بنـاء العلاقـات الاقتصادية الدولية بشكل جذري.

ولضمان الأمن الاقتصادي لا بدّ من إحلال مبدأ نزع السلاح من أجل التنمية محلّ مبدأ التسلح بدلاً من التنمية. وقد قامت الأمم المتحدة بجهود كبيرة في سبيل بلورة هذه المسألة وعلى الأخصّ عبر المؤتمر الواسع الذي عُقد خلال آب ـ أيلول من عام ١٩٨٧. ويقترح الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد عقد مؤتمر دولي لقضايا الأمن الاقتصادي.

ولا تقلّ خطراً على البشرية من سباق التسلح والحزب النووية مشكلة الطابع التدميري الإيكولوجي للتطور الصناعي العالمي المعاصر. علماً أن هاتين المشكلتين مترابطتان فيما بينهما. فسباق التسلح يبتلع تلك الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والمالية الضرورية جداً لإعادة إنتاج البيئة بعد ترميمه. ولنـذكّر أن النفقات الحربية السنوية تبلغ حوالي الترليون دولار

وهي تساوي خمسة أضعاف الحاجة إلى الإنفاق على حفظ البيئة وتساوي ضعفي الحاجة إلى إعادة إنتاج الطاقة من الموارد الطبيعية المستهلكة. وعلى سبيل المثال فإن خطة حفظ الغابات الاستوائية تحتاج إلى مليار دولار في السنة ويتطلب النضال ضد اتساع الصحراء ٤,٥ مليار دولار في السنة لمدة عشرين عاماً، وتحتاج عمليات وقاية المياه وتنقيتها إلى ٣٠ مليار دولار. وهذه الارقام تعادل ما ينفق خلال أيام معدودة على نفقات التسلح. وبالنتيجة يتضح أن البشرية تنتج يومياً آلات القتل والدمار وتخرّب البيئة المحيطة وتؤجّل معالجة استياء الطبيعة من التعامل الهمجي معها إلى وقت آخر وبذلك يجري التحضير المادي للكارثة الإيكولوجية.

إنّ حلّ هذه المشكلة يكون أكثر جذرية كلما كان سريعاً في التنفيذ من أجل استئصال السرطان قبل سريانه في الجسم كله. وهذا يتطلّب علاقة عقلانية خاصة تتناسب وحجم هذه المشكلة التي تتطلّب فعاليات عقلانية في السياستين الداخلية والخارجية وتعاوناً دولياً نشيطاً وفعالاً خاصة وأنّ احتياطي الوقت ليس كبيراً.

فبالإضافة إلى بعض المعطيات التي ذكرت أعلاه حول المخاطر الإيكولوجية نشير إلى أنّ المشاريع الصناعية والمحطات الكهربائية الحرارية خاصة تفرز سنوياً في الفضاء حوالي ١٩٠ مليون طن من ثاني أوكسيد الكبريت. وتزوّد الصناعة ووسائل النقل الهواء بحوالي ٥٠ مليون طن من أوكسيد الآزوت. والمعروف أنّ هذين النوعين من الإفرازات هما السبب الرئيسي في هبوط الأمطار الحامضية التي تُضرّ بالغابات وإلى تحميض مخزونات المياه وما يرافقه من هلاك للثروة السمكية، وتسرّع تأكسُد المعدات المعدنية وتخريب الآثار التاريخية وتقويض صحة الانسان.

ويهدّد اتساع الصحراء حوالي ٣٠ ٪ من سطح الكرة الأرضية أي ما يعادل ٤٥ مليون كلم٢ . وهو يسير بسرعة ٦ مليون هكتار في السنة ، حيث يتم بسرعة ٣ مليار هكتار تصفية الثروة الغاباتية في المنطقة الاستوائية التي تتضمّن ٥٠ ٪ من مختلف أنواع النباتات والحيوان .

ويخلق الانتاج في سياق تطوّره مشكلة جديدة هي مشكلة ضمان الأمن التكنولوجي . فالكوارث الحاصلة من خراب بعض الحلقات التكنولوجية تشكّل تهديداً كبيراً لأمن الانسان ويكفي ، على سبيل المثال ، ذكر الكوارث التي يمكن أن تنشأ في قاعدة المحطات الكهربائية المختلفة الأنواع (كارثة تشرنوبل) ، وفي المشاريع المتخصّصة في إنتاج الآلات والمواد الكيميائية والبيوتكنولوجية والنفطية . وقد تزايد في السنوات الأخيرة عدد هذه الكوارث مما يلزم إعادة النظر في آليات الرقابة والإدارة لضمان الأمان من هذه الكوارث .

إن تحوّل المشاكل الإيكولوجية المتفرّقة إلى خطر إيكولوجي عام يطرح ضرورة الانتقال من المعالجة الآنية الجزئية لهذه المشكلة أو تلك إلى ممارسة عالمية على أساس نظرية تطور إيكولوجي سليم يحلّ التناقض الناشيء ما بين التطور الاقتصادي والبيئة المحيطة .

وتزيد في المخاطر الإيكولوجية التجارة الدولية بالمنتوجات الكيميائية مثل المواد الكيميائية والأسمدة وغيرها ، التي تزيد في تلوّث البيئة والأوبئة والأمراض . ولعلّ أخطر ما في الأمر هو محاولة الدول الصناعية التخلّص من النفايات السامة عن طريق بيعها لعدد من البلدان النامية لمحاولة تصنيعها .

إن كل هذا يجعل من العمل الدولي المشترك لمعالجة هذه المشاكل مسألة ملحّة سواء في مجال، وضع أسس الإدارة الدولية لقضايا البيئة أو دراسة الأمن الإيكولوجي وأثره في تخفيف حدّة التوتّر الدولي والتخلّص من النزاعات الناشئة من الاستفادة من الثروات الطبيعية (الأنهار) ودراسة تأثير بعض أنواع الثروات الطبيعية في العلاقات الدولية ولذلك بات ملّحاً وضع الآليات الفعّالة التي تساعد على الاستخدام العقلاني لموارد الطبيعة كخير للبشرية جمعاء. ويمكن للأمم المتحدة ولأجهزتها المختلفة أن تلعب الدور الأساسي في هذا الميدان.

حقوق الانسان

وتكتسب مسألة حقوق الانسان على أعتاب القرن الواحد والعشرين أهمّية متزايدة في سياق التسابق بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين، حيث تسعى الدوائر الإمبريالية ـ وبهدف طمس الظلم والتعسّف اللذين يعاني منهما الانسان في النظام الرأسمالي ـ للمتاجرة بموضوع حقوق الانسان في البلدان الاشتراكية، مستفيدة من الثغرات والنواقص في دساتير هذه البلدان وفي ممارستها لموضوع حقوق الانسان.

إنّ حجم الحقوق والحريات التي ينعم بها الإنسان تتعلّق بالدرجة الأولى بالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم وبتأثير النظام السياسي وبمستوى الديمقراطية والتقاليد والمناخ الروحي وتطور الثقافة. كما يلعب النضال الطبقي للفئات الاجتماعية المختلفة وللحركات الديمقراطية في الأنظمة الاستغلالية دوراً هاماً في تحديد مستوى هذه الحقوق.

لقد أقرّت هيئة الأمم المتحدة منذ أربعين عاماً شرعة حقوق الإنسان. وبنظرة سريعة لما تحقّق في هذا المجال نرى أنّ القوى الديمقراطية والحركة العمالية تركّز اهتمام الرأي العام على النواقص والمشاكل في ضمان حقوق الانسان على المستويين المحلي والدولي وترفع مطالب واضحة لتطويرها. وأصبح الدفاع عن حقوق الانسان وحرّياته والاعتراف بها عنصراً مهماً في العلاقات الدولية وفي نشاطات الدول والمنظمات الدولية منذ الأربعينات وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد لعب في ذلك عاملان أساسيان يتمثّل العامل الأوّل في الدرس الذي قدّمته الحرب العالمية الثانية والذي يتلخّص في أنّ الظلم والتعسّف وخرق حقوق الانسان في ألمانيا الهتلرية والدول الحليفة هو الذي مهّد وأسّس لقيام الهتلرية بالعدوان على البشرية ولإرتكاب الجرائم بحقّها. أمّا العامل الثاني فهوضغط الحركة العمّالية والدولية التي فرضت إجراء إصلاحات ديمقراطية في الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقه من ظهور للقواعد الدولية في هذا المجال.

لقد تضمّن النظام الداخلي للأمم المتحدة موضوعات تطال حقوق الإنسان مباشرة تشير إلى عزم الدول الأعضاء على تخليص البشرية من ويلات الحرب وتعزيز الثقة في حقوق الانسان وقيم الفرد، وأنّ المنظمة مدعوّة إلى « تحقيق التعاون الدولي في توسيع الاحترام لحقوق الانسان وللحريات الأساسية لجميع العروق دون استثناء وتطويرها ». وقد ثبت هذا النظام الالتزام الدولي ـ الحقوقي لكلّ دولة في مجال التعاون لتوسيع احترام حقوق الانسان وحرياته وتطويرها وأوكل كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة القيام بنشاطات محدّدة في مجال الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته.

وهكذا وبموجب هذه الشرعة ـ التوجه التي لا تملك قوة الإلزام ـ أقرّ

في العالم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها والتصرّف الحرّ بخيراتها؛ وحق الإنسان في العمل وحقّه في الشروط العادلة والملائمة في العمل؛ وحقّه في تكوين النقابات والانضمام الحرّ إليها وحقّ النقابات في تكوين اتحاد لها وعقد المؤتمرات، والحقّ في الاضراب وفي الضمان الاجتماعي والصحي؛ والحق في مستوى كافٍ للحياة والتحرر من الجوع، والحق في المستوى اللائق في مجال العناية الصحية، والحقّ في التعليم والتزام الدول بتحقيق التعليم المجّاني تدريجياً، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية وفي استخدام مُنجزات التقدّم العلمي. كما أقرّت هذه الشرعة حقّ الانسان في الحياة ومنع التعذيب والاستعباد والعمل الإكراهي، والحق في الحرّية الشخصية وكلّ الحريات السياسية.

وقد شكّلت الأمم المتحدة لجنة خاصّة لمراقبة تنفيذ حقوق الانسان وحرياته في العالم. لكنّ عمل هذه اللجنة يسير ببطء كما تقوم منظمة العمل الدولية بنوع من هذه الرقابة. وقد أعلن مدير هذه المنظمة في خطابه أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ عن الهوة بين الإعلان عن حقوق الانسان والالتزام بها.

وعند الحديث عن حقوق الانسان ـ الاعتراف بها وتطبيقها ـ لا بدّ من التفريق في ذلك بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. وأساس الفرق هو في طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يجعل من كلّ الحقوق والواجبات في النظام الرأسمالي أداة لخدمة الرأسمال ولكنه لا يقدّم أيّة تنازلات في مجال الحقوق والحريات إلا تحت ضغط الحركات الديمقراطية والعمالية. معروفٌ أنّ نظرية حقوق الانسان البرجوازية تنطلق

من الحقوق « الطبيعية » للإنسان وترفض دينامية هذه الحقوق وتوسيعها. وهي تعترف بحقّ الانسان الفرد فتضخمها وتعارض بها حقوق الجماعة. ومع ذلك فإنّ ضغط الحركات الديمقراطية، وتأثير الثورة العلمية التقنية ومستوى تطور الثقافة في الغرب ثبّت حقوق الانسان في تشريعات هذه البلدان. وتغلب في هذه التشريعات الحرّيات السياسية والمدنية والتقليدية للفرد أما تنظيم الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية فهو لصالح الرأسمال وإن كان قد تمّ في هذا المجال تحقيق إنجازات مهمّة للكادحين.

لكنّ آلية ضمان هذه الحقوق والحريات في البلدان الرأسمالية تشكو من النواقص العديدة. وهي لا تهتم كفاية بالتنفيذ الإلزامي لهذه الحقوق. لكن ينبغي رؤية الواقع الموضوعي الفعلي الذي يشير إلى وجود حقوق فعلية ذات مضمون حقيقي للإنسان وللعامل في البلدان الرأسمالية المتطورة تطال غالبية المواطنين. ويُعتبر مضمون هذه الحقوق وحجمها رهناً بميزان القوى الداخلي فهي بالتالي لا تتمتع بطابع ثابت.

ففي الثمانينات حصل تغيّر حادّ في السياسة الاجتماعية لرأسمالية الدولة الاحتكارية ـ تحوّل من المناورة عبر التنازلات والضغط إلى سياسة الهجوم المفتوح على الطبقة العاملة. وتمثّل ذلك في محاولات ضرب الحقوق الاقتصادية الاجتماعية التي انتزعتها الطبقة العاملة في السّتينات والسبعينات، وتمثّلت في سياسة « التوفير القاسي » وفي « تجميدالأجور » وتقليص المخصّصات للحاجات الاجتماعية في مجال العناية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي، وفي الامتناع عن العمل للحدّ من البطالة وفي تحويل المؤسسات الحكومية إلى مؤسسات خاصّة وفي تقليص حقوق الكادحين وحريات العمال والنقابات. وقد نُفّذت هذه السياسة من قبل معظم الحكومات المحافظة في الغرب. ولم تكن موجّهة ضد الطبقة العاملة وحدها

بل ضدّ الحركة الديمقراطية كلّها. وشمل الهجوم تشديد التشريعات ضدّ الحركة العمالية وزيادة الملاحظات الادارية القضائية وزيادة العنف البوليسي وزيادة تعسّف الاحتكارات ضدّ النقابات وتوسيع الحملات الأيديولوجية ضدّها.

وقد أعطت الحكومة البريطانية الحقّ لنفسها في التدخل بشؤون انتخابات النقابات وقلّصت حقوقها السياسية، ومنعتها من الدعوة إلى الإضرابات المفاجئة التي لا يُقرّها العمال قبل أربعة أسابيع من موعدها. وتمنع حكومات أميركا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا القيام بأنواع معيّنة من الاضرابات وتقلّص حقّ الموظفين الحكوميين في المساهمة فيها. وتفرض بعض الحكومات غرامات مالية على المساهمة في الاضرابات «غير الشرعية» وتصل بعض الغرامات عن ساعة إضراب إلى أجرة يوم كامل في فرنسا.

ويشهد ما ذكر على أن الطبقات المالكة في البلدان الرأسمالية قد شنّت حملة استهدفت حقوق العاملين والنقابات. لكنّ هذه الأخيرة حصلت في بعض البلدان حيث الظروف أكثر ملاءمة، على منجزات تشريعية ديمقراطية في مجال الحريات والحقوق مثل فرنسا واليونان وأستراليا وإسبانيا. ولعلّ الاصلاح الذي قامت به الحكومة اليسارية الفرنسية عام ١٩٨٢ والذي وسعت بموجبه حقوق الكادحين والنقابات، أكثر الاصلاحات تقدمية في العالم الرأسمالي.

ويعكس هذا العرض التفاوت بين الاعتراف بحقوق الانسان المعترف بها وبين تطبيقها في الواقع وعلى الأخص في مجال الحقوق الاقتصادية الاجتماعية. ويبقى السبب الرئيسي في هذا التفاوت متجسّد في سياسة

الاحتكارات والشركات العابرة للقوميّات المعادية للعمال، هذه السياسة الساعية لقمع العمال والنقابات وإخضاعها لعلمية إعادة البناء التكنولوجية والتنظيمية. وهي لذلك لا تتورّع عن تسريح العمال وإجبار من يبقى في الانتاج على العمل في أسوأ الظروف، وتحاول التشهير بالقادة النقابيين وملاحقتهم وتصفيتهم جسدياً. وقد أشار تقرير الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في حزيران من عام ١٩٨٨ إلى أنه تمت خلال هذا العام تصفية ٣٥٠ نقابياً تصفية جسدية وأن ٧٥٠٠ نقابي قد أُلقي بهم في السجون في البلدان الرأسمالية وخاصّة في أميركا الجنوبية وجنوب أفريقيا. ويترافق ذلك مع تكوين أجهزة إدارية تمارس خرق حقوق الانسان بالإضافة إلى أعمال القمع البوليسي. ويُضعف ذلك الأجهزة الحقوقية والمحاكم والادوات القضائية التي تُعتبر، في الأساس، أداة لخدمة الرأسمال.

وتتعرّض حقوق الانسان، في مجال النشاط السياسي، لخروقات لا تقلّ فظاعة عن المجال الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في الدول التي تجري فيها الانقلابات الديكتاتورية كما حدث في تشيلي والسلفادرو والبرغواي وجنوب كوريا وجنوب أفريقيا. ولا تزال العنصرية سائدة في بعض الدول مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل وأميركا. ولم تَعُد المطالبة بتصفيتها مقتصرة على الشعوب المتضرّرة منها فحسب بل باتت مطلباً للرأي العام العالمي كلّه.

إنّ التحرّر من نير الاستغلال هو الشرط الرئيسي لضمان كلّ حقوق الانسان وحرّياته. وهذا لا يتمّ تحقيقه إلاّ في الاشتراكية. وعلى الدول الاشتراكية أن تقدّم المثال في هذا المجال. ولعلّ ما تقدّمه البريسترويكا اليوم مثال ساطع لكيفيّة تطوير حقوق الانسان وحرياته، وأشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

هل يمكن تجنب الكارثة؟

تلك هي مشاكل عصرنا التي تواجه البشرية في نهاية القرن العشرين. وتلك هي المخاطر التي تهدد الأمن الدولي وتعرّض البشرية للهلاك. وتلك هي النظرة الجديدة التي يقترحها التفكير الجديد لهذه المشاكل. فكيف يتحول هذا التفكير إلى قوة مادية، وكيف يتجسّد في الواقع، وما هي العوامل التي تساعد على تجسيده وبكلام آخر، ما هي إمكانية تحقيق سلام عالمي شامل في هذا العصر في ظلّ وجود الامبريالية؟ وهل تتوفّر فعلا إمكانية محاصرة الجوانب العدوانية في الامبريالية؟ وهل يمكن أن تتغير طبيعة الامبريالية ـ المنبع الأساسي لخطر الحرب ـ بشكل تلقائي؟ وبالتالي هل يمكنها التخلص من النزعة العسكرية وأن تستغني عن الاستعمار الجديد؟ وأين يكمن العامل الأساسي في التأثير في الامبريالية باتجاه النزعات السلمية؟

إن مسألة السّلم العالي في عصرنا هي رهن بالتوليفات التي تتّخذها جملة العلاقات الدولية بين الأجزاء المكوّنة لعالمنا ـ الامبريالية، الاشتراكية والبلدان النامية. وسيحدّد تفاعل هذه القوى في نهاية المطاف مصير العالم حرباً أو سلماً. وإذا كان منبع المصادر الرئيسية لمخاطر الحرب والنزاعات يكمن في طبيعة الامبريالية فإنّ التعايش السلمي وإقامة سلم شامل في العالم يتوقف على مدى قدرة الرأسمالية على التكيّف مع ظروف نظام عالمي عادل جديد ويتوقّف، بالتالي، على إمكانية محاصرة المظاهر العدوانية في الامبريالية ـ تصفية الروح العسكرية وتصفية الاستعمار الجديد ـ ولن تتحقّق هاتان المهمتان بشكل أوتوماتيكي. إذ لا بدّ من النضال من أجلها. وهناك قوى مؤهّلة في هذا العالم لتحقيقها إنّها الحركة

الديمقراطية والعمالية وجماهير البلدان النامية المستندة في نضالها إلى دعم المعسكر الاشتراكي الذي يلعب دور الحافز على النضال لإقامة السّلم العالمي.

ولعلّ السؤال المطروح عن إمكانيّات تطويق المظاهر العدوانية المولّدة للحروب في الإمبريالية هو من أصعب الاسئلة وأهمها، ولذا سيحتاج إلى وقت غير قليل لتوفّر الاجابة عنه. فالمسألة تتعلّق بظروف تصفية الروح العسكرية وإنتاج الاسلحة والمتاجرة بها. وهي تتعلّق بالتالي بإمكانيّة تحويل القطاعات المنتجة للأسلحة إلى إنتاج السلع ذات الاستخدام المدني، وتتعلّق أيضاً بمدى مقاومة القوى ذات المصلحة في استمرار الانتاج الحربي، وبالوظيفة التي تمارسها عسكرة الاقتصاد في تطوّر الامبريالية وبدورها في تخفيف حدة الأزمة العامة للرأسمالية أو تعميقها. إنّ هذه الاسئلة والمشاكل تطرح أمام الفكر النظري مهمّة بذل الجهد في بحثها واستخلاص الاستنتاجات الضرورية منها.

ولا أظن القول بأنّه لم تنشب حرب نووية بين الجبارين على الرغم من تفاقم المشاكل بينهما، كافياً للجزم بإمكانية وقوع هذه الحرب أو عدم وقوعها. فالعدوانية وخطر الحرب ظاهرتان مشتقّتان من جوهر الاحتكار الذي يشكّل الاساس الاقتصادي للامبريالية ويطمح إلى السيطرة والقمع وخنق كل من لا يخضع له.

وتطرح اليوم مسألة العلاقة بين الدولة والاحتكار، أيْ تحديد جانب الغلبة في رأسمالية الدولة الاحتكارية لكلّ من الطرفين ومدى التطابق والتمايز بينهما، كأساس للتفتيش عن إمكانية درء الحرب. فالمعروف أنّ

الدول هي التي تشنّ الحروب وتوقفها. وبالتالي فإنّ مدى تطابق الدولة والاحتكار أو تمايزهما يزيد أو يضعف الميل إلى شنّ الحروب.

إنّ الدولة والاحتكار ليسا شيئاً واحداً. ولعلّ الاستقلالية النسبيّة للبناء الفوقي، بما في ذلك الاستقلالية النسبيّة لمؤسسة الدولة، تمارس تأثيرها في رسم السياسة في اللحظات المصيرية. فكما أنّ باستطاعة الدولة أن تتجاهل مصلحة هذا الرأسمالي أو ذاك، هذا الاحتكار أو ذاك لمصلحة الطبقة كلها، فباستطاعتها أيضاً أن تنظر بعين أوسع إلى المسائل الوطنية والدولية. إنّ الدولة، وعلى الرغم من طابعها الطبقي وحفاظها على المصالح الطبقية الضيّقة تقوم في اللحظات التاريخية الحرجة والمصيرية - كما يقول أنجلس في «أصل العائلة والملكية الخاصة» - بمهمّة أكبر من مصالح الطبقات تتلخّص في الحفاظ على المجتمع من الاندثار. وبالتالي باستطاعة الدولة أن تسترشد في هذه اللحظات بالتوجّهات الوطنية وبالمصالح الطبقية الضيّقة. من هنا القول بأنّ الدولة والاحتكار ليسا شيئاً واحداً، وإلا لما كان هناك معنى لنضال الطبقة العاملة للتدخل في حياة الدولة السياسية. ومن هنا أيضاً فإنّ الامكانية الموضوعية لدفاع الدولة البرجوازية عن بعض المواقف في صالح الأمة كلّها، واستعداد جماهير الشعب الكادحة والديمقراطية لتفعيل مثل هذه المواقف يمكن أن يشكّل آلية تُعيق مطامع الرأسمال الاحتكاري في إشعال كارثة عالمية من منطلقات طبقيّة ضيّقة.

وتقدّم تجربة التعامل مع التناقضات القائمة بين المراكز الامبريالية الثلاثة حلّ هذه التناقضات أو تلطيفها بالطرق السلمية لا عن طريق الحرب على إمكانية لتجاوز العنف والدمار في تسوية العلاقات الدولية، وهذا دليل على إمكانية تغليب الجانب الدولتي العقلاني على المصلحة الاحتكارية الأنانية.

ويتطلب الحديث عن النزعة العسكرية وتناميها تحديد مقدار القطاع الاقتصادي ـ الذي ينتج الاسلحة وأدوات القتل والدمار كحافز اقتصادي مهمّ وحجمه. فهل بلغ هذا القطاع مقداراً بات معه الجزء الاساسي من الاقتصاد مبنياً عليه وبالتالي لا رجعة عن تطويره وزيادته حتى لا يقع البلد المعنّي واقتصاد الامبريالية في أزمات هو بغنى عنها؟ أم هو ما زال محدوداً فعلاً ويشكّل جزءاً قليلاً من القطاعات الاقتصادية يتأثر مباشرة بتقليص النزعة الحربية وإشعال الحروب عندما تعي الأطراف المتحاربة ذلك؟ أم أنّ هذه النزعة هي مجرّد أداة لتخفيف الطموحات العدوانية الامبريالية؟.

لا شكّ في أن النزعة العسكرية قد ترافقت مع تكوّن ما يُسمّى بالمجمّعات الحربية الصناعية، التي لا تقتصر على المشاريع المنتجة لآلات الدمار فحسب، بل تضمّ جملة العلاقات الاقتصادية مع مجموعة واسعة من المشاريع الاقتصادية الأُخرى التي تنتج سلعاً لحاجات هذه المجمّعات. لكن إذا ما استُثنِيَت المشاريع التي تنتج الأسلحة بالمعنى الحرفي للكلمة فإنّ باقي المشاريع تتمتّع بإمكانية التحول إلى مشاريع إنتاج سِلَع استهلاكية. وأكثر من ذلك فإنّ نموّ إنتاج هذه المجمّعات يرتبط بالأوضاع السياسية والدولية فينشّط عند تنامي خطر الحروب والنزاعات الاقليمية ويتباطأ عند انتهاء الحروب وعدا ذلك فإنّ تنشيط الانتاج العسكري يُستخدم لتصحيح الوضع الاقتصادي عامّة في مراحل الأزمات وبالتالي فإنّه يمكن من الناحية الاقتصادية الاعتقاد بأنّ الميل إلى تحويل القطاعات العسكرية إلى قطاعات مدنية قد يشقّ طريقه إذا ما ترافق بتحوّلات في التفكير السياسي. كما أن مصير النزوع إلى العسكرة أو اللاعسكرية يتقرّر ـ كما نعتقد ـ في المجال السياسي. من هنا يتراءى لنا

وجود احتياطات في داخل النظام الامبريالي ـ وأهمّها القوى الديمقراطية وأنصار السلم إضافة إلى الدور « الوطني العام » للدولة البرجوازية ـ يمكنها أن تعمل باتجاه تطويق الروح العدوانية وخطر اندلاع الحرب النووية. لكنّنا نؤكد طابع الميل لدى هذه الإمكانية لأنّ الحركة في هذا المجال ذات طابع اجتماعي، أي أنها تتمّ داخل المجتمعات، والقوانين لا تتحقق هنا مباشرة بل على شكل ميل أو نزعة، وبالتالي فإمكانيات الخطر وتأزّم الأوضاع الدولية متوفّرة هي الأخرى أيضاً.

إنّ إضعاف الروح العسكرية في الامبريالية وتقليص نفوذها يتوقفان إلى حدّ ما على نضال شعوب البلدان النامية الهادف إلى انتزاع السيادة في دولها وتقرير مصيرها بنفسها، وما يترتب على ذلك من تصفية تركة الماضي الاستعماري ووضع حدّ للنهب المتواصل لثرواتها. وهي بذلك تناضل من أجل توطيد دعائم السلم بالعالم. لكنّ الصعوبات ما تزال كبيرة على هذا الطريق.

صحيح أن الاستعمار القديم قد انهار وولّى إلى غير رجعة، وقلّص إمكانيات التدخل العسكري المباشر من قِبَل الامبريالية في « العالم الثالث » لكن أساليب التدخل العسكري ما زالت تستخدم مباشرة وغير مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه البلدان. وأمثلة التدخل في غرينادا ونيكاراغوا وباناما وليبيا وأفغانستان ولبنان، وعبر إسرائيل في الشرق العربي، وعبر جنوبي أفريقيا في أفريقيا وفي أفغانستان ما زالت ماثلة للعيان. ومع أنّ هذه البلدان قد انتزعت استقلالها السياسي، إلاّ أنّها ـ ونتيجة لبقائها في دائرة النظام الرأسمالي العالمي ـ دخلت نظام استعمار جديد له الطابع الاقتصادي الذي يتحقّق عبر شبكة الشركات ما فوق القومية التي تمارس

النهب بأساليب جديدة. ومن جرّاء ذلك برز في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي نزاع حادّ بين مجموعتي الدول لا تستطيع الدول النامية تحمّل الخسارة من نتيجته وهي مضطرة إلى النضال بمختلف الأشكال من أجل حلّه لصالحها.

فهل تعي الدوائر الحاكمة في الدول الامبريالية هذا الواقع؟ وهل باستطاعتها تحمّل تغيير جذري في التقسيم الدولي للعمل يعطي البلدان النامية مواقع نوعية تخرجها من إطار إنتاج الخامات ومن موقع الشريك الضعيف إلى موقع الشريك المتكافىء؟ وهل يؤدّي ذلك إلى خروج هذه الدول في المدى المنظور من دائرة العلاقات الرأسمالية العالمية؟

يبدو لي أنه في جوّ الانفراج الدولي وتحقيق نجاحات أوّلية في مجال نزع السلاح، قد تتقلّص إلى حدود بعيدة إمكانيات التدخّل العسكري المباشر من قبل الدوائر الامبريالية. لكنّ تقليص إنتاج الاسلحة وما سيتركه من تغييرات في بنية الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، في ظل الأزمة العامة، وضعف إمكانية المناورة الاجتماعية في الداخل، والتغيّرات الحاصلة نتيجة الثورة التقنية العلمية وما يرافقها من تحرير للأيدي العاملة وإحلال الانساني الآليّ مكانها وما يترافق معها من تقليص لتحويل المصانع ذات الحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة إلى العالم الثالث، ومحدوديّة القدرة لدى دول المعسكر الاشتراكي لكي تحلّ محلّ الدول الامبريالية في تسريع تطور بلدان العالم الثالث، وتخلّف البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووجود القوى المتحالفة مباشرة مع الدوائر الامبريالية في هذه البلدان ـ إنّ كلّ هذا من شأنه أن يعزز تمسّك الدول الامبريالية بأساليب التعاطي مع شعوب «العالم الثالث» ـ أسلوب الاستعمار الجديد وإبقاء هذه الدول مسرحا للنهب بُغية تخفيف حدّة الأزمة العامة للرأسمالية سواء بوجهها

الأساسي ـ منع تساقط الحلقات من هذا النظام والاحتفاظ بالبلدان النامية في إطاره ـ أو بالأوجه الأخرى المتمثلة بامتصاص الأرباح عبر التجارة غير المتكافئة وعبر التوظيفات في البلدان النامية من أجل الحفاظ على المستوى المعاشي في الدول الامبريالية دون أن يؤثر ذلك في معدّل الربح وكتلته.

إن مثل هذا التوقع الذي نتمنى أن لا يصحّ، يتطلّب من شعوب «العالم الثالث» نضالا دؤوبا من أجل كسر هذا الواقع. وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الرابع من هذا الكتاب. إلاّ أنه يتطلّب أيضاً موقفاً مسؤولاً من المعسكر الاشتراكي يدفع باتجاه تخليص هذه البلدان من سلاسل الاستعمار الجديد، وهو، بالتالي، يدفع باتجاه إخماد بُؤر توتّر إضافية تهدد السلم العالمي، لأن السياسة الامبريالية الممارسة في هذه البلدان تشكّل المصدر الأساسي للنزاعات الأقليمية.

وعلى الرغم من أن التطور الداخلي في البلدان الرأسمالية المتطورة وفي البلدان النامية هو الذي ينبغي أن يعزز أو يمكن أن يعرقل النزعات السلمية، فلا تعتبر الطاقة المتوفّرة في هذه البلدان والدافعة باتجاه التطور السلمي للحضارة كافية لكي يصبح هذا المسار عديم الارتداد. ولذا فهي بحاجة إلى حافز لكي ترسم البداية في إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس إنسانية. ومثل هذا الحافز يتمثّل في المنظومة الاشتراكية.

فقد تمكّنت الاشتراكية من بناء القاعدة المادية للتصدي للامبريالية. وعندما اكتشفت أنّ التكافؤ العسكري ذاته لا يمكن أن يشكّل ضمانة للسلم ولا للأمن الذاتي قدّمت الاقتراحات والمبادرات لكسر سباق التسلح وخطر الكارثة النووية. وتطلّب ذلك من الاشتراكية تغلباً على صعوباتها

الاقتصادية والداخلية فكانت البرستروكيا الجارية حالياً في الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية الهادفة إلى تسريع التطور الاقتصادي الاجتماعي لكي تمارس الاشتراكية تأثيرها في الوضع الدولي عبر سياستها الاقتصادية؛ لأنّ النجاح في هذا المجال يشكّل التأثير السياسي للنجاح على الصعيد الدولي. ويشكل التأثير السياسي للاشتراكية في مسار الأحداث الدولية عبر التفكير السياسي الجديد رديفاً لقوة المثال الذي تقدّمه الاشتراكية في الممارسة العلمية. وفي هذا المجال تندرج المبادرات والتعهدات السوفياتية: من تقليص للأسلحة والقوات المسلحة إلى معالجة النزاعات الاقليمية سياسياً. إنّ هذا لا يعني، بأيّ شكل، تقديم تنازلات وحيدة الجانب من قبل الاتحاد السوفياتي تؤدّي إلى اختلال أمنه. لكنّ هذه الممارسة السياسية من قبل الاتحاد السوفياتي تصعّب على الغرب الوقوف مواقف قديمة تجاه مبادراته المسؤولة الهادفة إلى الحفاظ على السلم العالمي.

إن الاشتراكية تحاول ـ على أعتاب القرن الواحد والعشرين ـ أن توقظ قوى الحفاظ على البشرية وتحفز عمليات التغيير الإيجابية باتجاه إقامة السلم الثابت وتقديم البرنامج العملي لبلوغ هذا الهدف.

إنّ مهمة درء الحرب هي الأكثر إلحاحاً في عصرنا. وعلى حلّها ينبغي أن تنصبّ كلّ الجهود. وينبغي أن ينعكس النجاح في العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية على إيقاف سباق التسلح، وأن ينعكس النجاح في العلاقات بين الدول الامبريالية والبلدان النامية على إيقاف سياسة القمع تجاه البلدان النامية ووضع حدّ للتبادل اللامتكافىء.

إنّ التفكير السياسي الجديد يشقّ طريقه في العالم ويترك أثره الواسع في

جميع القوى والفئات السياسية. وباتت المبادرات السوفياتية محطّ أنظار العالم أجمع. ولعلّ إعلان دلهي الذي صدر خلال زيارة غورباتشوف للهند في تشرين الثاني من عام ١٩٨٦ والتوقيع على مبادئه العشرة، كانا ردة الفعل الأولى المتجاوبة مع هذا النهج الجديد. وقد نصّ هذا الاعلان على ضرورة تحويل التعايش السلمي إلى قاعدة عامّة في العلاقات الدولية والاعتراف بأنّ الحياة البشرية هي أعلى قيمة، واعتماد اللاعنف أساساً لحياة المجتمع البشري، وإحلال التفاهم المتبادل والثقة محلّ الذعر والريبة والاعتراف بحقّ كلّ دولة في الاستقلال السياسي والاقتصادي واحترام هذا الحقّ، وتوجيه الموارد المخصّصة للتسلّح إلى تأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتوظيف كلّ القطاعات لخدمة الانسان وإحلال الأمن الشامل محلّ توازن الرعب.

وعلى هذا الأساس قدّم راجيف غاندي، في حزيران من عام ١٩٨٨ في دورة الأمم المتحدة، إقتراحه نزع السلاح تحت عنوان «خطّة عمل لإقامة نظام عالمي في ظلّ العالم اللانووي واللاعنفي»، تلحظ تصفية السلاح النووي حتى العام ٢٠١٠، وتوسيع التعاون الدولي في الفضاء، وعقد اتفاقية دولية تدين التهديد بالسلاح النووي واستعماله، وتسحب الجيوش من أراضي الغير.

كما أن اللقاءات التي تمّت بين ميخائيل غورباتشوف والرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان والتي تُوِّجت بمعاهدة تصفية الصواريخ ذات المدى المتوسط والقصير، تجسيد حيّ للتفكير السياسي الجديد.

إن هذه الاتفاقية التي وُقِّعت في كانون الأول من عام ١٩٨٧ تُعتبر الخطوة الأولى وخطوة فعلية على طريق بناء عالم آمن. يتمّ بموجبها تدمير

فئتين من الصواريخ النووية لأنّها خطـرة على البشريـة وبموجبهـا يُلغـى السلاح النووي من أراضي تسع دول ويجري إقرار بواقعية بناء العالم الآمن الخالي من السلاح وإمكانيته.

وبدأ الطرفان بعد توقيع الاتفاقية بالحوار في مسائل مرتبطة بإعداد الاتفاق لتقليص ٥٠ ٪ من الاسلحـة الستراتيجيـة الهجـوميـة. وقـدّر غورباتشوف هذا الحدث بأنه «حدث تاريخي في طموح البشر إلى إقامة عالم خال من الحروب»

وقد تطلّب مثل هذا التوقيع حكمة سياسية وضبط نفس ومرونة لكي تسيطر الإيجابية في السير إلى الأمام باتجاه السّلم. وأبدى الطرفان استعداداً لمراعاة مصالح بعضها البعض ولإيجاد مساومة مقبولة. وأكدت الولايات المتحدة خلال توقيع الاتفاقية متابعة المحادثات لصياغة التدابير العمليّة الموجّهة إلى إيقاف سباق التسلح وتقليص الأسلحة الهجومية الستراتيجية وتعزيز الاستقرار الستراتيجي. وأكّد الطرفان في هذا اللقاء عدم السماح بإشعال حرب نووية وأن البلدين مدعوّان إلى بناء علاقاتهما على هذا الأساس والتزما التأثير لمنع انتشار السلاح النووي وعزمهما على صياغة معاهدة دولية فعّالة لمنع إنتاج السلاح الكيميائي وتصفيته.

ولا شـك في أنّـه ينتشر لـدى الدوائـر الحاكمـة في الغـرب إدراك لضرورات العصر النووي الملحّة ـ ضرورة مراعاة وقائع العصر النووي من أجل البقاء ـ وفهم بأنّ النزعة العسكرية والاستعمار الجديد والرهان على القوة في العلاقات الدولية تقوّض في نهاية المطاف فرصة البقاء أمام هذه الدوائر ذاتها. لكنّ الاعتماد على هذا الإدراك وحده أمر غير كاف.

فهذه الدوائر لن تُسلِّم مواقعها بسهولة لأنّ المسألة تتعلّق بمصيرها كنظام سياسي.

ومن المعالم الواضحة على انتشار التفكير السياسي الجديد تلك الملامح لحلّ جملة من النزاعات الاقليمية على أساس تحسين المناخ الدولي: في ناميبيا، وأفغانستان، والحرب العراقية الايرانية، وإمكانية تسوية الوضع في كمبوديا.

وعلى العموم تتكوّن الآن في العالم حركة جديدة واسعة جداً وغير متجانسة وقوية هي الحركة من أجل بقاء البشرية. ومن أحد مظاهر هذه الحركة المؤتمر الذي عُقد في موسكو ١٩٨٧ تحت عنوان «من أجل خلود البشرية». ويندرج هنا ظهور حركة العلماء من أجل تفادي الخطر النووي وفي النضال، الذي يخوضه الاختصاصيون الأكفاء من أطبّاء علماء البيئة ورجال الثقافة والفن ونشوء مختلف الروابط والاتحادات المناهضة للسلاح النووي.

إن أعداء السلم والتقدم والحضارة هم القوى ذاتها. ولأنّ مستوى الوعي لم يبلغ بعدُ الحدّ الذي يجنّد كلّ طاقات البشرية للدفاع عن مصيرها وفرض السلم بقوة هذا الوعي، ولم تتوفر بعدُ القوى التي يمكن أن تشكلّ عامل لجم لعدوانية الامبريالية وتعطيل لها تبرز الضرورة لتوحيد كلّ الجهود والطاقات والقوى بكلّ الأشكال والوسائل والأدوات من أجل خلق هذه الحالة النوعية الجديدة في عالمنا التي يمكن للسّلم في ظلّها أن يتوفر وللامبريالية أن ترتدع.

إن السياسة السوفياتية ـ سياسة التعايش السلمي ـ هي النموذج الذي

تتمحور حوله حركة السلم قد أثبتت أنّها قادرة على فرض التنازلات على الادارة الاميركية.

وأخيراً تجدر الاشارة إلى أنّ التفكير السياسي الجديد ليس أمراً جاهزاً وثابتاً، بل إنّه تفكير متطور يفترض القدرة على استيعاب ظواهر العصر الجديده وإدراكها والبحث عن حلول لها وهو منهاجية للعمل على صعيد العلاقات الدولية.



الفصل الرابع

مشاكل «العالم الثالث» في ضوء البريسترويكا

لقد بات شبه المؤكد أن البشرية لن تستطيع التخلص من التقرّح الذي أصابها عبر تطورها الطويل دون معالجة المشاكل المستفحلة في بلدان ما يسمّى بـ « العالم الثالث ». فهي وإن تمكنت ـ على مستوى النظامين الاجتماعيين: الاشتراكي والرأسمالي المتمثل بالدول الامبريالية المتطورة ـ من أن تخفف من حدة التوتر بين هذه الدول وأن تحقق نجاحات معنية في مجال نزع السلاح ودرء خطر الحرب النووية، فإنها لن تنعم بسلم حقيقي ما لم تخلق الظروف الدولية الملائمة التي تسمح لشعوب البلدان النامية بتجاوز تخلفها الموروث من عهود الاستعمار البغيض، وبالتالي، بتصفية المجاعة والفقر والأمراض والأوبئة، ومساعدتها على سلوك طريق التطور والاستفادة من منجزات العلم والتقنية العصريين، وتصفية بؤر التوتر في مناطق العالم المختلفة، ووضع حدّ لسباق التسلح.

وتطرح التغيرات الحاصلة في العالم اليوم ـ تحت ضغط وقائع العصر النووي الراهن، وتأثير النظرة الجديدة لقضايا هذا العالم المطروحة من قبل البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وضغط نضالات شعوب هذه البلدان ـ ضرورة إعادة التفكير في قضايا تلك البلدان وفي أساليب إخراجها من الواقع الذي تعيشه وطرقها.

فهذه البلدان تمكنت خلال العقدين أو الثلاثة الماضية من أن تنتزع استقلالها السياسي وأن تقضي على النظام الاستعماري قضاء مبرماً وأن تجري تغيرات ليست بسيطة في طبيعة العلاقة بينها وبين المركز الرأسمالي. فقد مرت سنوات السبعينات تحت عنوان أزمة الطاقة والخامات والأسعار المرتفعة لمواد الطاقة والخامات، وانتشر في هذه البلدان موجة تأميم العديد من الشركات التابعة للشركات ما فوق القومية، وسمحت عائدات النفط والقروض القادمة من البلدان المتطورة للبلدان النامية بتحقيق بعض المشاريع الاقتصادية الكبيرة وتسريع تطورها الاقتصادي؛ وظهرت مجموعة البلدان الصناعية الجديدة التي ارتكز تطورها الاقتصادي على تصدير سلعها إلى الغرب، واشتدت في كل العالم الثالث الحملة لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد حققت الدول المسماة ببلدان التوجه الاشتراكي بعض النجاح. وللوهلة الأولى تتراءى إمكانية انفتاح الامكانيات أمام هذه البلدان وأمام العالم أجمع لحل معضلة عالمية شاملة هي تصفية تخلّف البلدان النامية التي تستوعب نصف سكان العالم.

غير أنّ النصف الأوّل من الثمانينات وضع حداً لذاك التفاؤل الذي راود الكثيرين، إذ تقلصت عائدات النفط من جراء انخفاض السعر العالمي، وتفاقمت أزمة الديون التي تقلّص بنتيجتها تدفق الأموال الغربية على البلدان النامية مما انعكس بشكل مَرَضي على اقتصاد هذه البلدان. وشهدت مناطق عديدة من هذا العالم تفاقم النزاعات الاقليمية التي التهمت موارد ضخمة من احتياطي تطور شعوبها. وانخفض، من ناحية اخرى، الاستقرار السياسي في هذه البلدان مما انعكس ارتفاعاً في نفقات التسلح حيث ارتفعت من ٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٨٪ في أواسط

الثمانينات. وهذا ما قلّص إمكانيـاتها المتـواضعـة للنمـو الاقتصـادي. وشهدت النزاعات بين هذه البلدان مخاطـر حقيقيـة بـاستخـدام السلاح النووي. ونتيجة لهذا وغيره من الأسباب اشتّـدت تبعيـة هـذه البلـدان للدول الامبريالية.

إن هذا كله يطرح من جديد وبجدّة أكبر موضوع حق هذه البلدان في اختيار طريق تطورها وفقاً لمعطياتها وإمكـانيـاتها وخيـار شعـوبها. والاعتراف بهذا الحق مطلوب من المعسكر الامبريالي قبل غيره. فهو ـ عدا التضليل الأيديولوجي الذي يمارسه في هذه البلدان، والهادف إلى ابقائها في فلك النظام الرأسمالي العالمي ـ يمنـع هـذه البلـدان عمليـاً مـن الانفلات من دائرة استغلال آلية الاستعمار الجديد لها وتأثيرها فيها، معرقلاً بذلك وتائر تصفية التخلف في هذه البلدان ومعقداً مشاكلها أكثر فأكثر.

إن أفق تطور هذه البلدان هو الاشتراكية لأنها النظام الوحيد القادر على تصفية مخلفات الماضي وحلّ تناقضات التطور الرأسمالي، والقادر على توفير إمكانيات التطور الشامل لكل جـوانـب الحيـاة الماديـة والروحيـة للمجتمع، وتوفير عدالة اجتماعية حقيقية. لكن الغالبية العظمى من هذه البلدان تفتقر إلى المقدمات الضرورية لبناء مجتمع اشتراكي. وهي قد بدأت فعلاً مسار التطور الرأسمالي وبعضها قطع شوطاً بعيداً منه. لذلك بات على القوى الثورية الطليعية في هذه البلدان التي ساهمت بفعالية في عملية التحرر الوطني أن تدرس بعمق وشمولية وموضوعية الواقع الحالي لهذه البلدان، وأن تكتشف القانونيات الفاعلة فيها والظواهر الجديدة النابعة من خصوصياتها وأن تضع بالتالي النظرية العلمية الضرورية لتطوير بلدانها وخلق المقدمات من أجل بناء المجتمع الاشتراكي.

إنّ هذا يطرح، من دون شك، تلك المقاربات الماركسية ـ اللينينية لأوضاع تطور البلدان المتحررة من نير الاستعمار وآفاقه، وأخص بالذكر نظرية التطور اللارأسمالي أو التوجه الاشتراكي التي صاغتها مجموعة من العلماء في البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي بشكل خاص، كأساس نظري لعملية البناء الثوري للشروط الانتاجية ـ المادية والاقتصادية ـ الاجتماعية لانتقال البلدان المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً إلى الاشتراكية من دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي. وبات معروفاً أنّ مجموعة من البلدان شرعت منذ عقدين أو أكثر في تطبيق هذه النظرية، والتزمت بها قوى سياسية عديدة في بلدان مختلفة من العالم الثالث. ولا شك في أنّه قد تمّ بلوغ منجزات معيّنة في هذا المجال، لكنّ الأهداف الأساسية التي تتوخاها النظرية بقيت بعيدة عن المنال.

ووفقاً لهذه النظرية فإنّ عملية التطور اللارأسمالي هي مرحلة انتقال من العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية دون المرور بمرحلة الرأسمالية المتطورة، وهي مرحلة تطور الثورة التحررية الوطنية في تلك البلدان التي لم تنضج فيها بَعد الشروط لديكتاتورية البروليتاريا إلى ثورة اشتراكية.

أما مضمون هذه المرحلة فيتلخص في إجراء التحولات الثورية لكل جوانب الحياة الاجتماعية آخذين بالاعتبار الأفق الاشتراكي الذي يتحقق بقيادة الجبهة الوطنية للقوى الديمقراطية ـ الثورية التقدمية، التي تلتزم بمواقف العداء للامبريالية والتحالف مع المنظومة الاشتراكية العالمية.

أما في المجال السياسي فيجري توحيد قوى التقدم والديمقراطية. ويتمّ اجتذاب الجماهير الكادحة بشكل واسع للمساهمة في إدارة الدولة. ويتمّ في

بعض البلدان إنشاء أحـزاب ديمقـراطيـة شعبيـة تسترشـد في نشـاطهـا بالماركسية ـ اللينينية.

وتتجه المشاريع والتدابير الاقتصادية إلى كسر العلاقات الاقطاعية وتصفية سيطرة الرأسمال الأجنبي وبناء قطاع الدولة مع الميل إلى تحويله في المستقبل إلى عنصر من عناصر النمط الاشتراكي، وتحقيق سياسة التصنيع ومع اتساع الثورة وتعمقها يصبح طابع التحولات أكثر جذرية.

ولا يمكن للتطور اللارأسمالي أن يتمّ بشكل مستقل بل إنّه يتأمن بنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والحركة الديمقراطية.

وتولي السلطة الدولة دوراً مهماً في تصفية العلاقات الانتاجية القديمة وتقليص العلاقات الرأسمالية بإقامة قطاع الدولة في الاقتصاد. وإذا كان تحالف القوى الثورية ـ الديمقراطية يشكّـل الأسـاس السيـاسي للتطـور اللارأسمالي فإنّ قطاع الدولة يشكّل الأساس الاقتصادي الذي يحمل على عاتقه العبء الأساسي في إعادة بناء الاقتصاد. حيث أنّه يخلق المقدمات الملائمة لاستخـدام التجـربـة المتراكمـة في البلـدان التي حققـت البنـاء الاشتراكي وخاصة في مجال التخطيط والتصنيع والتعاون وتنظم المساهمة النشيطة للكادحين في إدارة الاقتصاد.

ويعتبر نظام الديمقراطيـة الواسعـة جـزءاً مكـونـاً مهماً مـن التطـور اللارأسمالي. ذلك أن تحقيق التحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة ممكن فقط في ظل المساهمة النشيطة للجماهير الكادحة. وعلى أساس الديمقراطية يتوسع نشاط الأحزاب والمنظمات الاجتماعية المعبّرة عن مصالح الشعب، وينشط عمل النقابات ومساهمة النساء والشباب في العمل السياسي.

لكنّ إمكانية التطور بالطريق الرأسمالي تبقى قائمة لفترة من الزمن بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية. ففي أية تربة نشأت هذه النظرية؟

لقد استند واضعو هذه النظرية إلى مجموعة عناصر أساسية: الأول هو إرجاع النظرية ذاتها إلى كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية. أما العنصر الثاني فهو دخول هذه النظرية حيّز التنفيذ في الجمهوريات الآسيوية الداخلة الآن في بنية الاتحاد السوفياتي وبعض أقاليم روسيا. والعنصر الثالث هو كره شعوب البلدان النامية للامبريالية والاستعمار وبالتالي للرأسمالية وطموحها إلى سلوك طريق أكثر إنسانية وعدالة من النظام الرأسمالي. أما العنصر الرابع فهو الأزمة العامة للرأسمالية وما ولّدته من انطباع عن انهيار أكيد وسريع لهذا النظام وانسداد أفق تطور البلدان النامية بهذا الطريق. والعنصر الخامس هو الثقة في قدرة المنظومة الاشتراكية على لعب دور العامل الخارجي المساعد والمسرع للتطور اللارأسمالي في هذه البلدان.

نود الإشارة بادىء ذي بدء إلى أن ماركس وإنجلس ولينين لم يصوغوا نظرية في التطور اللارأسمالي، بل إنهم وضعوا فرضيات فقط لإمكانية تحرك البلدان المتخلفة وإمكانية تقويم طريق هذه البلدان نحو الاشتراكية دون المرور بالرأسمالية؛ وهي فرضيات كانت تحتاج، حسب أقوالهم، إلى البرهنة والتحويل إلى نظرية. وهذا يعني أنهم لم يعالجوا هذه المشكلة. ويقول إنجلس في هذا الصدد: إنّه بخصوص «الأطوار الاجتماعية والسياسية التي ستقطعها هذه البلدان قبل أن تصل إلى التنظيم الاشتراكي، نستطيع، حسب تقديري، أن نضع بعض الفرضيات البسيطة فقط»[1].

---

(١) ماركس. ك، إنجلس. ف، المؤلفات، مجلد ٣٥، ص ٢٩٨ (بالروسية).

وقال لينين كلاما قريبا من فكرة إنجلس في المؤتمر الثاني للكومنترن: «ينبغي على الأممية الشيوعية أن تقرّ وتعلل، نظرياً، تلك الموضوعة التي مفادها أنه باستطاعة البلدان المتخلفة وبمساعدة بروليتاريا البلدان الطليعية الانتقال الى النظام السوفياتي وعبر بعض درجات التطور الى الشيوعية، دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالية أما ما هي الوسائل الضرورية لذلك فإنّه يستحيل الإشارة مسبقاً، وستقول التجربة ذلك لنا»[١].

وفي كتابه عن المسألة الاجتماعية في روسيا يُشير إنجلس إلى أنّ البلدان المتخلفة تستطيع أن تسير في طريق التطور اللارأسمالي كعملية تطور مختصرة عندما يتمّ في البلدان المتطورة التي بلغت الازدهار تجاوز النظام الرأسمالي. وعندما ترى البلدان الأخرى في هذا المثال كيف يتمّ ذلك وكيف يتم وضع القوى المنتجة للصناعة المعاصرة كملكية اجتماعية في خدمة المجتمع كله»[٢].

ورأى لينين أن البروليتاريا في البلدان الطليعية يمكنها، بل وينبغي عليها أن تساعد الجماهير الكادحة الأخرى على الخروج من المرحلة الراهنة، عندما تمدّ البروليتاريا المنتصرة في الجمهوريات السوفياتية يدها هذه الجماهير وعندما سيكون باستطاعتها أن تقدم المساعدة إليها[٣]. بعد هذا الايضاح لموقف كلاسيكي الماركسية ـ اللينينية يطرح منطقياً السؤال

---

(١) لينين. ف.إ. المؤلفات الكاملة مجلد ٤١، ص٢٤٦.
(٢) ماركس. ك، إنجلس. ف، المؤلفات، مجلد ٢٢، ص ٤٤٦.
(٣) لينين. ف.إ. المؤلفات الكاملة، مجلد ٤١، ص ٢٤٥.

التالي: هل جرى تعليل هذه الفرضيات وبرهنتها وتحويلها إلى نظرية في تطور البلدان المتخلفة؟ بعض الآراء يقول بأن هذه النظرية قد وُضعت وطُبقت في عدد من بلدان العالم، والبعض الآخر يقول بأنه قد جرى فقط إدخال الطوباوية والوهم الاجتماعي إلى فرضيات مؤسسي الماركسية ـ اللينينية. وفي تقديري أنه جرت محاولات لتضخيم بعض العناصر النظرية ورفعها إلى مصاف النظرية وفُرضت تعسّفياً على هذه البلدان. وهذا ما سنحاول الإشارة إليه. لكن نكتفي هنا، وفي سياق الحديث عن مؤسسي الماركسية، بالقول إن الالتجاء إليهم والاعتماد على أعمالهم التي كتبت في ظروف مختلفة تماماً عن الواقع الملموس الحالي في البلدان النامية يتناقضان مع المهمة العلمية المطروحة أمام الماركسيين ـ اللينينيين ـ وهو تحليل الواقع بملموسيته واستنباط نظريته لا أن تحمّل المراجع مدلولات أكثر مما تحمل.

لقد برزت هذه النظرية في فترة تتميّز بنهوض حركات التحرر وتصفية النظام الكولونيالي واحتدام الصراع بين المعسكرين. وكان الهدف في هذا الوقت هو توحيد القوى المعادية للامبريالية لصالح تعزيز السلم ضد النزعة العسكرية وتصفية بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد وخلق ظروف تطور مستقل لهذه البلدان. وقد لعب التحالف مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية دوراً كبيراً في ذلك. وخلق ذلك جواً لدى بعض المنظّرين جعلهم يوسّعون حدود هذا التحالف وترجموا ذلك بصياغة نظرية التطور اللارأسمالي لهذه الشعوب المتعاطفة مع الاشتراكية والمتصادمة مع الامبريالية والرأسمالية. إلاّ أنّ النظرية لم تتكيف مع الظروف الجديدة لهذه البلدان بعد مرور سنوات عديدة على نيلها استقلالها وبروز مشاكل جديدة ناجمة عن قانونيات التطور المستقل لهذه البلدان، وبالرغم من انحسار ذلك الحماس الذي رافقه، فما زالت تصور هذه

البلدان – وبالجملة – على أنها كتلة من العمل الثوري الذي لا يخمد. وكأن القوى التي تحالفت في سبيل انتزاع الاستقلال السياسي ما زالت هي نفسها في المرحلة الجديدة من التطور.

ولا بد في هذا السياق من التوقف عند بعض المسائل لطرحها، على الأقل لأن معالجتها تحتاج إلى عمل مستقل وشامل.

إنّ هذه النظرية لا تعطي انطباعاً يؤكد معرفة واضعيها معرفة دقيقة لواقع الأمور في البلدان النامية، وخاصة من جهة تقدير التغيرات التي حدثت نتيجة تصفية النظام الكولونيالي التي طالت المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتغيرات التركيب الطبقي ودور الطبقات. ذلك أن هذا التطور التقدمي الذي سار على أساس رأسمالي وكان مرتبطاً ارتباطاً اقتصادياً تبعياً بالامبريالية كان يحمل بذور ارتداده من جرّاء إهمال السلطة السياسية أو التغيرات الحاصلة في طبيعة هذه السلطة وفي برنامجها السياسي. وقد أهملت النظرية هذه التطورات الموضوعية على الصّعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي وكانت ترى أنّ التراكمات الكمية فيما هو تقدمي في هذا المجال، ستؤدّي بالتدريج إلى تغيرات في السلطة السياسية. وطال خطأ التقدير دور الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في البلدان المتحررة والقوى المحركة والقائدة في الثورة الوطنية الديمقراطية. حيث جرت المبالغة في تقدير دور الديمقراطية البرجوازية الصغيرة، وطال طابع تفاعل البنية الفوقية والبنية التحتية لهذه البلدان. كما طال تقدير التخلف والتصورات لأساليب التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية وطرقها بما في ذلك إقامة قطاع الدولة والقطاع التعاوني في الاقتصاد.

فليست واضحة ومقنعة مثلاً صورة السلطة السياسية في دولة

الديمقراطية الثورية التي ينبغي أن تستند إلى الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازيتين الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن الطبقة العاملة في هذه البلدان إما أنها لم تكن موجودة وإما أنّها كانت قليلة العدد، سيئة التنظيم متدنية الثقافة السياسية ومجبولة بالعادات والتقاليد، وكانت الأحزاب الشيوعية في طور نشوئها تتمتع بعلاقات غير ملائمة مع الأحزاب الديمقراطية والقومية. ولا يبدو الوضوح في الموقف من الفلاحين - وكأن الفلاحين يحتفظون في النضال من أجل التحول الاجتماعي بنفس الحماس والتأييد الذي أبدوه في النضال التحرري القومي. وليس مفهوماً بموجب أية قوانين اجتماعية ينبغي أن تتوق البرجوازيتان الصغيرة والمتوسطة إلى الاشتراكية العلمية وإلى الماركسية اللينينية، ولا سيّما أنّ لها أيديولوجيتها وفهمها الخاصّين للاشتراكية. ولها برنامجها السياسي والفكري. وقد أثبتت هذه الفئات إخلاصها لفكرها ولتصوراتها: لأن تقاربها مع الماركسية اللينينية محدود، وميلها إلى بناء الاشتراكية العلمية غير واضح، حتى الآن على الأقل. ناهيك عن الضباط الذين ينتمون إلى مختلف هذه الفئات. فهل من الحكمة أن ننتظر من هؤلاء أن يبنوا اشتراكية حسب الفهم الماركسي - اللينيني؟ أم ينبغي أن نقدّر الطاقة الثورية لكل فئة بحجمها الواقعي وأن يُفهم ميل كل فئة إلى الاشتراكية وحدود هذا الميل؟

وبالغت النظرية في تقدير دور قطاع الدولة كشكل من أشكال الملكية إلى درجة أنه أصبح هدفاً قائماً بذاته بغض النظر عن الطبيعة الطبقية للدولة والفئة التي تدير هذا القطاع وطابع الديمقراطية والمصالح التي يخدمها. فغالبا ما يدار هذا القطاع من قبل السماسرة ويخدم الاحتكارات ويولد البرجوازية البيروقراطية. ويعطي المثال على الإدارة السيئة ويسيء إلى الملكية التعاونية وإلى مبدا التأميم. فضلاً عن أنّ وضعه السيّىء يتطلب

موارد متزايدة مما يقوّض وضع البلد ويُفاقم عجز ماليته ويؤدّي إلى تردي أوضاع الكادحين. إن هذا لا يعني الاقرار بالموقف السلبي النقيض من قطاع الدولة الذي يُصوِّره على أنه السبب في كل علل بلدان العالم الثالث بغض النظر عن اختلاف الظروف. إذ باستطاعة هذا القطاع أن يشكل، في ظروف سليمة لتطور ديمقراطي مستقل، رافعة جديدة لاقتصاديات هذه البلدان.

لقد جرى تضخيم إمكانية التطور اللارأسمالي إلى درجة أنّه كان تُنصح به قوى وبلدان تكونت لديها احتكارات وطنية ومجموعات مالية، أي بلغت فيها الرأسمالية مستوى متوسطاً من التطور. وقد أدّى ذلك إلى خلق الصعوبات أمام صفوف القوى اليسارية وخلق التباسات في الحركة الشيوعية العالمية. وبالرغم من الشكل الثوري لطرحها الأوّلي، كونها تفترض اختصار الطريق وتجاوز مراحل تاريخية كانت هذه النظرية تبرر ضمنياً التطور الاصلاحي. واستمر هذا التبرير حتى في الفترات التي بدأت تتغلب فيها الجوانب السلبية في هذه البلدان وبرزت ظاهرات قمع الطبقة العاملة والديمقراطية وبرزت فئات البرجوازية الطفيلية وبدأ الانفتاح الاقتصادي على الغرب.

إنّ الاتجاهات الأساسية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت بهدف خلق المقدمات للاشتراكية في سياق التطور اللارأسمالي لم تستند إلى خصوصيات هذه البلدان وتحليل أوضاعها بل كانت في الكثير من الأحيان استمراراً لتجربة الجمهوريات السوفياتية الآسيوية، فساد نوع من المقاربة المركزية ـ الأوروبية لتحليل الظواهر في بلدان تختلف ظروفها عن ظروف الجمهوريات السوفياتية وتقويمها وجرى نقل تلك التجربة نقلاً

ميكانيكياً. كما جرى الخلط بين التطور اللارأسمالي الذي عـرفتـه تلـك الجمهوريات وبين مهام التطور الاقتصـادي ـ الاجتماعـي التي تـواجههـا البلدان النامية في الوقت الراهن. ولم تقدّر تلك الصعوبات في تذليل تخلف بلدان العالم الثالث، ولا تلك الموارد والوسائل الضرورية الضخمة، وجرى تناسي المساعدات والثروات التي خُصصت للجمهـوريـات السـوفيـاتيـة الآسيوية لبناء مقدمات الاشتراكية فيها، وتغيَّب عن بال المنظرّين أنّ منغوليا ما زالت حتى الآن تتلقى المساعدات من المنظومة الاشتراكية لتحقيق التجديد الموسع للانتاج فيها. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من التطور الذي بلغته هذه الجمهوريات والأقاليم ما زالت تركة الماضي تعبر عن آثارها وتأثيرها في مسار تطور هذا الجزء من الاتحاد السوفياتي في مختلف المجالات، لأنّ نقص النضوج في مرحلة ما قبل الاشتراكية يبقى يمارس فعله السلبي على مختلف جوانب الحياة في المرحلة الاشتراكية ويصبح مصدراً للصعوبات في الجوانب المختلفة.

إنّ العنصر الرئيسي في نظرية التطور اللارأسمالي هو العامل الخارجي لا لتقديمه المساعدة فقط بل لأنه يستند إلى ميزان القوى بين المعسكرين القائمين، ولمكانة الرأسمالية والاشتراكية في حركة التطور التاريخي.

لقد استندت نظرية التطـور اللارأسمالي إلى فهـم الرأسماليـة العـالميـة وتصور أن نظامها يستنفد طاقته وتتعمق أزمته فهو لا يشكل بالتالي مثالاً جذاباً للبلدان النامية، بل إنّه يولد لديها علاقة سلبية به. وإن هذه البلدان لن تجرب هذا الطريق لانسداد أفقه ولأنه لا يحل مشاكلها ولا يصفي التخلف فيها ولا يقضي على تبعيتها للامبريالية. إنّ مثل هذا التصور قد أسقط من الحسبان التدابير المضادة من جانب الامبريالية التي

تمتاز بأفضليات عديدة على البلدان الاشتراكية في علاقتها بالبلدان النامية سواء من ناحية قدرتها الاقتصادية، ومواقعها في هذه البلدان ـ القواعد العسكرية، والمعاهدات المختلفة،ووجود القوى الطبقية الحليفة لها ـ أو من ناحية معرفتها للوضع المعاشي وأمزجة البشر فيها. ثم إنّ البلدان النامية أقامت مع الدول الامبريالية خلال فترة الاستعمار شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية ليس بالسهل إعادة بنائها أو فكها.

لقد تمكنت الامبريالية من ربط بلدان العالم الثالث بها عبر مختلف الأقنية ولا سيّما التكنولوجيا. ولم تكن هذه التبعية سلبية في كل المجالات، بل إنّها أدّت إلى تطوير قطاعات انتاجية فيها وإلى بناء مشاريع البنية التحتية. ويمكن القول اليوم بأنه توجد في العالم الثالث بلدان تعجز حتى عن تحقيق تجديد الانتاج البسيط بمعزل عن علاقاتها بالإمبريالية، حيث تحصل على الجزء الأساسي من المواد الغذائية. ويطال ذلك حتى بعض البلدان المسماة ببلدان التوجه الاشتراكي.

ومن ناحية أخرى فإنّ المعطيات تُبين اليوم أن الرأسمالية تمكنت من التكيف مع ظروف العصر الراهن ولم تستنفد قواها في التطور، بل إنّها بلغت وتائر عالية وهي تضمن مستوى حياة مرتفع للجزء الأساسي من الكادحين، وهي ـ من وجهة نظر مستوى تطور الاقتصاد وتنظيم العمل وفعالية الانتاج واستيعاب منجزات التقدم التقني العلمي ـ ما زالت متقدمة إلى حدود كبيرة على الاشتراكية. وقد نشأ ـ نتيجة لعلاقات الامبريالية بالبلدان النامية ـ بعض الدول الصناعية الجديدة التي تقدّم مثلاً على التطور السريع بالطريق الرأسمالي.

أما الجانب الثاني في العامل الخارجي فهو ما يتعلق بالاشتراكية، بما هي

مصـدر لتقديم المساعدة الى البلدان التي تختار طريق التطور اللارأسمالي من أجل بناء مقدمات الاشتراكية؛ وبما هي مثال على بناء المجتمع الجديد المنشود. فهل شكلت الاشتراكية هذا العامل؟. لا شك في أنّ الاشتراكية قد أدّت جزئياً فقط هذا الدور. وذلك لأنّها انتصرت في بلدان لم تكن متطورة، كما تصور مؤسسو الماركسية. وبالتالي فهي لم تستطع أن تسبق الدول الامبريالية لا بوتائر النمو الاقتصادي، ولا بانتاجية العمل ولا بالتكنولوجيا ولا حتى بالجوانب الاجتماعية المختلفـة. ومـع أنّ البلـدان الاشتراكية قدّمت مساعدات ضخمة إلى البلدان النامية، إلا أنّ الوضع الذي بلغته هذه البلدان على أعتاب الثمانينات يفترض تصحيح تصور إمكانياتها الفعلية في المرحلة الراهنة في مساعدة البلدان النامية، ويفترض التفتيش عن حلّ للتناقـض النـاشيء بين هـذه الامكـانيـات المحـدودة والحاجات المتزايدة للبلدان النامية إلى أسواق التصريف ومصادر التمويل والتكنولوجيا العصرية.

إنّ نظرية التطور اللارأسمالي قد انطلقت من نظرة تضخّم الجوانب المشتركة بين بلدان ما يسمّى بالعالم الثالث وتستخف بالفروقات القائمة بينها، مما يؤدّي إلى الاعتقاد بوحدة هذه البلدان وكأن سماتها واحدة. مع العلم بأن هذه البلدان عرفت تمايزاً شديداً فيما بينها. فهناك اليوم مجموعة من البلدان ذات التطور الرأسمالي العالي، حيث الاحتكارات الضخمة الوطنية والمتعددة الجنسيات وهناك البلدان ذات التطور الرأسمالي المتوسط ولعل هذه المجموعة هي أكبر المجموعات في العالم الثالث وتمتاز بأشكال رأسمالية متنوعة من المؤسسة الرأسمالية البسيطة إلى الاحتكار الضخم. كما توجد مجموعة من البلدان التي ما تزال العلاقات ما قبل الرأسمالية متجذرة فيها. وتمتاز غالبية هذه البلدان بتشابك متنوع وقوي بين مختلف أنماط

الانتاج وإن تكن الغلبة قد حُسِمت أو هي تُحسم لصالح النمط الرأسمالي، إلا أنّ الأنماط ما قبل الرأسمالية ما تزال تمارس تأثيرها القوي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في هذه البلدان.

وعلى الرغم من هذا التنوع الشديد فقد جاءت نظرية التطور اللارأسمالي كنموذج لتطور هذه البلدان لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها. ولذلك فقد جاءت النتائج بغير ما تنبأت به النظرية. وباتت تطرح بإلحاح جملة من الأسئلة التي يفترض بالفكر الماركسي أن يعالجها: هل يعتبر الطريق اللارأسمالي طريقاً قصيراً - فعلياً للوصول إلى الاشتراكية؟ وهل تعتبر النفقات التي يقدمها المجتمع على هذا الطريق مبررة تاريخياً؟ وهل تسمح هذه التركة من التخلف ببناء سلطة ديمقراطية تتخلى بموجبها القبائل والعادات والتقاليد عن مواقعها؟ وهل يمكن فعلاً معرفة ما ينبغي بناؤه في المجالين المادي والروحي لملء فراغ القفز فوق المراحل؟ وما هي حدود التأميم الممكنة في هذه البلدان؟ وإذا كان ممكناً بناء القاعدة المادية للانتقال إلى الاشتراكية فهل يمكن أن يتغير الوعي الاجتماعي للانسان بالدرجة ذاتها؟

إن نقد نظرية التطور اللارأسمالي لا يتوخى إحباط قوى تلك البلدان المتحررة حديثاً من سلطة الاستعمار، إنما المطلوب مساعدتها لفهم قانونيات هذا التطور وإمكانياته وصعوباته، ومساعدتها على وضع برنامج تحولات اقتصادية اجتماعية أكثر تعليلاً.

ومع أن الرأسمالية تشقّ طريقها في العالم الثالث فإنّ بعض المنظّرين ما زالوا مستمرين وملتزمين بالصياغات الشكلية ويستخدمون المنطق الشكلي: فإما تطور لارأسمالي وإما تطور رأسمالي. ويغيب عن بالهم أن القضية التي

يدور حولها النقاش هي قضية تتعلق بمسار الصراع الطبقي وليست قضية شكلية لا في الإرادات ولا في الفكر. ولم يلغ إلباسها حجاب التطور اللارأسمالي تطورها بالطريق الرأسمالي. فينبغي أن نرى الواقع كما هو، وأن نحلّله، ونرى آفاقه، ونطرح المخـرج الاجتماعـي مـن هـذا التطـور الرأسمالي آخذين بالاعتبار كـل تعقيـدات وخصـائـص العـالم الثـالـث وميـزاتـه. وبدون هذه الرؤية الواقعية والمعمّقة والخاصة بكل بلد من بلدانه لا يمكن أن تتقدم الحركة الثورية. وكل هذا يجري في ضوء القوانين العامة الأساسية للماركسية ـ اللينينية وليس خروجاً عليها. كما ينبغي الاستعداد لإجراء التعديلات التي تفرضها الظروف الجديدة أو الخاصة بكل بلد، والتخلي عن المقولات والمفاهيم التي يولّي زمنها. ولا شك في أن هذا يحتاج إلى جهد جماعي ودراسة تسوسيولوجية لهذه البلدان في جميع الميادين وتعميق الدراسات الفلسفية العامة ودراسة تاريخها وبنيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية.

العالم الثالث والستراتيجيات الدولية

تتصدى البلدان النامية اليوم لجملة من المشاكل التي يتوقف على حلها ـ ـوإلى حد كبير ـ مستقبل تطورها وإمكانية اللحاق، بركب الحضارة الذي أجبرت على التأخر عنه. والمقصود بهذه المشاكـل التخلـف الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وما يترتب في ذلك من إعادة بناء البنى الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان وبلدان العالم الأخرى. ولا شك في أنّ للمناخ الدولي دوراً مهماً جداً في تسريع حلّ هذه المشاكل أو عرقلتها. لذلك فان طابع العلاقات القائمة والمتغيرة بين النظامين الاجتماعيين العالميين يرتدي أهمية كبرى من حيث تأثيره في

مسارتطور البلدان النامية. وسنتناول هذه المسألة من أربعة مستويات: المستوى الأوّل وهو النظر في تأثير العلاقة بين النظامين الاجتماعيين أي بين الاتحاد السوفياتي وأميركا خاصة في أوضاع البلدان النامية؛ والمستوى الثاني ويطال أثر البريسترويكا في العلاقة المباشرة بين البلدان النامية والدول الامبريالية؛ والمستوى الثالث يتركز البحث فيه على المتغيرات المتوقّعة في طبيعة العلاقات بين البلدان النامية والمعسكر الاشتراكي وأثرها؛ أما المستوى الرابع فإنه يتمحور حول دراسة العلاقات القائمة بين البلدان النامية وجهودها المشتركة في حلّ مشاكلها.

كيف تنعكس العلاقة بين المعسكرين في ظل التفكير السياسي الجديد على قضايا «العالم الثالث»؟

كنا قد أشرنا في الفصل الثالث إلى التغير في المقاربات الجديدة للأوضاع الدولية الراهنة أي لمسائل السلم والحرب وبالتالي لتغير العلاقات بين المعسكرين العالميين الرأسمالي والاشتراكي. ويمكن اختصار الفكرة الأساسية في هذا الموضوع في أنّ هذه العلاقة تستند إلى واقعية صارمة في النظرة إلى وقائع العصر النووي. حيث جرى الإقرار بعقم سباق التسلح والحرب وما يستتبع ذلك من تغيير في طابع العلاقة بين المعسكرين جوهره الانتقال التدريجي من حالة التوتر إلى حالة من التفتيش المشترك عن أساليب تحقيق الانفراج الدولي، دون أن يعني ذلك الشروع في تطبيق أوتوماتيكي لوقف سباق التسلح ونزع السلاح. لكن يمكن الافتراض بإمكانية فتح الباب أمام ميل إلى إيقاف سباق التسلح ونزع السلاح النووي ووضع الأسس لنوع جديد من العلاقات الدولية يستثني وجود الحروب أو اللجوء إليها كوسيلة لحل الخلافات بين الدول. وإذا ما قُدّر لهذا الميل أن

يشق طريقه ويتحقق بالفعل نزع السلاح وتقليص إنتاجه فإنّ ذلك سينعكس، بالطبع، بشكل إيجابي على أوضاع البلدان النامية.

إنّ نشر السلم في العالم يفترض بأن يتخلّى الغرب، إلى هذا الحد أو ذاك، عن استخدام القوة ضدّ بلدان «العالم الثالث» ويتخلّى عن التوسع والتدخل العسكري المباشر لتأمين مصالحه. وبالتالي تتبدّد مخاوف شعوب البلدان النامية من مخاطر العدوان الخارجي ويتأمّن لها مناخ دولي صحي لحل مشاكلها.

وإذا ما شرعت الدول الكبرى في نزع السلاح الفعلي فإنّ ذلك سيساعد على تخفيف المشاكل الحادة في البلدان النامية وتسريع تقدمها الاقتصادي الاجتماعي، وسيحل مبدأ نزع السلاح من اجل التقدم محل مبدأ التسلح بدل التطور. ويرتبط بنزع السلاح إضفاء حالة صحية على الاقتصاد العالمي. فقد توصل خبراء الأمم المتحدة إلى الاستنتاج بأن مقدار ٨ ـ ١٠٪ من النفقات العسكرية يكفي لحلّ المشاكل المتفاقمة في البلدان النامية؛ وأنّ مقدار ٠,٥ ٪ من تلك النفقات يكفي لتوفير شروط تأمين المواد الغذائية اللازمة لتلك البلدان (بلغت النفقات العسكرية عام ١٩٨٤ في العالم ٨٠٠ مليار دولار). والمعروف أن البلدان النامية تنفق على احتياجاتها الاجتماعية ما يقلّ مرتين أو ثلاث عن نفقاتها الحربية.

كما أنّ من شأن الايقاف الفعلي لسباق التسلح ونزع السلاح أن يوفّرا إمكانية توجيه جزء من النفقات العسكرية المخصّصة للبلدان المتطورة إلى زيادة المساعدات للبلدان النامية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يقلّص فوائد التسليفات المصرفية للبلدان النامية وأن يقلّص ديون هذه البلدان ويخفّف من أعبائها.

كما أن هذا ينعكس ايجابياً على حجم المساعدات التي يمكن أن تقدمها البلـدان الاشتراكية الى البلدان النامية في مجال البناء الاقتصادي. ويساعد نزع السلاح وتصحيح الوضع السياسي في العالم على إعفاء البلدان النامية ذاتها من عبء التسلح. حيث أنّ تقليص النفقات الحربية يساعد على زيادة التوظيفات في القطاعات الانتاجية المدنية ويسرّع وتائر النمو الاقتصادي ويضيّق الهوة في مستوى تطورها بالمقارنة مع البلدان المتطورة. فأشدّ بلدان العالم فقراً تنفق في اليوم الواحد على التسلح والحروب أكثر من ٣٢٠ مليون دولار، و ١١٨ مليار دولار في السنة. وتكفي هذه المبالغ لبناء أكثر من ٣٠٠ محطة كهربائية طاقة كل منها ١٢٠ ألف كلواط، و ٣٠٠ مصنع لتكرير النفط، و ١٠٠٠ مصنع لإنتاج الاسمدة الكيميائية و ١٦٠٠ مصنع لإنتاج السكر، حسب تقديرات خبراء الأمم المتحدة.

كما أنه يستحيل في ظل التوتر الدولي وسباق التسلح، تحقيق أي تقدم في مجال تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان المختلفة على أسس ديمقراطية وعادلة وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. كما يصعب على البلدان النامية المهددة بالنيوكولونيالية العسكريـة أن تختـار طـريـق تطورها وتتصرّف بمواردها الطبيعية بحرّية. ولن يكون هناك تقسيم دولي عادل للعمل ولا تجارة تؤمن المنفعة المتبادلة ولا استفادة من الأسواق ومن مصادر الخامات والتكنولوجيا العصرية إذا لم يوضع حدّ للنزعة العسكرية والتسلح. وبالعكس فإن من شأن نـزع السلاح أن يسـاعـد على إقـامـة علاقات طبيعية بين الشعوب وخلق وحدة مصالح فيما بينها، وحل المشاكل العالمية الشاملة.

إنّ النضال من أجل تعزيز سيادة البلدان النامية واستقلالها وخلق

ظروف أكثر ملاءمة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يتطلّب، بالحاح، تصفية النزعة العسكرية. وبالتالي فإنّ تطابق مصالح الحركات المعادية للحروب وحركات التحرر الوطني هو الأساس الموضوعي للتحالف والتعاون بين القوى التقدمية والديمقراطية والتحررية في العالم.

إن السلم ضروري للجميع، وكذلك نزع السلاح وإيقاف إنتاجه. لكن تحقيق ذلك مهمة صعبة جداً تتطلب جهوداً كبيرة من الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، ومن المعسكر الاشتراكي ومن حركات التحرر. فعدوّ السلم وعدوّ التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي واحد. من هنا وحدة المصالح والأهداف: السلم والاشتراكية والتقدم الاجتماعي.

وإذا كانت البريسترويكا والتفكير السياسي الجديد يوفران إمكانيات التحرك باتجاه السلم ونزع السلاح ـ وهذا إيجابي بالنسبة إلى البلدان النامية ـ لكنه لن يلغي المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان ولن يلغي تناقضاتها ولا تناقضاتها مع الدول الامبريالية التي تؤثر سلبياً في أوضاع هذه البلدان. ولذا فإن هذه العلاقة المتناقضة إيجاباً وسلباً والناجمة عن التغير في وضع التفاعل بين المعسكرين لن تُفهم على الدوام بشكل صحيح من قبل البلدان النامية. كما أنّنا لا نتوقع أن يجري تعامل الدول الامبريالية مع البلدان النامية بشكل يؤمّن مصالح هذه البلدان.

ونشير هنا إلى أنّه قد بدأت تبرز في بعض بلدان العالم الثالث وعند بعض قادة حركات التحرر تفسيرات للتقارب السوفياتي الأميركي لا تأخذ بعين الاعتبار واقع العالم الموضوعي الذي يفرض مثل هذا التفاهم كحاجة موضوعية إلى انقاذ البشرية تتفق ومصالح جميع الشعوب، كشرط لبقاء البشرية وتقدمها. لذا يوصف هذا التفاهم بأنه (صفقة) بين

الدولتين على حساب البلدان النامية تتحكم فيها مصالح الدولتين فقط. كما أن هذا التقارب قد أثار مخاوف فعلية حتى عند بعض القوى الوطنية الثورية التي تقارن ـ ولـو في تحليلاتها الخاصـة ـ بين مـرحلـة المسـانـدة السوفياتية في فترة التوتر بين المعسكرين ومرحلة التقارب. وهذا شعور ينبغي تفهمه أيضاً. وبالتالي فقد باتت المرحلة الراهنة تتطلب تكثيف التشاور بين القوى الثورية العالمية في مختلف المسائل ووضع التصورات المشتركة لمسائل العصر الراهن.

التبعية إلى أين؟

إنّ التناقضات القائمة بين الدول الامبريالية وبلدان العالم الثالث سوف تبقى قائمة (تناقضات بين المركز والأطراف). وتتلخص مهمة إبقاء هذه التناقضات من دون حل ـ من زاوية نظر مصالح الامبريالية ـ في إبقاء البلدان النامية تابعة لها وفي تجديد هذه التبعية على الدوام. وباستطاعة الامبريالية أن تحقق ذلك بالاستناد إلى قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وبالاستناد إلى مواقعها الراسخة في هذه البلدان. ثم إن البلدان النامية لم تستطع حتى الآن ـ بالاعتماد على جهودها وعلى مساعدة الدول الاشتراكية في تحقيق التطور الاقتصادي ـ أن تكسر هذه التبعية وتخرج من فلك النظام الرأسمالي، وإن تكن قد أجبرت الامبريالية على إجراء تغييرات في أساليب تعاطيها مع البلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أنّ انهيار النظام الاستعماري الذي فقدت الامبريالية بموجبه الوجود المباشر في البلدان النامية، لم يؤثر في الفوائد التي تجنيها الدول الامبريالية من هذه البلدان. ذلك أنها تمكنت من صياغة سياسة جديدة في تعاملها مع البلدان النامـيـة أمّنت لها مصالحها كما في السابق. فبعد انهيار النظام الاستعماري

وتكوّن الدول المستقلة ذات السيادة في العالم الثالث سعت الدول الامبريالية إلى الحفاظ على سيطرتها على شعوب هذه البلدان والاحتفاظ بامتيازاتها الاقتصادية والسياسية، وقد صاغت لذلك سياسة جديدة هي ما سميت بسياسة الاستعمار الجديد. والمهمة الستراتيجية لهذه السياسة هي ابقاء البلدان النامية في محيط النظام الرأسمالي العالمي. ولا يعني تمتّع هذه البلدان باستقلالها السياسي أن الامبريالية تستخدم في استغلال هذه البلدان الأدوات الاقتصادية فقط. فالوسائل السياسية ما زالت تشغل، كما في السابق مكانة مهمة. وتحاول الامبريالية عن طريق التهديد بالقوة العسكرية إجبار الدول الفتيّة المستقلة على انتهاج السياسة الملائمة لها. ومن هذه الزاوية ينبغي فهم اعلان الامبريالية الأميركية أنّ مناطق عديدة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية هي مناطق حيوية لها. ولهذه الغاية أنشأت قوات التدخل السريع. كما تشكل سياسة الارهاب التي رفعتها الولايات المتحدة إلى مستوى السياسة الحكومية تهديداً كبيراً للبلدان النامية. فبمساعدة الولايات المتحدة تشكّلت قوى الثورة المضادة والمجموعات المرتزقة للتدخل ضد نيكاراغوا وانغولا وموزامبيق وأفغانستان وكمبوديا. وانطلاقاً من هذه السياسة بالذات جرى احتلال غرينادا.

وتسعى الدوائر الامبريالية إلى ايصال عملائها وحلفائها في هذه البلدان إلى سدة السلطة، وتقديم المعونة العسكرية للأنظمة الفاشية والديكتاتورية في أنحاء العالم كما تحاول ربط هذه البلدان بالأحلاف العسكرية والمعاهدات الموجّهة ضد حركات التحرر والبلدان الاشتراكية.

ومن أجل إضعاف هذه البلدان تلجأ الامبريالية إلى تأجيج الصراعات المحلية القبلية والدينية والقومية، وتقسيم البلدان إلى أجزاء تتصارع فيما بينها.

وفي أيامنا الحاضرة تكتسب الوسائل الاقتصادية للنيوكولونيالية، بما في ذلك التدخل الحكومي المباشر إلى جانب الاحتكارات أهمية متزايدة. وقد تزايدت التوظيفات الحكومية في البلدان النامية عام ١٩٨٣ ٤ مرات بالمقارنة مع بداية السبعينات. كما تستخدم «المساعدة» الحكومية للبلدان النامية لشراء النخب الحاكمة وخلق الظروف الملائمة لتغلغل الشركات ما فوق القومية. لكن هذه المساعدة تشكّل، إلى حد ما، تنازلاً من الدول الامبريالية للبلدان النامية، وان يكن تنازلاً يهدف إلى ابقاء هذه البلدان في فلك النظام الرأسمالي.

ويشكل نشاط الشركات ما فوق القومية الأداة الرئيسية لتنفذ سياسة الاستعمار الجديد. فقد زادت توظيفات الرأسمال الأجنبي الخاص في البلدان النامية عام ١٩٨٣ خمس مرات بالمقارنة مع بداية السبعينات. وقد أدّى ذلك، إضافة إلى إعادة توظيف جزء من الأرباح، إلى تعزيز مواقع هذه الشركات في البلدان النامية. وتساهم المصارف الخاصة بالدول الامبريالية في استغلال هذه البلدان بنشاط. فقد تردّت شروط تقديم القروض إلى البلدان النامية في بداية الثمانينات، وتشكل هذه القروض الآن الجزء الأساسي من الوسائل التي تحصل عليها من الدول الامبريالية.

ويُستخدم تخلّف البلدان النامية العلمي ـ التقني في نهب هذه البلدان واستغلالها. وبهذا التخلف تضطر هذه البلدان إلى التوجّه إلى «الشركاء الكبار» للحصول على التكنولوجيا وتصاميم بناء المشاريع الانتاجية الجديدة. وهي تدفع لقاء ذلك «خوة» باهظة. وتتجلى النيوكولونيالية التكنولوجية في محاولة الامبريالية الحدّ من استخدام البلدان النامية

للتكنولوجيا الجديدة، وفي إعاقة نقل المنجزات العلمية والتقنية الجديدة إلى هذه البلدان.

كما تشكل هجرة الأدمغة شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار الجديد. ونتيجة هذه الهجرة تفقد البلدان النامية خيرة اختصاصييها الذين أعدّتهم إمّا في معاهدها وجامعاتها وإمّا أرسلتهم للتعليم في الخارج. وبذلك تعقّد الامبريالية مهمة إنهاض الاقتصاد في البلدان النامية ورفع مستواه التقني.

وتقوم النشاطات الجماعية وصياغة الخطّ الموحّد في السياسة النيوكولونيالية بدورها الكبير للاحتفاظ ـ في الظروف المعاصرة ـ بالمدى الحيوي للامبريالية في العالم الثالث وتمثل النيوكولونيالية الجماعية شكل هذه السياسة. فعلى الرغم من التناقضات المستفحلة بين المراكز الامبريالية فإن هذه تضطر إلى تنسيق نشاطاتها للاحتفاظ بمواقعها الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية. غير أن ذلك لا يلغي العمل المنفرد لكل دولة. لكن جملة من الظروف الجديدة تملي على الامبريالية ذلك النمط الجديد.

فالامبريالية مضطرة إلى الأخذ بعين الاعتبار مسألة أن الاشتراكية العالمية تشكل مثالاً لإمكانية حل المشاكل الاجتماعية على قاعدة تعاونية جديدة، بالرغم من الصعوبات التي تعاني الاشتراكية منها اليوم. ولذا تشعر الامبريالية بأن المبادرة تفلت من أيديها فتلجأ إلى التغيير في ستراتيجيتها. وتشكل النيوكولونيالية الجماعية شكلاً لهذا التغيير.

من ناحية أخرى اكتسبت حركة التحرر الوطني قوة أكبر بعد انتزاع البلدان النامية استقلالها السياسي. وتكونت ظروف جديدة تسمح

بالانتقال إلى المرحلة التانية في تحررها وهي مرحلة الاستقلال الاقتصادي على اساس إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على المبادىء الديمقراطية. ونعي هذه البلدان أن بلوغ ذلك يصبح أكثر إمكانية في حال تعاونها مع البلدان الاشتراكية وخوضها النضالات المشتركة. في مثل هذه الظروف يصعب على الدول الامبريالية أن تحتفظ بمواقعها منفردة فتلجأ إلى مزيد من التنسيق والجهود المشتركة. وما يدفعها في هذا الاتجاه تفاقم شروط تجديد الانتاج وتزايد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مما يُضعف موقع كل مركز من مراكز الامبريالية في مواجهة حركات التحرر. كما أن تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان النامية، كجزء من النظام الرأسمالي العالمي، من جراء الطابع غير العادل للتجارة وتفاقم الصعوبات المالية وجور الشركات ما فوق القومية تفرض على الدول الامبريالية أن تجري حداً أدنى من تنظيم الأمور في تلك البلدان. وتتحقق هذه السياسة الجماعية عبر تصارع نزعتين: نزعة تقوية التنسيق بين الدول الامبريالية لوضع سياسة موحدة تجاه البلدان النامية، ونزعة الدفاع عن المصالح القومية الضيقة لكل دولة. ويكمن في أساس هذا الصراع التطور المتفاوت بين المراكز الامبريالية المذكورة. وتنعكس النزعة الأولى في عمل السوق الأوروبية المشتركة ومساهمة الدول الامبريالية في عمل بعض المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي واليونكتاد وغيرها. غير أن الصراع بين المراكز الثلاثة (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) على مواقع النفوذ يقوّض الجهود المشتركة لاستغلال البلدان النامية.

وتستخدم الامبريالية في سياستها تجاه البلدان النامية كل احتياطي وسائل النيوكولونيالية: الوسائل السياسية والتجارية، والتدابير المتخذة لإضفاء طابع الاستقرار على مداخيل البلدان النامية من تصدير الخامات؛

وتنسيق سياسة التسليف لخدمة التصدير، وسياسة « مساعدة التطور » وغيرها.

وقد امتاز العقد المنصرم بتشديد التنسيق في السياسة التجارية مع البلدان النامية. حيث يستخدم التنظيم الجمركي الذي يبقى أحد الآليات المهمة بيد الغرب لتنظيم عملية ورود السلع من البلدان النامية إلى الغرب. ذلك أن رفع التعرفة الجمركية على هذه السلع يضرب مواقع البلدان النامية المصدرة إلى الغرب. وتستخدم الدول الغربية سياسة حماية تجارة المنتوجات الزراعية للاحتفاظ بأسواقها وحمايتها من السلع الورادة من البلدان النامية عن طريق الحواجز الجمركية والقيود وسياسة الأسعار وغيرها. وقد بدأت هذه الدول في الآونة الأخيرة تربط الحد من الاستيراد بتوسيع التصدير مما يضيق عموماً أسواق التصريف على البلدان النامية.

وتستخدم دول الغرب، لتصحيح تجارة الخام جملة من التدابير التي تعوض البلدان النامية من تقليص مداخيلها من التصدير وذلك لإخضاع نضال البلدان النامية لمصالح الدول الامبريالية ومراقبة هذا النضال، وتأمين استمرار وصول الخام بالشروط الملائمة.

ووحدت الدول الامبريالية سياسة التسليف المعتمدة مع البلدان النامية - بعد حرب تقديم التسهيلات إلى هذه البلدان - التي انعكست سلباً على الاوصاع المالية في الدول الامبريالية. وقد جرى الاتفاق في عام ١٩٧٨ بين ٢٢ دولة رأسمالية على توحيد الموقف من فترات التسليف في حدها الادنى، وكمية المبلغ المدفوع نقداً كسلفة. وقد اعتمدت تسهيلات متناسبة عكسا مع مستوى دخل الفرد في البلدان المدينة. ومع ذلك - وكما

في باقي المجالات ـ يبقى الطموح إلى صياغة سياسة مستقلة موجهة إلى حفظ المصالح القومية الضيقة فاعلاً في هذا المجال.

وتترك هذه السياسة الاستعمارية الجديدة نتيجة مزدوجة على أوضاع البلدان النامية. فمن الناحية الأولى تؤدّي هذه السياسة ـ بغض النظر عن رغبة الامبريالية وإرادتها ـ إلى المساهمة في بناء المشاريع الاقتصادية المختلفة في البلدان النامية. وتستفيد هذه البلدان ـ إلى هذا الحد أو ذاك ـ من منجزات التقدم التقني الغربي، خاصة بعد التغييرات التي أجرتها الدول الامبريالية في التقسيم الدولي للعمل الذي تمّ بموجبه تحويل جزء من المصانع والصناعات إلى البلدان النامية إمّا لأنها تعتبر مصدراً لتلويث البيئة وإمّا لأنها تحتاج إلى كثافة عالية من اليد العاملة. وعلى العموم لم يعد من المفيد لهذه الدول الامبريالية أن تبقي أطراف النظام الرأسمالي على تخلّفه، بل أصبحت على العكس بحاجة إلى إجراء تطوير معيّن في اقتصاده لكي يتكامل، وإن في الحدود الدنيا، مع اقتصادها.

أما النتيجة الثانية الأهم لهذه السياسة فهي عبارة عن النتائج السلبية التي تحصدها البلدان النامية على شكل كتلة من الخسائر السنوية تتكبدها لصالح الدول الامبريالية. ومصادر الخسارة هو تصدير الرأسمال إلى البلدان النامية من المراكز الامبريالية، والتبعية التقنية العلمية للدول الامبريالية. وسياسة التمييز التجاري، وهجرة الأدمغة، والسياسات المالية والنقدية في الدول الامبريالية.

وتشير معطيات سكرتاريا اليونكتاد في هذا الصدد إلى أنّ الشركات ما فوق القومية قد سحبت من البلدان النامية خلال فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ كمية من الأرباح تبلغ ١٢٤,٢ مليار دولار، سُحب الجزء الأساسي منها

في السبعينات (٧٢,٢ مليار) أي بمعدل ٩ مليارات في السنة، وهذا ما يزيد ١,٨ مرة عن تدفق التوظيفات الأجنبية المباشرة على البلدان النامية. وإذا ما أُخذ بالاعتبار أنّ هذه الأرباح تُسحب بالعملة الصعبة اتّضح لنا كيف تتعقد أكثر الأوضاع المالية واحتياطات العملة الصعبة في هذه البلدان. أضف إلى ذلك أن كمية الأرباح المسحوبة تزيد عادة عن الأرقام المعلنة رسمياً.

وتخسر البلدان النامية من المساعدات التي تحصل عليها إذ تأخذ طابعاً «مشروطاً» بأن تنفَق بموجبه على شراء السلع بأسعار مرتفعة من البلدان التي قدمتها. وقد تقلصت هذه المساعدة بمقدار ٢٠٪ في السبعينات.

وفي مجال التسليف خسرت البلدان النامية من جراء تدهور شروطه في العقد المنصرم ما مقداره ٣٦٥ مليون دولار، بموجب سحب الوسائل النقدية المسلفة من قبل الدائن بحجة ارتفاع درجة المخاطرة في تقديم الديون إلى هذه البلدان. كما تخسر البلدان النامية من جراء استخدام المصارف الأجنبية الفرق ما بين الفائدة التي تدفع للمودعين من البلدان النامية وهي تساوي ٥٪ من هذه الودائع التي بلغت عام ١٩٧٨ حوالي ٧٠ مليون دولار، وبين الفائدة التي تحصل عليها من جراء توظيف هذه الرساميل في الأسواق التجارية التي تبلغ ٨٪ وبذلك تحصل هذه المصارف على ربح إضافي يبلغ ٢,١ مليار دولار.

أشارت معطيات اليونكتاد إلى أنّ خسائر البلدان النامية قد بلغت خلال السبعينات بين ٢٠ ـ ٤٠ مليار دولار من جراء التبعية التقنية ـ العلمية للدول الامبريالية.

وتحملت البلدان النامية التي تستورد الخامات خسائر إضافية من ارتفاع اسعارها خلال السبعينات تراوحت بين ٧ و ٩ مليار دولار وإضافة إلى ذلك بلغت خسائرها في مجال التصدير ـ من جراء التعرفة الجمركية المعتمدة في الدول الامبريالية ومختلف سياسات الحماية وغيرها من التدابير ـ مقدار ١٠,٢ مليار دولار. كما تدفع هذه البلدان مبالغ طائلة لقاء خدمات تأمين سلعها وسفنها.

وتُنزل السياسات النقدية والمالية المعتمدة في الدول الامبريالية خسائر كبيرة في احتياطات البلدان النامية من العملات الأجنبية نتيجة التخفيضات والتعديلات المتكررة لأسعار عُملات الدول الامبريالية. فقد خسرت الدول الداخلة في منطقة السترليني عام ١٩٦٧ من جراء تخفيض سعر الجنيه مبلغاً قدره مليار دولار. وأنزل التخفيض المتكرر للدولار خسائر فادحة في احتياطات البلدان النامية التي تعتمد كلها تقريباً هذه العُملة في معاملاتها الخارجية. فقد خسرت هذه البلدان خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ما مقداره ٣,١ مليارات دولار، يضاف إليها ٥٨٠ مليون دولار في نهاية السبعينات من جراء تعديل أسعار العُملات الغربية، وخسرت كذلك ٥ مليارات دولار بسبب الارتفاع الاوتوماتيكي للديون من جراء نموّ مديونية البلدان النامية التي ينبغي دفعها بعملات أجنبية ارتفع سعرها بالمقارنة مع الدولار. وبذلك تكون الخسارة الإجمالية لهذه العمليات حوالي ٩,٧ مليارات دولار.

كما تصيب البلدان النامية خسائر كبيرة من جراء التعويضات عن المشاريع المؤممة للشركات الأجنبية التي تفرض أسعارها المرتفعة. وعلى العموم فإنّ معطيات اليونكتاد تشير إلى أن مجموع الخسائر التي تتحملها

البلدان النامية من جراء السياسة النيوكولونيالية سنوياً تقارب ٩٠ مليار دولار. وقد زاد في تفاقم هذه المشكلة تكرار الأزمات الاقتصادية في الدول الامبريالية التي رفعت، بسببها، الفوائد على القروض وخفضت أسعار الخامات مما كبّد البلدان النامية خسائر لا تعوّض.

وتشكل النزعة العسكرية المعاصرة للامبريالية وسباق التسلح وجذب البلدان النامية إلى فلكه نوعاً من النيوكولونيالية العسكرية التي تعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية وتستغل مواردها وتهدد استقلالها السياسي. وتشكل هذه الوسيلة أداة فعالة لإبقاء هذه البلدان تابعة للرأسمال الاحتكاري.

وتبقى السياسة العدوانية للامبريالية السبب الرئيسي لجذب البلدان النامية إلى سباق التسلح. فالامبريالية تعي أهمية بقاء البلدان النامية في فلك النظام الرأسمالي العالمي لذلك فهي تستخدم كافة الوسائل بما في ذلك الوسائل السياسية ـ العسكرية لإبقاء هذه البلدان تحت تأثيرها. وقد ازداد اهتمام الامبريالية بالبلدان النامية منذ السبعينات من جراء تزايد دور هذه البلدان في العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسة العالمية. ففي هذه الفترة بالذات بدأت تلك البلدان تلعب دوراً متزايداً في التقسيم الدولي للعمل وفي آلية تجديد إنتاج الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبدأت دول الناتو تزيد في وجودها العسكري في المناطق المختلفة من العالم وتقدم المساعدات إلى الأنظمة الفاشية والديكتاتورية في العالم الثالث لقمع حركات التحرر؛ فأنشأت القواعد العسكرية وكثفت القوات البحرية في البحار والمحيطات وأنشأت قوة التدخل السريع. وتحصل الأنظمة العنصرية في إسرائيل وجنوب أفريقيا، والأنظمة الفاشية والديكتاتورية في أميركا اللاتينية وفي

باكستان على المساعدات العسكرية الضخمة. وباتت المساعدات العسكرية تشكل الجزء الأساسي من «المساعدات» التي تقدمها الدول الامبريالية إلى «العالم الثالث». وكل ذلك من أجل تحقيق الأهداف الحربية الستراتيجية للامبريالية. ونتيجة لذلك زاد عدد الدول التي تحصل على هذه المساعدات فارتفع مقدار المساعدات الأميركية مثلاً للبلدان النامية من ١٠,٦ مليارات دولا عام ١٩٨١ إلى ١٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦، وارتفعت نسبة المساعدات العسكرية خلال هذه الفترة من ٥٥٪ إلى ٦٧٪، بينما انخفضت نسبة مساعدات التنمية من ٤٥٪ إلى ٣٣٪. ويُتوقع أن تكون قد ارتفعت نسبة المساعدات العسكرية خلال ١٩٨٨ إلى ٧٢٪ من مجموع المساعدات.

إنّ هذه المساعدات تلعب دوراً كبيراً في تعزيز مواقع الأنظمة الرجعية في البلدان النامية وتشدّها إلى حلبة سباق التسلح وتخلق الحلفاء للامبريالية. وتكتسب الأسلحة أهمية سياسية بالغة إذ تقدم إلى الدول الامبريالية مكاسب كبيرة أقلها دعم مواقع النخبة العسكرية في الدول الامبريالية والبلدان النامية على حدّ سواء، وتساعد على بناء النظام السياسي الحليف؛ وتفتح الأسواق لتصريف السلع الأخرى للاحتكارات، وتخلق الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة لتوظيف الرساميل في البلدان النامية. وهذا ما تسعى إليه النيوكولونيالية المعاصرة.

إن شراء السلاح من الدول الامبريالية هو الخطوة الأولى للانخراط في سباق التسلح وتعريض الاستقلال السياسي للخطر. تليها خطوات أخرى كبناء قواعد الترميم التي تطور لاحقاً إلى مستوى المصانع لتجميع القطع المستوردة من الخارج. وكلّما توفرت الظروف يشقّ إنتاج الأسلحة طريقه. ففي البداية يتمّ إنتاج قطع الغيار وبعد ذلك يمكن شراء براءات الاختراع

والبدء بتصنيع الأسلحة. وإذا كان عدد الدول في العالم الثالث التي انتجت الأسلحة عام ١٩٤٥ أربع دول فقط فقد بلغ هذا العدد ٢٩ دولة عام ١٩٨٠.

إن الأسلحة المقدمة إلى البلدان النامية تستهدف استخدامها في النزاعات الاقليمية التي تشعلها الامبريالية في المناطق المختلفة من العالم، وفي عمليات القمع البوليسي الداخلي للحركات الديمقراطية والهدف من كل ذلك هو تغيير ميزان القوى سواء داخل البلد الواحد لصالح القوى الرجعية، أو على الصعيد الاقليمي لصالح الامبريالية وحلفائها ضد حركات التحرر والقوى والأنظمة الوطنية.

لقد بلغت نفقات البلدان النامية على شراء الأسلحة من الدول الامبريالية في عام ١٩٨٥ ما يقارب ١١٨ مليار دولار مقابل ٢٧ ملياراً في عام ١٩٧٠ أي أنها تضاعفت ٤ مرات في حين أن الدخل الوطني لهذه البلدان تضاعف ٣ مرات. وتبلغ حصة الولايات المتحدة ودول الناتو من تصدير الأسلحة الى هذه البلدان الثلثين، وتبلغ حصة آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ٣/٤ مجموع استيراد الأسلحة. ويبلغ تعداد جيوش البلدان النامية حوالي ١٥ مليون فرد أي ما يعادل ٦٠٪ من العسكريين في العالم.

إنّ سباق التسلح يُنزل أضراراً كبيرة حتى باقتصاديات الدول المتطورة، ولهذا تشتدّ الهزات الاقتصادية والأزمات في الدول الامبريالية وتشير الاحصاءات إلى أنه كلما انخفضت نسبة الناتج المحلي الوطني المعدة للانفاق على التسلح (كما هو الوضع في اليابان وكندا والسويد والنمسا) تطور الاقتصاد بسرعة أكبر، وكلما استقرت الأمور المالية اكتسبت سلع

الانتاج المدني قدرة أكبر على منافسة سلع الدول ذات التوجه إلى الانتاج الحربي.

لكنّ الخسارة في بلدان العالم الثالث أكبر بما لا يقاس. فسباق التسلح والنفقات العسكرية تترك في البلدان النامية النتائج الاقتصادية الاجتماعية السلبية التالية:

١) تبتلع النفقات العسكرية جزءاً كبيراً من الموارد البشرية والمالية التي تعتبر متواضعة في الأساس، وتحرف هذه البلدان عن حل المشاكل الاقتصادية ـ الاجتماعية المتفاقمة وتعيق نموها الاقتصادي، لأن هذه النفقات تضاف إلى مستوى متدن من دخل الفرد. وتحد هذه النفقات من تطور فروع الانتاج المدنية لأنها تحرمها من جزء من الاختصاصيين الموضوفين القليلي العدد في هذه البلدان.

٢) تزداد في النفقات العسكرية للدول الفتية حصة العُملة الصعبة التي تعتبر في غاية الحيوية بالنسبة إلى حاجاتها. ويعود ذلك إلى التغير في شروط التسليف من الغرب الذي كان يقدم المساعدات العسكرية مجاناً ثم حوّلها إلى مادة تجارية صرف. أضف إلى ذلك أنّ التقنية الحربية المعاصرة تحتاج إلى الخدمة المتمكنة وهو ما تفتقر إليه مما يُضطرها إلى الاستعانة بالخبراء الأجانب ويحمّلها نفقات إضافية من العُملة الصعبة.

٣) يتمتع الانتاج الحربي بطابع غير منتج، فلا يمكن استخدام الخدمات والمنتوجات الحربية لإنتاج سلع أخرى. وليس لها بالتالي أية فعالية اقتصادية. عدا ذلك فإن منجزات الثورة العلمية التقنية والتكنولوجيا المعاصرة توظّف في هذا المجال من الصناعات لا في الفروع التي تطور الاقتصاد.

٤) يحدّ تخصيص الموارد بالأهداف العسكرية، بشكل حاد، من تنفيذ برامج التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلدان النامية.

٥) تتضمن النفقات العسكرية عنصر الامكانيات الضائعة. فحجم التوظيفات الاقتصادية يعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد وتائر النمو الاقتصادي وطابعه. لكن نسبة النفقات العسكرية إلى التوظيفات تبلغ في بعض البلدان ٦٧٪ كما في السعودية، و ٤٠٪ في السودان والأردن، و ٣٠٪ في الباكستان. في حين أن هذه النسبة في الدول الامبريالية تبلغ ١٢ ـ ١٥٪، ما عدا الولايات المتحدة وانكلترا. وينعكس هذا بالطبع على حجم التوظيفات في كل الاقتصاد الوطني. وحسب تقدير خبراء الأمم المتحدة فإن تحويل مخصصات النفقات الحربية إلى التوظيفات الانتاجية من شأنه أن يرفع وتائر النمو ١ ـ ٢٪، وهذا يعادل ثلث معدل النمو الاقتصادي في العالم خلال السبعينات.

٦) يفاقم سباق التسلح والانفاق على الحاجات العسكرية مديونية البلدان النامية التي بلغت مقادير خيالية بات من الصعب على البلدان النامية أن تحلّها بإمكانياتها الخاصة.

٧) كما تفاقم النفقات الحربية مشكلة التضخم في هذه البلدان، وتخلّ بالنظام المالي ـ النقدي فيها. فالانتاج الحربي يضرب القدرة الشرائية التي لا تملك تغطية سلعية (أجور العاملين في الانتاج الحربي) لأن منتوجات هذا القطاع لا تدخل في الدورة الاقتصادية، كما أن النفقات العسكرية هي عبارة عن مقادير تغطّى بأسلوب تضخمي مما يؤدّي إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية.

٨) تنزل النزعة العسكرية وسباق التسلح ضرراً كبيراً برفاهية الناس، ذلك أن النفقات العسكرية باتت أكبر من نفقات الحاجات الاجتماعية، فهي على سبيل المثال أكبر من نفقات العناية الصحية والتعليم والضمانات الاجتماعية. وتزيد نفقات العنصر العسكري ٢٨٠ مرة عن نفقات التعليم للفرد و ٦٨٠ مرة عن نفقات طبابته. هذا مع العلم أنه يوجد في العالم الثالث أكثر من ٤٥٠ مليون إنسان يعانون من الجوع والفقر.

٩) تعتبر النفقات العسكرية وسباق التسلح مصدراً لتكون الفئات الطفيلية التي تستفيد من الطابع السري لمجال « الأمن القومي »، وتجني من جراء هذا الواقع أرباحاً وثروات طائلة تحولها إلى فئة جديدة من الأغنياء.

١٠) إن إحلال انتاج السلاح محل استراده في البلدان النامية والميل الدائم إلى تجديد هذا الانتاج وتطويره يستندان في الأساس إلى الانتاج المشترك بين البلدان النامية والاحتكارات الأجنبية. ويؤدّي ذلك إلى تشديد تبعية هذه البلدان للامبريالية في هذا المجال. وقد زرعت الشركات الأميركية، مثلاً، أكثر من ١٢٠ فرعاً لانتاج الأسلحة في البلدان النامية لا لسدّ حاجات هذه البلدان فحسب، بل لتلبية حاجات البنتاغون ذاته والدول الامبريالية الأخرى. وقد اشترى البنتاغون منتوجات عسكرية من هذه الفروع عام ١٩٨٣ بمبلغ ٢٥ مليار دولار.

١١) إنّ البلدان النامية تساهم بتمويل الإنتاج الحربي في الدول الامبريالية عبر مشترياتها، وعبر تصدير خاماتها ومحروقاتها إليها. كما أنّها تساهم في تمويل الأبحاث العلمية في هذا الميدان.

إنّ كل هذا يؤكّد أن البلدان النامية مدعوّة قبل غيرها إلى النضال من أجل السلم ومن أجل ايقاف سباق التسلح، مما يعود عليها بالفوائد الكبيرة

التي توظفها في حل مشاكلها وتسريع تطورها، ويعفيها من هموم الحروب ومخاطرها.

وتعتبر ديون البلدان النامية الخارجية قناة رئيسية لاستغلالها من قبل الدول الامبريالية. وقد خرجت هذه المشكلة عن أطر الاقتصاد لأنّ الامبريالية باتت تستخدمها من أجل بلوغ أهدافها الستراتيجية: التأثير المباشر على السياسة الداخلية والخارجية في بعض دول العالم الثالث، وخلق المناخ التوظيفي الملائم للاحتكارات الدولية، ونسف وحدة بلدان العالم الثالث في تصدّيها للدول الامبريالية وفسخ علاقات هذه البلدان بالمنظومة الاشتراكية.

أخذ دين البلدان النامية الخارجي بالتعاظم ابتداءً من منتصف السبعينات. وبلغت وتائر نموه خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ٢١,٥٪ بالمقارنة مع ١٩,٤٪ خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. وكان الدين الرسمي أشد سرعة في تناميه حيث بلغت وتيرته ٢٣٪ في السنة. وقد تضاعف الحجم العام للدين خلال السبعينات ست مرات وزاد عن ٣٥٦ مليار دولار. ومع أن عملية تراكم الديون تباطأت في الثمانينات إلا أن وتيرة نموها السنوية بقيت مرتفعة وبلغت ١١,٢٪ في السنة. نتيجة لذلك بلغ دين البلدان النامية الخارجي عام ١٩٨٧ حوالي ترليون دولار. ويعادل هذا الرقم ثلث منتوج هذه البلدان الوطني وهو أكبر من حجم تصديرها للبضائع والخدمات بمرة ونصف ويبلغ دين أميركا اللاتينية حوالي نصف المنتوج الوطني القائم. وتدفع البلدان النامية لقاء ديونها فوائد بمعدل ١٠٠ مليار دولار في السنة أي ما يعادل ثلث بل نصف مدخولها من العملات الصعبة ويُنتظر أن يصل حجم الديون في مطلع القرن المقبل إلى ٣ ترليون دولار.

في نهاية السبعينات لوحظ ارتفاع وتيرة مديونية بلدان أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وأفريقيا الاستوائية بلغت ٢٦,٧ ٪ و ٢٤,١ ٪ لكنّ وتائر نمو الديون في شرقي آسيا والمحيط الهادىء تجاوزت في بداية الثمانينات كلّ وتائر ديون البلدان النامية بمعدل ٥ ٪، أمّا بالنسبة إلى حجم المديونية فتقف في المقدمة بلدان أميركا اللاتينية التي بلغت ديونها الخارجية عام ١٩٨٦ حولي ٣٥٢ مليار دولار. وبلغت حصة الدين الرسمي من الديون كلها عام ١٩٨٦ حوالي ٨٩,٥ ٪، أما الدين التجاري فقد شغل نسبة مرتفعة في أميركا اللاتينية حيث بلغ ١٤,٤ ٪ عام ١٩٨٦ وبلغ في شرقي آسيا ١٣,٢ ٪. وبلغ الدين التجاري في أميركا اللاتينية ٥٠ مليار دولار.

إن تصاعد مديونية البلدان النامية يثير المخاوف في العالم كله. وينبع هذا الخوف من أن تجميع الديون يسير في ظل تردي الوضع الاقتصادي لهذه البلدان، في حين أن المدفوعات لقاء الديون تحوّلت إلى قناة تتسرب منها الوسائل المالية المتواضعة في البلدان النامية إلى الدول الامبريالية. وتقلق الدول الامبريالية في الموضوع مسألة قدرة هذه البلدان على الدفع، وخاصة انه حدثت محاولات امتناع عن الدفع وتجميد الفوائد في البيرو وساحل العاج وزامبيا والمكسيك والبرازيل بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧. كما برز خطر الامتناع الجماعي عن الدفع في البلدان النامية.

إن النمو المتواصل لمديونية البلدان النامية يعتبر نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العميقة التي تعاني منها البلدان الرأسمالية المتطورة، والتي مارست تأثيراً سلبياً في اقتصاديات البلدان النامية. فقد تدنّت وتائر نمو هذه البلدان وانخفضت مداخيلها المتدنية في الأساس، وارتفع نقص

العملات الأجنبية المطلوبة لسد الالتزامات في مجال التجارة الخارجية ومتطلبات الديون. كما تزايدت حاجات هذه البلدان إلى مصادر التمويل الخارجية لإعادة بناء اقتصادياتها وتنفيذ برامج التصنيع وتأمين القاعدة الغذائية. من هنا فإنّ أسباب تزايد الديون الخارجية هي أسباب داخلية وأسباب خارجية ترتبط بأزمة النظام المالي النقدي للرأسمالية ولسياستها العدوانية.

إن السبب الداخلي الرئيسي لتفاقم مشكلة الديون يعود إلى استخدام الديون استخداماً غير منتج ناجماً عن عدم استعداد اقتصاد هذه البلدان لامتصاص الكميات الضخمة من الوسائل المالية التي تردها بهدف الحصول على الأرباح المرتفعة. ولذا فقد تزايدت الديون خلال السبعينات بوتائر ٢٠ ـ ٢٥٪ سنوياً أي بما يزيد كثيراً عن وتيرة نمو الدخل الوطني والناتج المحلي القائم. وغالباً ما استخدمت القروض لشراء الأسلحة ومواد البذخ وتشييد الأبنية الضخمة، في حين أنّ القطاعات المنتجة كانت تحصل على خمس القروض. وقد لعبت النفقات العسكرية كما رأينا أعلاه دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة الديون.

ومما زاد في تفاقم هذه المشكلة هو قيام الشركات الخاصة والمصارف والافراد بتحويل أموالهم بالعملة الصعبة إلى الخارج تخوفاً من عدم الاستقرار في بلدانهم والتضخم المتزايد. وقد بلغ هروب الرساميل من المكسيك خلال فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ حوالي ٢٦ مليار دولار، ومن الأرجنتين ١١ ملياراً، ومن فنزويلا ١٨ ملياراً، ومن أندونيسيا ٤ مليارات، ومن مصر ٣ مليارات. وبلغ هروب الرساميل خلال فترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ من أميركا اللاتينية حوالي ٨٠ ملياراً وهو يعادل تزايد

ديونها خلال هذه الفترة. ويبدو أنّ عملية هروب الرساميل هذه مفيدة للجانب الدائن لأنه يحصل على الجزء الأساسي من القروض التي يدفعها إلى البلدان النامية.

لكنّ السبب الرئيسي لمشكلة الديون هو السبب الخارجي لأنّ مسؤولية تفاقم هذه المشكلة تقع على عاتق الغرب ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية التي تقف وراء تردي العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بين الدول الرأسمالية المتطورة والعالم الثالث.

فأحد الأسباب الخارجية في تردي الأوضاع المالية للبلدان النامية يعود إلى أزمة النظام المالي النقدي في الدول الامبريالية، التي بسببها تتمّ التقلبات الحادة في أسعار العُملات، هبوطاً وصعوداً، ويصعب على البلدان النامية تحديد مداخيلها من العملات الصعبة بشكل فعلي لتقوم على أساسه بتخطيط تطورها الاقتصادي. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنّ القدرة الشرائية لهذه المداخيل تتدنى مما يضطر الدول النامية إلى دفع مبالغ أكبر من المتوجب عليها نتيجة تعديل أسعار العملات الأوروبية هذا عدا عن ارتفاع أسعار الاستيراد الذي يفرض عليها إنفاقاً أكبر.

ومما يسيء إلى الوضع المالي في البلدان النامية تردي شروط التجارة الخارجية التي تحددها الشركات ما فوق القومية، فتخفض أسعار الخام وترفع أسعار سلعهن. وتقول معطيات يوردها فيدال كاسترو في كتابه «الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ـ نتائجها في البلدان النامية» (هافانا ١٩٨٣): «أنه كان يكفي لشراء تراكتور واحد عام ١٩٥٩ بيع ٢٤ طناً من السكر، أما في نهاية عام ١٩٨٢ فقد بات المطلوب بيع ١١٥ طناً.

وكان يكفي عام ١٩٦٠ بيع طن واحد من القهوة للحصول على ٣٧,٧ طناً من الأسمدة بينما انخفضت هذه الكمية عام ١٩٨٢ إلى ١٥,٨ طناً. وقد حرمت البلدان النامية خلال فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ نتيجة تخفيض أسعار التصدير من ٣٨ مليار دولار، في حين أن القدرة الشرائية لمداخيل تصديرها انخفضت من جراء ارتفاع أسعار السلع المستوردة خلال فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار»[1]. واستكمالاً للوحة النهب النيوكولونيالي نشير إلى أن الأميركيين يحصلون على ٤,٥ دولارات كأرباح من توظيف كل دولار في البلدان النامية. أما معدل ربح المصارف الأميركية الذي تحصل عليه من ديونها لبلدان أميركا اللاتينية فهو أعلى بخمس مرات من معدل الربح الذي تحصل عليه من داخل الولايات المتحدة.

وتستخدم الدول الامبريالية التدابير المختلفة لحماية منتوجاتها من البلدان النامية. وقد خسرت هذه البلدان من جراء حواجز الحماية الامبريالية خلال العقد المنصرم حوالي ٧٠٠ مليار دولار. ولولا هذه الحواجز من جهة ورفع الفوائد بشكل مصطنع من ناحية أخرى - حيث تتفاقم المديونية أوتوماتيكياً - كما كان هناك مشكلة ديون خارجية في البلدان النامية.

وقد ترذت مشكلة المديونية أكثر فأكثر بتردي شروط التسليف ذاته والتغيرات غير الملائمة في بنية القروض ذاتها. فقد تضاعفت الفوائد خلال عقد من الزمن مرتين وبلغت ١٠ - ١٤٪ للقروض الطويلة

---

(١) «الحياة الدولية»١٩٨٦، عدد ٢، ص ٦٥، مجلة سوفياتية.

والمتوسطة الأجل، و ١٧ ـ ٢٠ ٪ للقروض القصيرة الأجل[١].

وقد انعكس ذلك على بنية المدفوعات لقاء الديون حيث باتت الفوائد تشكل الجزء الأساسي. وقد بلغت الفوائد المدفوعة لقاء القروض الطويلة والمتوسطة الأجل في النصف الأول من الثمانينات أكثر من ٣١٠ مليار دولار، في حين أن ما أُرجع من القروض إلى أصحابها قدّر بـ ٢٤٠ مليار دولار. وبالتالي فإنّ البلدان النامية كانت مضطرة إلى استخدام القروض الجديدة لدفع فوائد القروض القديمة.

لقد أعادت البلدان النامية إلى الدول الامبريالية مقادير من الفوائد تزيد كثيراً عن كمية القروض التي حصلت عليها منها. وتحولت بذلك إلى مصدّر للرساميل إلى الدول الامبريالية. وعدا عن ارتفاع الفوائد فقد جرى تقليص الفترات الزمنية التي يُسدّد فيها القرض، ممّا استدعى دفع مبالغ باهظة خلال فترات زمنية قصيرة. وقد كان مطلوباً أن يسدد ٦٥ ٪ من الدين الخارجي خلال فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧[٢]. وممّا زاد في تفاقم الوضع أيضاً تقلص القروض التي تقدم إلى الحكومات بتسهيلات معينة، وارتفاع الديون الخاصة التي تقدم بشروط تجارية. وبالتالي فإن تفاقم مشكلة الديون وارتفاع الفوائد يضعان البلدان النامية أمام إمكانية العجز عن دفع ديونها واضطرارها إلى طلب التأجيل. وقد بلغ عدد الدول التي تعيش مثل هذه الحالة ٤٠ دولة عام ١٩٨٦.

إن لهذه المشكلة آثارا اقتصادية واجتماعية ذات طابع كارثي. فهذه

---

(١) «اقتصاد دولي» ١٩٨٦، عدد ٣، ص ٦٦.

(٢) «الاقتصاد الدولي» علاقات دولية ١٩٨٤، عدد ٩، ص ٤٢.

البلدان، إذا هي عملت على دفع المتوجب عليها، مضطرة إلى القيام بذلك على حساب تطورها الاقتصادي ومضطرة بالتالي إلى التوقّف عن جملة الخطط والمشاريع المنويّ إنجازها، التي لو أنجزت لساعدت على الوفاء بهذه الالتزامات. أضف إلى ذلك أنها مضطرة إلى تقليص مخصصات الاحتياجات الاجتماعية: كالتعليم، والعناية الصحية، والخدمات الاجتماعية كافّة. ومن جراء تقليص الانتاج تتفاقم مشكلة البطالة والتضخم وتدخل، عموماً، في دائرة مفرغة من التخبط وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لن تنحصر آثاره في داخل البلد المعنيّ بالأمر وحده، بل إنها ستتجاوز حدوده إلى غيره من البلدان. من هنا اكتساب هذه المشكلة طابعاً دولياً ومن هنا الاهتمام الدولي بها.

إن هذا الوضع يقلق الغرب، دون شك. لذا فإنّ الدول الغربية الدائنة تفتش بنشاط عن ظروف حل مشكلة ديون البلدان النامية الخارجية. ويبدو من خلال البيانات والاقتراحات المختلفة أن هذه الدول قد توصلت إلى نوع من المساومة في هذا المجال يرتكز على المبادىء التالية:

١) المقاربة الاختيارية تجاه المدينين؛

٢) ربط حل مشكلة الديون وتقديم القروض الجديدة بإجراء إصلاحات بنيوية في البلدان النامية؛

٣) تجاهل العوامل البنيوية في نشوء أزمة المديونية الخارجية؛

٤) رفض اتخاذ التدابير الدولية البناءة لتنظيم العلاقات السوقية.

وقد تمحور مختلف الاقتراحات لحل مشكلة الديون حول عناصرها

الأساسية: الفوائد، وحجم الديون، وفترة الاستفادة منها، والقروض الجديدة، وإلغاء جزء من القروض ودارت الاقتراحات حول حجم الفوائد وإمكانية تخفيضها للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل وحول حجم هذا التخفيض. كما تعرضت الاقتراحات لإطالة الفترة الزمنية التي تعطى فيها القروض وإطالة فترة دفع الفوائد. ويدخل في الاقتراحات إلغاء جزء من الديون. وتركز غالبية الاقتراحات على ضرورة التعامل مع كل بلد على حدة، حتى يتمّ التعامل بتساهل أكبر مع البلدان الأشدّ فقراً وبالتالي يمكن تقديم التسهيلات لها، وخاصة في أفريقيا الاستوائية. وقد تميّز الاقتراح الفرنسي عن غيره بأنه رأى أن حل مشكلة الديون ومساعدة البلدان النامية على التطور يجب أن يكونا بمدّ تلك البلدان بالموارد المالية الوفيرة بشروط مسهّلة (هبات ومساعدات). وهذا يشكّل ٠,٥ - ١٪ من الناتج المحلي القائم للدول الرأسمالية. لكنّ هذا الاقتراح رفضته غالبية الدول الغربية بحجة انخفاض وتاثر نمو اقتصادها. عندئذ عدّلت الحكومة الفرنسية اقتراحاتها ورأت أن تعمل الدول الدائنة على ما يلي:

١) تعمد البلدان الأعضاء في نادي باريس إلى تحسين شروط إعادة تمويل الدين الخارجي في سياق إعادة النظر في اتفاقيات القروض القديمة وذلك بتأجيل فترات الدفع (ما بين ١٥ - ٢٠ سنة بدل عشر سنوات). ويطال هذا التحسين البلدان الأشدّ فقرا في الدرجة الأولى.

٢) تحسين نظام التسليف المسهل المعتمد في صندوق النقد الدولي.

٣) إنشاء صندوق خاص تقدم منه مساعدات إلى البلدان الفقيرة فقط لتسهيل دفع دينها الخارجي.

٤) التشدّد في تقديم القروض إلى البلدان التي يكون متوسط دخل الفرد فيها عالياً.

وقد ركزت حكومة السويد في اقتراحاتها على توجيه الجهد الأساسي في المساعدات إلى البلدان الفقيرة في أفريقيا الاستوائية. واقترحت أن تخفض البلدان الأعضاء في نادي باريس فوائدها على القروض بشكل جدي وتؤجل فترات تحصيلها، وأن يُنشأ صندوق خاص في إطار المصرف الدولي للانماء والاعمار.

كما أن اجتماع مدراءاللجنةالتحضيرية في صندوق النقد الدولي المنعقد في أيلول عام ١٩٨٧، نصح الدول الدائنة باتخاذ تدابير خاصة بمديونية البلدان النامية الأشدّ تخلفاً ولا سيما في مجال تخفيض الفوائد على الديون. كما رأى ضرورة إجراء تغييرات بنيوية جذرية في كل البلدان المدينة، وان تختلف التدابير حسب وضع كل بلد من البلدان النامية، وأكدوا أهمية نظام إعادة التمويل المسهّل المعمول به في صندوق النقد الدولي. ونبّه المجتمعون إلى المسؤولية المشتركة لطرفي المشكلة: البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية.

وتحت ضغط تفاقم مشكلة الديون قامت البلدان النامية بجملة من النشاطات المشتركة للحد من آثارها السلبية. فقد أعلن ممثلو منظمة الوحدة الافريقية في أيلول عام ١٩٨٧ أن كل أعضاء المنظمة قد أوقفوا دفع الفوائد على ديونهم التي بلغت ٢٠٠ مليار دولار. وتشرع البرازيل والمكسيك والأرجنتين في تشكيل مجموعة غير رسمية للتشاور في أمر التعامل مع هذه المشكلة. والمعروف أن ديون هذه الدول الثلاث وحدها بلغت ٢٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٧.

وقدمت المجموعة الحكومية الممثلة لأربعة وعشرين بلداً في صندوق النقد الدولي إلى مجلس مدراء الصندوق اقتراحات في هذا الشأن. وأهمها :

١) إنّ على صندوق النقد الدولي أن يقوم بدور بنّاء في تسوية مشكلة المديونية الخارجية لا أن يقتصر دوره على جمع المدفوعات باسم المصارف التجارية. ويعني ذلك أنّ على الصندوق أن يمارس تأثيراً ايجابياً في مجال إعادة بناء اقتصاد البلدان النامية.

٢) ان يزيد الصندوق في تسليف هذه البلدان مع مراعاة الحاجات الفعلية لكل بلد وآفاق التطور الاقتصادي الدولي. وعند صياغة برامج كل بلد ينبغي أن يأخذ الخبراء بالاعتبار مستوى المدفوعات لقاء الديون وأن ينطلقوا من إمكانيات كل دولة للوفاء بالتزاماتها.

٣) بذل جهود استثنائية لتقديم وسائل إضافية للمساعدة على إعادة بناء اقتصاد البلدان الأقل نمواً. فالمطلوب من البلدان الدائنة بالتالي أن تقرّب قروضها من مستوى مساعدات التطور.

وفي خطاب مجموعة السبعة والسبعين (٧٧) المقدم إلى دورة اليونكتاد السابعة في تموز من عام ١٩٨٧ وجدت مشكلة الديون الخارجية انعكاسها، حيث أعربت الدول النامية عن افتقار دول الغرب إلى الإرادة السياسية في معالجة أزمة الديون. وانتقدت مقولة الغرب بأنّ الآلية السوقية تعتبر الوسيلة البديلة لحلّ كل المشاكل، ولا سيّما أنّ الغرب يلجأ دائماً إلى التدخّل في هذه الآلية السوقية عندما تملي عليه ذلك حاجاته إلى الدفاع عن حقوق الدائنين. وترى تلك البلدان أنّ الغرب لن يجد الأسلوب الفعال لحل هذه المشكلة طالما أنّ الدول الامبريالية لا ترغب في

ايـلاء الأسباب الأساسية لظهور هذه الأزمة اهتمامها. لذا فإنّ الوصفات الغربية تستهدف الدفاع عن مصالح الدائنين القصيرة الأجل. وهي ترتكز على مقدمة خاطئة مفادها أنّ السبب الرئيسي للأزمة يكمن في الإدارة الخاطئة لاقتصاد البلدان الناميـة. ثم إنّ البلـدان الدائنـة لا تـراعـي، في تعاطيها مع هذه المشكلة، مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته البلدان النامية ولا ظروفها السياسية ـ الاجتماعية. وهي ترى أنّ الدول الامبريالية تسعى بأي ثمن إلى الحصول على موارد البلدان النامية لتغطية مديونيتها لا لمساعدتها على خلق مقدمات النمو الاقتصادي. من هنا فقد اقترحت مجموعة السبعة والسبعين من البلدان النامية ما يلي:

١) وضع نظام لدفع الديون يراعي مستوى مداخيل الاستيراد، وحالة أسعار الخام، ودخل الفرد وغيرها من المؤشرات.

) زيادة التوظيفـات بتـوسيـع مصـادر التسليـف المسهَـل في أطـر المؤسسات المالية ـ التسليفة الدولية.

٣) إلغاء الدين الرسمي المتوجّب على البلدان الأشدّ فقراً.

٤) أن تنظر حكومات الغرب والمؤسسات المصرفية في إمكانية التغيير الجذري لشروط دفع الديون الطويلة الأجل وتقديم القر ض الجديدة.

وقد دعم الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في المحافل الدولية مطالب البلدان النامية لتسوية مشكلة الديون الخارجية. وقد لخص رئيس بعثة الاتحاد السوفياتي ق. بتروفسكي موقف الاتحاد السوفياتي من هذه المشكلة في الدورة ٤٢ للأمم المتحدة على النحو التالي:

١) تخفيض دفع الفوائد على التسليفات المصرفية إلى المستوى الموازي لشروط المساعدة الرسمية للتطور ، على أن تحمل الفروقات إلى الموازنات الحكومية للبلدان الدائنة .

٢) وضع تسهيلات إضافية للبلدان الأشدّ فقراً .

٣) اقتصار المدفوعات السنوية بكل بلد نام على حصة معينة من مدخولها من التصدير خلال السنة المعيّنة .

٤) القبول باستخدام السلع المنتجة في البلدان النامية كوسيلة للدفع .

٥) إلغاء قيود استيراد هذه السلع من البلدان النامية .

٦) الامتناع عن فرض الفوائد الإضافية في حالة تأجيل الدفع أو إعادة تمويل الديون .

ومن المعروف أن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى تبني علاقاتها بالبلدان النامية على قاعدة طويلة الأجل . حيث أن الديون تعطى لثلاثين سنة وبفائدة تبلغ ٢,٥ ٪ و ٣ ٪ . ويجري تسديد هذه الديون من السلع التي تنتجها المشاريع المستفيدة من هذه القروض أو مداخيل التصدير الأخرى .

وقد قام الاتحاد السوفياتي في الآونة الأخيرة بإعادة جدولة ديونه على مصر واليمن الديمقراطية .

وتُعتبر مسألة الغذاء من المشاكل العالمية الهامة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل حاد . ذلك أن احصاءات « الفاو » تشير إلى أنه يوجد في

العالم اليوم ٤٥٠ مليون إنسان يعانون من الجوع ومن نقص التغذية. وفي أفريقيا وحدها يوجد ٢٤ دولة يقطنها أكثر من ١٥٠ مليون إنسان يعيشون حالة من النقص الكارثي للمواد الغذائية. ويزيد في تفاقم هذه المشكلة تقلبات كميات المواد الغذائية التي تدخل الأسواق والأسعار التي تتحكم بها الاحتكارات الأميركية، كونها تشكل العنصر الرئيسي في إنتاج المواد الغذائية والتجارة بها.

ومنذ عام ١٩٥٤ تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الغذائية إلى «أصدقائها» في البلدان النامية، وهي عبارة عن فائض إنتاجها من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى. وتسمح لها هذه المساعدة بتحقيق جملة من الأهداف:

١) إن تقديم هذه المساعدات يكلفها أقل بكثير من تكديسها في المستودعات، فضلاً عن فائدتها السياسية؛

٢) تعوّد هذه المساعدات شعوب البلدان النامية على الارتباط بالسلع الأميركية، ولذلك فإنها تستمر في شراء المواد الغذائية الأميركية بالرغم من تقليص المساعدات أو إلغائها.

٣) تدّخر الولايات المتحدة مداخيلها من المساعدات بعملة هذه البلدان المحلية ثم تستخدمها لتمويل مؤسساتها فيها.

٤) تستخدم هذه المساعدات كأداة ضغط على حكومات البلدان النامية في مجال السياسة الداخلية والخارجية.

لكنّ نقص الغذاء بسبب تدني المحاصيل، خلال الأعوام ١٩٧٢ -

١٩٧٤ ، أدّى إلى تقليص المساعدات واضطرار البلدان النامية إلى شراء الحبوب بالعملة الصعبة مما زاد في تعقيد وضعها المالي .

ولما تنبهت البلدان النامية على أن مواقعها تظلّ دوما أضعف من مواقع الدول الامبريالية في العلاقات الثنائية بينها طمحت إلى أن تركز بحث مشكلة الغذاء في إطار الأمم المتحدة ، وحوّلت هذه المشكلة إلى موضوع من مواضيع الدبلوماسية الاقتصادية الدولية . لذا أنشأت عام ١٩٤٥ المنظمة الغذائية والزراعية « الفاو » . وقررت هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ إنشاء الاحتياطي الغذائي . وعقد عام ١٩٧٤ وبدعوة من الأمم المتحدة في روما الكونفرانس الغذائي الذي أقرّ وثيقة حول ضرورة تصفية الجوع ونقص التغذية ؛ وطرحت مهمة القضاء نهائياً على الجوع في العالم . ولذلك تقرّر إنشاء نظام الأمن الغذائي العالمي لدرء خطر نتائج التقلبات الحادة في أحجام الانتاج والأسعار .

ومع ذلك فحتى الآن لم تَنتج الاحتياطات العالمية الكافية من الغذاء ، ولم تُخلق الظروف الملائمة لتجارة البلدان النامية في مجال السلع الزراعية . ومن الواضح أن حلّ هذه المشكلة جَذرياً في البلدان النامية لن يكون ممكناً إلا باجراء التغييرات الجذرية في بناها الاقتصادية ـ الاجتماعية وفي توصلها إجراء تغييرات جذرية في التقسيم الدولي للعمل .

وكما في المجالات السياسية والعسكرية فإنّ الامبريالية تزيد في عدوانيتها في المجال الاقتصادي . وتحقيقاً لهذه الغاية فإنها تستخدم هي وحلفاؤها جملة من طرق العدوان الاقتصادي مثل الامتناع الوحيد الجانب عن تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة مع الدول الأخرى ؛ وتنظيم الحصار التجاري والتسليفي والتكنولوجي ؛ واتخاذ التدابير التمييزية ،

وفرض العقوبات وغيرها. والامثلة على ذلك كثيرة: فكوبا تبني مجتمعها الجديد في ظل الحصار التجاري والأعمال العدوانية التي تقوم بها الامبريالية الأميركية. وقد اعلنت إدارة ريغان حربا اقتصادية على نيكاراغوا، فقطعت العلاقات التجارية بها كليا عام ١٩٨٥، ومنعت عنها القروض وامتنعت عن استيراد السكر منها. كما فرضت إدارة ريغان منع تصدير السلع الأميركية إلى ليبيا واستيراد السلع الليبية. وأخذت بلجيكا نفس الموقف من ليبيا. وشددت الولايات المتحدة العقوبات على ليبيا عام ١٩٨٦ فقطعت كل علاقة اقتصادية بها.

وفي دعمها لانكلترا، فرضت أميركا عام ١٩٨٢ عقوبات على الأرجنتين، ورفعت في العام ذاته الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع الهندية. وقطعت الاحتكارات الأميركية عام ١٩٨٣ من جانب واحد الاتفاق مع شركة النفط الوطنية الجزائرية. ولا تكتفي الولايات المتحدة باتخاذ التدابير ضد البلدان النامية بل إنها تمارس الضغط على حلفائها وعلى البلدان المحايدة لكي تتخذ نفس التدابير ضد البلدان النامية والبلدان الاشتراكية. لذلك فإنّ هذه الممارسات تطرح على جدول أعمال البشرية كلها مهمة ضمان الأمن الاقتصادي العالمي، وهذا ما تناضل من أجله البلدان الاشتراكية والدول النامية على السواء، عبر طرح مهمة إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

غير أن هذا العرض لطبيعة العلاقة النيوكولونيالية لا ينبغي أن يولّد تصوراً بأنها أمر ثابت غير قابل للتغير. فهذه العلاقة تعرضت خلال عشرات السنين لتغيرات عديدة من جراء جملة واسعة من الظروف الآنية والبعيدة المدى. وأهم هذه الظروف التغيرات البنيوية الجارية في اقتصاد

البلدان الرأسمالية المتطورة والارتباط بالثورة العلمية ـ التقنية وأزمة الطاقة. وقد برزت هذه التغيرات في التخفيض النسبي لحجم الطاقة والمواد المنفقة على إنتاج السلع وفي ارتفاع نسبة استخدام العلم ومنجزاته في الانتاج وتطوير فروع الانتاج العلمي. وانعكس ذلك على تدني اهتمام الغرب باستيراد الخامات ومواد الطاقة من البلدان النامية. كما تلعب دوراً مهماً في تغيير العلاقة النيوكولونيالية العمليات الجارية في سياق، تطور اقتصاديات البلدان النامية ذاتها المترافقة بعملية التمايز الواسعة فيها، حيث ظهرت مجموعة الدول الصناعية الجديدة. وأثرت في العلاقة النيوكولونيالية حالات الركود والكساد في إنتاج البلدان الغربية. كما مارست أثرها في طبيعة النيوكولونيالية وأشكالها عوامل سياسية عدّة مثل تزايد دور البلدان النامية وتجمعاتها في السياسة الدولية عبر الأمم المتحدة ومنظمة عدم الانحياز، وتغيير ميزان القوى على الصعيد العالمي بين قوى التقدم والرجعية وتأثير العلاقات بين النظامين الاجتماعيين في البلدان النامية.

إن هذه العوامل المذكورة التي غيرت في أشكال العلاقة الكولونيالية هي ذاتها العوامل التي أدّت إلى تغيير موقع البلدان النامية في التقسيم الدولي للعمل، وكان مطلباً أساسياً من مطالب البلدان النامية منذ انتزاعها استقلالها السياسي. ذلك لأنّ البنية الاقتصادية الوحيدة الجانب – انتاج الخامات – شكلت وتشكل القاعدة الاقتصادية لاستغلال البلدان النامية من قِبَل الاحتكارات الأجنبية.

وشروع البلدان المتطورة في إقامة إنتاج بديل من استيراد الخامات نسف الاساس القديم الذي قام عليه التقسيم الدولي للعمل. هذا من ناحية. أمّا من ناحية اخرى فإنّ الحاجة الموضوعية للبلدان المتطورة لم تعد تسمح

بإبقاء البلدان النامية على ما هي عليه أي كطرف متخلف. بل إنها أصبحت بحاجة إلى طرف متطور يسمح بتوظيف رساميل تعطي أرباحاً وافرة باستخدام التكنولوجيا والتقنيات التي تنتجها في بلدانها. وبناء عليه فإنّ الدول المتطورة الرأسمالية حوّلت إلى البلدان النامية جزءاً من مصانعها التي تعتبر مصدراً لتلوث البيئة أو التي تحتاج إلى قوة عمل كثيفة، أو حتى تلك التي تنتج للتصريف في العالم الثالث. غير أنّ هذا لا ينبغي أن يُفهم بالشكل المطلق، لأنّ نزعة إحلال الانسان الآلي في البلدان الرأسمالية المتطورة محل الانسان، من شأنه أن يعمل باتجاه معاكس لتحويل المصانع إلى البلدان النامية.

وقد انعكس تغيير موقع البلدان النامية في التقسيم الدولي للعمل على الوتائر العالية لإنتاجها الصناعي بالمقارنة مع البلدان المتطورة، وبالمقارنة مع وتائر نمو إنتاج الخامات. فقد نما الانتاج الصناعي خلال فترة ١٩٥١ – ١٩٨٤ وسطيا بمعدل ٦,٢ ٪، في حين أنّ هذه الوتيرة بلغت في البلدان المتطورة ٤,٣ ٪ سنوياً. وارتفعت مساهمة الدول الفتية في الفروع الأساسية للإنتاج الصناعي الرأسمالي، حيث ظهرت في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والهند والجزائر مشاريع الصناعة الضخمة. أما في الجزء الآخر من العالم النامي فقد اقتصر التطور الصناعي على فروع الصناعة الخفيفة.

ولا شك في أن الصراع على مصير البلدان النامية وتوجّه تطورها يتزايد في العالم. داخل البلدان النامية وخارجها. فالامبريالية، وفي ضوء ما كشف من صعوبات في الدول الاشتراكية وما يطرح من عملية إعادة البناء، تحاول اليوم تصوير الامور وكأن الاشتراكية فشلت في ما طرحته

من بدائل للرأسمالية. ولذا تطرح أمام البلدان النامية إشكالية اختيار طريق التطور من هذه الزاوية. فطالما أنّ الدول الاشتراكية، وهي التي تتمتع بإمكانيات أكبر من البلدان النامية، لم تتمكن خلال سبعين عاماً من أن تسبق الرأسمالية لا تقنياً ولا علمياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً، فلماذا تكرار محاولات السير في طريق الاشتراكية، في وقت «تستعير» فيه الاشتراكية الكثير من وسائل التسيير والأداء الرأسمالي وطرقهما؟ أليست الحكمة في الاستفادة من تجربة الغرب واللحاق به بالسير على نفس الطريق التي قطعها؟

ويجد مثل هذا الطرح انعكاسه داخل البلدان النامية ذاتها. فهناك قوى - هي بالأساس ذات مصلحة في استمرار التطور بالطريق الرأسمالي، وإن تكن لديها طموحات إلى تحسين أوضاعها على مسرح الرأسمالية العالمية - تطرح المسألة من جانب القدر المحتوم لهذا الطريق الرأسمالي. فإذا كانت الاشتراكية لم تقدم لنا المساعدة البديلة من مساعدات الدول الرأسمالية لكي نتخلص من التبعية والتخلف - لأن الاشتراكية عاجزة عن تقديم ذلك - وطالما أنّ إمكانياتنا محدودة، وليس لنا مفرّ من التعامل مع البلدان الرأسمالية، فما علينا إلا السير في هذا الركب والعمل على تحسين مواقعنا.

من هنا تبرز ضرورة المعالجة الدقيقة والحذرة لموضوع التبعية للامبريالية. فمن ناحية نرى أنّ العمليات التي بدأت في البلدان النامية في اتجاه تغيير موقعها في العالم، والتغيرات في العلاقة الكولونيالية على الرغم من تواضعها وأهميتها في آن، هي عمليات وتغيرات غير قابلة للارتداد. وتدفع لاتساعها وراء نضالات البلدان

النامية، والتغيرات البنيوية الموضوعية داخل البلدان الرأسمالية ذاتها، والنجاحات التي يمكن أن تقدّمها البريسترويكا الجارية، وما سيولّده ذلك من تخوف الدوائر الامبريالية من أن تشكّل الاشتراكية مثالاً جذاباً للبلدان النامية، وخاصة أن (الامبريالية) بقيت على علاقتها التعسفية بها. ومن ناحية أخرى فإنّ الامبريالية ما زالت كما بيّنا في سياق العرض، قادرة على اللجوء إلى الوسائل الاقتصادية والمالية المختلفة في صراعها مع البلدان النامية وحركات التحرر في هذه البلدان لقطع الطريق على محاولات تصفية علاقة التبعية. لهذا فإنّ الإنجزات المحققة والتي يمكن أن تتحقق تحتاج إلى الحماية السياسية لا داخل العالم الثالث فحسب وإنما على الصعيد العالمي أيضاً. إنّ العامل الحاسم في فرض التنازلات على الامبريالية في علاقاتها بالعالم الثالث هو في توطيد العلاقة بالمعسكر الاشتراكي وفي تنسيق الجهود بين البلدان النامية ذاتها واجراء تغييرات جذرية في بُنى هذه البلدان.

علاقات من نوع آخر

لقد شغلت العلاقات بين البلدان النامية والمنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، خاصة، وتشغل اليوم مكانة هامة في مصير هذه البلدان وآفاق تطورها. ولا أظن أنّ أحداً ينسى أو يُنكر بأنّ الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية قد أظهر تضامناً حقيقياً وفعالاً مع نضال حركات التحرر الوطني والدول النامية المستقلة في مواجهاتها مع الامبريالية. فمنذ أن ظهرت الدولة الاشتراكية على المسرح الدولي اعترفت باستقلال الدول النامية وفضحت المعاهدات الاستعمارية السرية بين الدول الامبريالية بخصوص المستعمرات. ومع تصلّب عودها بدأت الدولة الاشتراكية بتقديم

مختلف أنواع المساعدات إلى البلدان النامية المستغلة ودعم حركات التحرر. وتعرف شعوب العالم قاطبة مضمون المساعدة الأممية التي قدمها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى إلى شعوب البلدان النامية في مجال بناء الأسس المادية لتطورها المستقل، سواء في مجال بناء المشاريع الاقتصادية الضخمة أو توسيع التعاون التجاري معها أو تحضير الكوادر الضرورية لهذه البلدان.

فقد بلغ عدد المشاريع الصناعية التي شيّدت حتى مطلع الثمانينات في ٩٧ بلداً نامياً ساهمت في بنائها المنظومة الاشتراكية أكثر من ٥٠٠٠ مشروع. وكان نصيب البلدان العربية منها وافراً، سواء في مصر أو العراق أو سوريا أو اليمن الجنوبي أو ليبيا. كما يساعد الاتحاد السوفياتي على إنتاج الطاقة الكهربائية في هذه البلدان. وهو يقدم مساعدات ضخمة لتحديث وسائل النقل وتعزيز القاعدة الغذائية في البلدان النامية ببناء أنظمة الري واستصلاح الأراضي.

وتترافق عملية البناء هذه مع تقديم التقنية والتكنولوجيا الحديثتين. ويزداد تصدير السلع من البلدان النامية إلى دول المنظومة الاشتراكية. وقد تضاعف من ١٩٥٠ إلى النصف الأول من الثمانينات أكثر من ٩٠ مرة. وتقدم الدول الاشتراكية مساعداتها في مجال صيانة الآلات وبرمجة العمل والتنقيب عن المواد الأولية دون أن تفرض وصايتها على الخبرات المكتشفة.

وتُقام بين البلدان الاشتراكية والنامية مؤسسات مشتركة تقدم لها التوظيفات والخبرة في الإدارة. وتقدّم شركة « شكودا اندي » التي أُقيمت في الهند بمساعدة تشيكوسلوفاكيا و « تميس » الهنغارية مثالاً على هذا

الشكل من التعاون. ولا تكتفي البلدان الاشتراكية بتقديم المعدات والخبرة، بل إنها تقدّم أيضاً مشاريع جاهزة للاستعمال. وقد أخذ الاتحاد السوفياتي على عاتقه انجاز ١٥٠ مشروعاً في البلدان النامية حتى سنة ١٩٨٢. واتسع في السبعينات والثمانينات التعاون العلمي والتقني بين هذه البلدان، حيث بُنيت، بمساعدة الاتحاد السوفياتي وبلغاريا، مراكز للأبحاث الذرية في ليبيا والعراق. وبُني، بمساعدة ألمانيا الديمقراطية، مركز دراسة الطبقات العليا من الفضاء في الهند.

وتتلقى البلدان النامية مساعدات من الدول الاشتراكية لوضع الخطط الوطنية للتطور الاقتصادي. وتعطي الهند وتانزانيا وأفغانستان والكونغو واثيوبيا المثال على ذلك.

وتستفيد البلدان النامية من تحضير الكوادر والاختصاصيين بدءاً من العامل الفني العادي إلى التقني المتوسط وانتهاءً بالمهندسين والأطباء وحملة الدكتوراه في مختلف المجالات. وتضم جامعات البلدان الاشتراكية ومعاهدها مئات الآلاف من الدارسين الأجانب وبالأخص من البلدان النامية.

كما حصلت البلدان النامية على مقادير كبيرة من القروض من البلدان الاشتراكية بفوائد متدنية ولآجال طويلة. وتعتبر مساعدة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي للبلدان النامية وحركات التحرر على بناء قواتها المسلحة وتدعيم قدرتها الدفاعية مثالاً ساطعاً على التضامن الأممي في مواجهة التدخل الامبريالي والثورة المضادة في البلدان النامية.

ولا تقتصر المساعدة الأممية التي تقدمها المنظومة الاشتراكية على المجال

الاقتصادي. بل إنها تتعدّاها إلى المجالات السياسية والثقافية، حيث يدعم الاتحاد السوفياتي نضالات هذه البلدان على الصعيد الدولي في محافله المختلفة. كما قدم الاتحاد السوفياتي إلى البلدان النامية والبشرية كلها خدمة كبرى بانتصاره على الفاشية وتحرير المجتمع الدولي والعلاقات الدولية من نمط علاقات، لو قدّر له أن ينتصر لأدّى إلى نتائج يصعب تصورها.

وتكتسب العلاقات المتنوعة الأشكال بين الاتحاد السوفياتي وأفراد الأسرة الاشتراكية من ناحية والبلدان النامية من ناحية أخرى أهمية كبرى في أيامنا الحاضرة. لأنّ هذه البلدان ما زالت تعاني، كما رأينا أعلاه، من نمط العلاقات الدولية القائمة بينها وبين الدول الامبريالية، أي الاستعمار الجديد، ومن جرائها لا تفلح هذه البلدان في التخلص من تركة الاستعمار - من التخلف والفقر والتبعية. فالامبريالية لا تتخلّى ولا هي في وارد التخلي عن استغلال البلدان النامية إن لم يُفرض ذلك عليها. وهي، أكثر من ذلك، تمارس الظلم والقهر والتعدي على الأنظمة التي لا تستهويها، وتدعم الثورات المضادة لها، وتعمل على قمع حركات التحرر بكل الوسائل. وكما كان تطابق المصالح الأساسية في الماضي - بين المنظومة الاشتراكية والبلدان النامية وحركات التحرر ضمناً - الأساس للتضامن الأممي في وجه الامبريالية كمصدر للحروب، وعداوة السلم والتقدم والتحرر الوطني والاجتماعي، فإن تطابق المصالح هذا يبقى قائماً، ويُملي ترسيخ التضامن الأممي بين هذه القوى واستمراره، مع أخذ التغيرات على الصعيد الدولي بعين الاعتبار، بما في ذلك المعسكر الاشتراكي والبلدان النامية وحتى الجبهة الامبريالية: ففي الدول الاشتراكية - ونتيجة لصعوبات معينة في سياق تطورها - تجري عملية إعادة بناء لها متطلباتها الداخلية

والخارجية تمت صياغتها في نظرية البريسترويكا والتفكير السياسي الجديد. أما على صعيد البلدان النامية فقد بدأت عملية تمايز بين هذه البلدان وهي تتسع أكثر فأكثر متجلية في تفاوت التطور الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي، وتغير مهام التطور وأهدافه فيها. أما في الجبهة الامبريالية فإنه يجري التكيف مع تغيرات العصر، تحاول عبره تلطيف تناقضاتها وتخفيف حدة الأزمة العامة للرأسمالية. ومع ذلك يبقى هناك مقدار وافر من المصالح المشتركة بين البلدان النامية يتلخص في إضفاء طابع من الديمقراطية على صعيد العلاقات الدولية بما يسمح بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يؤمن لها خلق الظروف الملائمة لتصفية تخلفها وتبعيتها للامبريالية، ويؤمن لها الشروع في بناء اقتصادي متحضر مستقل. كما أنه توجد مصالح مشتركة بين مجموعات معينة من هذه البلدان سواء على المستوى الإقليمي أو مستوى اختيار طريق التطور. وهذا كله يجعل من نضالاتها المشتركة وتعاونها مع المنظومة الاشتراكية أمراً ملحاً.

•

إن الاتحاد السوفياتي ينظر اليوم إلى مسألة التضامن الأممي من زاوية نظر التفكير السياسي الجديد ومن زاوية نظر اعطاء الأهمية الأولى للقيم والمصالح البشرية العامة. وهذا يعني الاستناد إلى التحليل المركب لكل تناقضات العصر والخروج منها بالاستنتاجات والمواقف المناسبة له وللبلدان النامية وحركات التحرر. ونظن أن الاتحاد السوفياتي لا يغير بذلك من جوهر تضامنه الأممي مع هذ البلدان وقواها التقدمية وإن هو غيّر من اشكال التعاطي مع المسائل الدولية. وهذا لا ينطلق من باب التمني أو الرغبة الذاتية، بل إنه يستند إلى النزعة الموضوعية في تطور البشرية في مرحلتنا الراهنة، كما يتراءى لنا.

إنّ النضال من أجل السلم العالمي ونزع السلاح وايقاف إنتاجه، وإضفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية وخلق المناخ الدولي المتّسم بالتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة هو عملية صراعية موجهة في الأساس ضد عدو واحد هو الامبريالية. وسوف يتكلل هذا النضال بالنجاح عندما تخلق في العالم حقائق دولية يستحيل على الامبريالية تجاهلها، ولا يبقى أمامها إلاّ خيار وحيد هو التعامل معها بإيجابية. ونعتقد أن هناك قوى ثلاثاً مؤهلة لخلق هذه الحقائق هي: المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة والحركات الديمقراطية في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية وحركات التحرر فيها.

ويقع على النظام الاشتراكي العالمي جزء أساسي من هذا العبء. فالبريسترويكا الجارية حالياً ونهج تسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفياتي مدعوّان إلى اظهار أهميتها الدولية وتأكيدها باظهار قوة المثال الاشتراكي وتأثيره الدولي في المباراة مع الرأسمالية. «إن هذا أيضاً نوع من الحرب ـ كما أشار لينين ـ لأنه تسابق أسلوبين وتشكيلتين واقتصادين ـ الشيوعي والرأسمالي. إنها مهمة صعبة، لكننا قلنا ونقول «بأن الاشتراكية تمتاز بقوة المثال». أما العنف فهو مهم بالنسبة إلى أولئك الذين يريدون استعادة سلطتهم. وبهذا تُستنفد أهمية العنف، وتصبح الأهمية بعد ذلك لقوة التأثير والمثال»[1].

إنّ نجاح البريسترويكا وحلّ المهام المطروحة أمامها يضع حداً لكل الدعوات المشبوهة إلى الابتعاد عن الاشتراكية بسبب فشلها المزعوم.

---

(١) لينين. ف.إ. المؤلفات الكاملة، مجلد ٤٢، ص ٧٥.

وسوف يسهّل ذلك نضال الكادحين في البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة، حيث أن نجاح السياسة الاقتصادية ووجهها الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي يشكل عامل جذب للكادحين الذين يتطلعون إلى الغد الذي ستلبّى فيه احتياجاتهم على أكمل وجه.

كما أن المنظومة الاشتراكية ـ عبر العلاقات الأممية وعلاقات التعاون المتبادلة القائمة فيما بينها ـ تعطي المثال على النمط الانساني الديمقراطي للعلاقات بين الدول والشعوب. أضف إلى ذلك أنّ نجاح السياسة الخارجية للدول الاشتراكية الهادفة إلى القضاء على خطر الحرب وايقاف سباق التسلح وإقامة السلم العالمي يخلق الظروف الملائمة لتطور الحركة العمالية والحركة الشيوعية داخل بلدان العالم اللاإشتراكي. وإنّ نجاح البريسترويكا كذلك في مجال الاقتصاد ونقل الاتحاد السوفياتي إلى درجة نوعية أعلى سوف يوفر له الامكانيات المادية لزيادة مساعداته للبلدان النامية ولكي يشكل بالتالي منافساً حقيقياً للدول الامبريالية في علاقاتها بهذه البلدان ويفرض عليها التنازلات ومنطقاً آخر في التعامل على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. وبذلك يساعد الاتحاد السوفياتي على شق الطريق أمام تحقيق مطلب النظام الاقتصادي الدولي الجديد وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على مبادىء العدالة والمساواة والمنفعة المتبادلة. وباستطاعة الاتحاد السوفياتي في هذا المجال أن يعطي الأمثلة على النمط الجديد في التعامل مع البلدان النامية، وهو فعلاً يعطيها منذ زمن. ويشهد على ذلك الطابع الانتاجي لسياسته الاقتصادية تجاه هذه البلدان ومساعداته الاقتصادية. فهذه المساعدات تخصص لبناء المشاريع الاقتصادية المختلفة بعكس قروض البلدان الرأسمالية التي غالباً ما تأخذ طابعاً غير إنتاجي كما رأينا سابقاً. وفي مجال الديون الخارجية يعطي الاتحاد السوفياتي أمثلة على

طريقة التعامل المثلى مع هذه المشكلة، سواء من ناحية الزمن الذي يُطال لها للاستفادة خلاله حيث يقدم الاتحاد السوفياتي قروضه لآجال تمتد حتى ٣٠ سنة، أو من ناحية الفوائد التي لا تتعدّى ٢ ـ ٣ ٪. ثم إن الاتحاد السوفياتي قد أعاد جدولة ديون بعض البلدان النامية بحيث يراعي ظروفها وإمكانياتها. ولا ينبغي أن ينشأ انطباع بأنّ الاتحاد السوفياتي يقدّم المساعدات من جانبه دون أن تتوفر له مصالح أو منافع من هذه العلاقات. فهو بعلاقاته هذه يطور تصدير سلعه إلى البلدان النامية وخاصة الآلات والمعدات وإن يكن ذلك ما يزال على مستوى متواضع. ذلك أن احصاءات الأمم المتحدة تشير إلى أنّ حصة البلدان الاشتراكية من الدورة التجارية للبلدان النامية شكلت خلال الثمانينات ١١,٦ ٪، بما في ذلك ٤,٣ ٪ من التصدير و٧,٣ ٪ من الاستيراد. في حين أنّ حصة الغرب تشكل ٦٢ ٪. ومع ذلك فإن علاقات الاتحاد السوفياتي بالبلدان النامية هذه تشكل مثال العلاقات المتبادلة المنفعة والخالية من الشروط الجائرة والمرهقة للبلدان النامية.

وتكتسب أهمية خاصة مسألة تطوير علاقات الاتحاد السوفياتي بتلك البلدان النامية التي اختارت طريق التوجه الاشتراكي وحققت خطوات مهمة على هذا الطريق. فهذه البلدان عرضة لضغط الامبريالية المتزايد. وإن لم تحصل على المساعدات الكافية فستكون مضطرة إلى مدّيدها للحصول على مساعدة الدول الامبريالية وما يرافق ذلك من ضغوطات وفرض تراجعات عليها.

إنّ الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية عبر سياساتها تجاه البلدان النامية وعبر تقديم المثال في مختلف المجالات وعبر مضاعفة نجاحاتها في

البناء الداخلي يستطيعان أن يفرضا على الدول الامبريالية تراجعات في طريقة تعاملها مع البلدان النامية التي ستجد فيه بديلاً من التعامل مع الامبريالية في مختلف المجالات. وقد أكد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي خط التعميق المتواصل للتعاون مع البلدان النامية في اتجاه « تقديم المساعدة لها لبناء المشاريع الصناعية والكهربائية وتطوير وسائل النقل ومكننة الزراعة وري الأراضي والتنقيب عن المواد الأولية وتحضير الكوادر الوطنية والمجالات الأخرى، والمساعدة على إدخال الثروات الطبيعية في الانتاج وزيادة الموارد السلعية، وتكوين اقتصادها الوطني وتطويره، والتحرك في طريق الاستقلال والتقدم. كما ينبغي الاستمرار في التحقيق المتواصل للبرامج المنسقة الطويلة الأجل في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلاقات التقنية ـ العلمية بهذه البلدان ».

ويؤكد مسار التطور الاجتماعي اليوم أنّ النضال من أجل السلم لا يمكن أن يتحول إلى مهمة انسانية عامة مجردة ومنفصلة ومعزولة عن مهام التجديد الاجتماعي في العالم والمعارك الاجتماعية. وهو غير منفصل عن الحركة العامة من أجل تقدم البشرية الاجتماعي. إنّه نضال ضد تلك القوى التي تجسد النزعة العسكرية وسباق التسلح والرجعية المتطرفة وصاحبة المصلحة في الحفاظ على التوتر الدولي ونظام النهب النيوكولونيالي واستغلال الشعوب. لذا فإنّ مكانة الحركة العمالية والحركة الشيوعية في البلدان الرأسمالية كبيرة جداً في هذا النضال. وقد أكد الحزب الشيوعي السوفياتي عزمه على تطوير العلاقات بالأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية وتفهمه الاختلاف في وجهات النظر إلى المسائل المختلفة، التي يمكن أن تنشأ. وهو ينطلق في ذلك من أنّ التعاون والوحدة في الحركة الشيوعية العالمية لا يعنيان الوحدانية في الرأي ولا التدخل في شؤون الأحزاب

الداخلية ولا الطموح إلى احتكار الحقيقة[1].

وفي هذا السياق نودّ الإشارة إلى أنّ البلدان النامية في سبيلها إلى حل مشاكلها المتفاقمة ـ تصفية التخلف، والتبعية وبناء اقتصادها المستقل ـ تعمـل أيضاً من أجل توطيد السلم العالمي بإزالة بعض العراقيل أمام تحقيقه. إنّها بذلك تضعف من مواقع الامبريالية وتجبرها أيضاً على التعامل مع الشؤون الدولية بمنطق أكثر عقلانية. أمّا بالنسبة إلى علاقاتها بالبلدان الاشتراكية فقد بات على البلدان النامية أن تدرك أنه لم يعد بالإمكان القبول بأن يكون التضامن من جانب واحد فقط. فلم يعد مقبولاً، على سبيل المثال، أن تقدّم البلدان الاشتراكية المساعدات إلى البلدان النامية في المجالات المختلفة لكي تضمن لها فقط ظروفاً ملائمة للتعامل مع الدول الامبريالية ـ لم يعد مقبولاً، مثلاً أن تبني الدول الاشتراكية مشاريع البنية التحتية في تلك البلـدان ثم تُستخـدم هـذه المشـاريـع لتسهيـل الحركـة الاقتصادية بينها وبين الدول الامبريالية. لذ صار ينبغي أن يسود مبدأ التعاون والمنفعة المتبادلين بينها وبين الدول الاشتراكية.

نضالات مشتركة من أجل التغيير

إن الصعوبات التي تعاني منها البلدان النامية لا يمكن أن تُرجع إلى الوراء عجلة التقدم والتغيرات التي بدأت حركتها في هذه البلدان على الرغم من بطئها. لن يكون بالإمكان، بَعـدُ، تخفيـض حصـة إنتـاجهـا الصناعي أو إضعـاف دورهـا كشريـك اقتصـادي تجاري على الصعيـد الـدولي. ولن تتراجع النزعة إلى تنويع إنتاجها وخلق حالة من التكامل

(١) زاغلادين. ف. الطابع الأممي لثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى، موسكو ١٩٨٧، ص١٥٦.

الداخلي في اقتصادها. ومع ذلك تبقى الصعوبات الكثيرة والمهام المعقدة تنتظر الحل الذي لا يمكن أن يتأجل بعد اليوم. وإن للعلاقات الاقتصادية الدولية الخاصة والعلاقات الدولية العامة بين البلدان النامية وأطراف النظامين الاقتصاديين العالميين دوراً كبيراً في تأمين ذلك الحلّ المنشود. وطبيعة تلك العلاقات ونتائجها هي التي تحدّد المناخ الأولي الملائم لحل المهام المذكورة أو عرقلتها. أما الحل كسياق وتنفيذ فإنه سيكون على الأرجح داخلياً ينبع من إمكانيات هذه البلدان ومن ديالكتيك تطورها الخاص، تبعاً للصراع الاجتماعي الداخلي بين قواها المختلفة. ولذا فعندما يجري الحديث عن مشاكل هذه البلدان وحلها ينبغي الإشارة إلى مستويين: الأول وهو ما يتعلّق بتحقيق جملة من المهام المشتركة التي تطال مصالح البلدان النامية أو غالبيتها. ومنها وضع حد للنهب الاستعماري بكل أشكاله مما يساعد على تخفيف حدة المشاكل المتفاقمة في هذه البلدان، وما يقتضيه ذلك من تقليص تدريجي للتبعية الامبريالية مع الأخذ بالاعتبار جملة العلاقات المتبادلة بين هذه الدول والمراكز الامبريالية؛ ومنها أيضاً إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما يترتب عليه من تغييرات جدية في التقسيم الدولي للعمل. أما المستوى الثاني فهو المتعلق باختيار طريق التطور الاقتصادي الاجتماعي وبأساليب معالجة المشاكل الداخلية في كل بلد من البلدان. وهذا ما يعبّر عن الخصوصية المميزة لها. فالتمايز يشتد بين بلدان العالم الثالث ولم يعد بالتالي من المفيد استمرار محاولات وضع نماذج التطور العامة لكل البلدان على السواء بمعزل عن مستوى تطور كل بلد أو مجموعة من البلدان وخصائصها الذاتية. ومثل هذا التمييز في المستويات يفترض تمييز أساليب النضال ومقاربة المعالجات لهذه المشاكل. وهذا ما سنتوقف عنده في هذا القسم الأخير من الفصل.

لقد وعت شعوب البلدان النامية ـ منذ أن دخلت حلبة المسرح الدولي كدول مستقلة ذات سيادة ـ أنها تحتاج إلى توحيد جهودها لمجابهة الجور الامبريالي والاستعمار الجديد، وخلق المناخات الملائمة لتطورها. ومن هنا قامت الأشكال المختلفة التي انضوت إليها هذه البلدان في نضالها لوضع حد للنهب الاستعماري من انخراطها في منظمة الأمم المتحدة والمساهمة في لجانها المتفرعة والمتخصصة، إلى إنشاء منظمة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، وغيرها من التجمعات الاقليمية، إلى استنباط مختلف أشكال التعاون الثنائي أو الجماعي الذي أخذ أوضح أشكاله في عمليات التكامل الاقليمي بين مجموعات بلدان العالم الثالث.

إن حركة عدم الانحياز التي قامت ضد الضغط الامبريالي وضد محاولات استبدال نظام الاستعمار بشبكة من الأحلاف العسكرية ـ السياسية تعبر عن إرادة البلدان المنضوية إلى لوائها في دورها المستقل في الحياة الدولية. وهي حركة ذات مضمون ديمقراطي عام ومعاد للامبريالية. وهي تعبير عن طموح البلدان النامية إلى التعاون العادل المتساوي بين الدول واعتراف الدول الكبرى بحقوقهاومصالحها المشروعة وإزالة التسلط والهيمنة على الحياة الدولية. ولذلك تحاول البلدان النامية وضع حد للتعامل معها كمصدر للنهب بأشكاله المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم عدم الانحياز مفهوم واسع ويفسر من قبل الدول المشاركة بأشكال مختلفة ويحمل مضامين مختلفة. من تضخيم عدم الانحياز ورفعه إلى مصاف الطريق المستقل، إلى اعتبار أنّ في أساسه تكمن تعدّدية أيديولوجية ما تفتح الطريق أمام التطور الحر المستقل، إلى تحديد

وجهة عدم الانحياز هذا باعتباره عدم انحياز إلى الامبريالية. ومهما يكن من أمر فإن النظرة الموضوعية إلى هذه الحركة تفترض عدم تضخيم أهمية هذا المبدأ وعدم التقليل من أهميته في آن. فالواضح أن هذا المبدأ لا يسري على منظومة العلاقات الاجتماعية السائدة في البلدان الأعضاء بدليل أنّ هذه الحركة تضم دولاً تنتمي إلى طرق تطور متعارضة تماماً: ككوبا والعربية السعودية، وأثيوبيا وسنغافورا، ذات الأنظمة الماركسية والملكية. لكنّ مجرد وجود هذه الحركة بالمبادىء والأهداف المعلنة إنما يعبّر عما بين أعضائها من المصالح المشتركة التي تحدثنا عنها أعلاه وتفترض وحدة العمل بين هذه الدول على الصعيد العالمي. من هنا يمكن القول بأن عدم الانحياز نظرة سياسية خارجية، محدّدة تاريخياً، تعكس ميـزان مصـالـح غالبية البلدان النامية في ظل تعايش النظامين الاجتماعيين، ووحدة موقفها من المشاكل العالمية. وهي تفترض عدم تدخل بعضها في قضايا بعضها الآخر الداخلية واحترام تباينها في اختيار كل منها طريق تطوره الاقتصادي الاجتماعي الخاص.

وبنظرة سريعة إلى تطور هذه الحركة، ووثائقها يتبين لنا تطور نظرتها إلى الأمور منذ نشوئها حتى الآن، وشمولها المسائل التي تعاملت معها من السياسة والاقتصاد والحرب والاستعمار وحركات التحرر وغيرها. وقد جهدت هذه الحركة في إبراز حاجات البلدان النامية كلها إلى التطور وإبراز الضرر الذي يلحق بها من نظام العلاقات الدولية السائد. كما أنها أدانت وتدين أسلوب تعامل الدول الامبريالية مع العالم الثالث وتُدين النهب المنظم لخيرات شعوبه، وتطالب بايقاف سباق التسلح ودرء خطر الحرب. وقد ساهمت مساهمة فعالة في النضال من أجل ترسيخ السلم العالمي. وتشغل المسائل الاقتصادية مكانـة في نشـاط هـذه الحركـة، التي

تبلورت نظرتها الاقتصادية عبر اللقاءات والوثائق المختلفة وعبر نضالاتها في الأمم المتحدة من أجل فرض إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد تحولت هذه الحركة إلى عامل مؤثر في السياسة الدولية والأمم المتحدة وتساهم في صياغة القرارات ورسم سياساتها في المجالات المختلفة ويعكس ذلك أهمية البلدان النامية في العصر الراهن وأهمية قضاياها.

ونعتقد أنه سيبقى لحركة عدم الانحياز وسياستها دورها المهم في ظل تنامي الميول الإيجابية في العالم. وهي ـ فضلاً عن استمرار دورها وتأثيره في حلّ مشاكل بلدان العالم الثالث ـ تستطيع، بالتعاون مع الدول الأخرى، أن تعزّز العناصر الايجابية الهادفة إلى زيادة اسهام البلدان غير المنحازة في حلّ القضايا الدولية. وإنّ ما يدعم هذا الاتجاه ما نراه من الميل السائد في العالم إلى تخفيف حدّة التوتّر وفرض التعايش السلمي.

وتعتبر «مجموعة الـ ٧٧» التي صارت تضم اليوم حوالي ١٣٠ بلداً لقاءً جماعياً يهدف إلى الدفاع عن مصالح البلدان النامية الاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد أنشئت هذه المجموعة لصياغة البرامج المشتركة وتنفيذها في المحادثات وفي أطر الأمم المتحدة بشكل خاص. أما سبب لقاء تلك البلدان التي تضمّ أنظمة مختلفة بعضها اشتراكي وبعضها ذو توجّه اشتراكي والبعض الآخر رجعي فهو تعرضها جميعاً للاستغلال الامبريالي. وتضمن مطالب هذه المجموعة العادلة وتوجهها المعادي للامبريالية دعم المعسكر الاشتراكي لها في نضالاتها. وسيكون تفاعل نشاطها المتزايد مع دبلوماسية البلدان الاشتراكية شرطاً ضرورياً لفرض التنازلات على الدول الامبريالية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة غير متجانسة من حيث طبيعتها

ولذلك يمكن الحديث عن اتجاهين أو نزعتين يتفاعلان فيها ويتصارعان: الاتجاه الأول وهو اتجاه تقدمي يهدف إلى إقامة مساواة فعلية بين كل البلدان في المحافل الدولية وما يتطلبه ذلك من تقليص مدى فعل العلاقات الرأسمالية. والاتجاه الآخر وهو اتجاه رجعي محدود يتوخى الحصول على تنازلات لصالح هذا البلد أو ذاك، على حساب قوة الحوار الجماعية لتسريع انتقال هذا البلد أو ذاك إلى مصاف الدول الرأسمالية المتطورة والحصول على مركز لائق في المنظومة الرأسمالية.

وتنقسم أعمال هذه المجموعة إلى قسمين: يهتم الأول بصياغة موقف المجموعة المشترك ويعمل الثاني على تجسيد هذا الموقف في الصعيد الدولي الشامل. ويتم التنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز باجتماع يعقده وزراؤهما مرة كل سنتين لمناقشة مسائل التعاون فيما بينهما. ولاجتماع وزراء خارجية هذه المجموعة دور مهم في الجمعيات العمومية للأمم المتحدة، حيث تطرح المسائل الأكثر الحاحاً في عملية إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية حسب الوضع العالمي. وقد فرضت هذه المجموعة قراراً يقضي بمناقشة كل المسائل المتعلقة بجعل النظام الاقتصادي الدولي الجديد تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشارك هذه المجموعة في أعمال كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة منها: اليونيدو، اليونسكو، الفاو، لجان الشركات ما فوق القومية، اليونكتاد.

وقد انبت نشاط هذه المجموعة خلال عشرين عاماً أن الامبريالية هي العائق الاساسي امام تحقيق أهدافها. وتشير وثائقها إلى مسؤولية الاستعمار الجديد عن ماضي بلدان العالم الثالث وفقرها وأزمة ديونها الخارجية. وهي تناضل لازالة العوائق التي يزرعها الامبريالية على صعيد العلاقات الدولية، لعرقلة تطور البلدان الناهضة.

وتحاول الامبريالية أن تعزّز مواقع الجناح التابع للغرب في هذه المجموعة، وتبذل جهوداً كبيرة من أجل تفريغ الأساس المبدئي لنضال هذه المجموعة من محتواه الديمقراطي المعادي للامبريالية. ولا تكفّ الولايات المتحدة عن تهديد هذه المجموعة باستمرار. فقد نصح الأميركيون الغرب عام ١٩٨٤ بالامتناع عن إقامة الحوار مع مجموعة الـ٧٧ إن هي لم تتخلّ عن الأفكار التعاونية الجماعية السائدة فيها. ومع ذلك فإن بلدان هذه المجموعة تناضل من أجل نهجها المبدئي في تحقيق إعادة بناء العلاقات الدولية.

ولما تحولت البلدان النامية إلى أكثرية في الأمم المتحدة أخذت تصوغ مطالبها الهادفة إلى الدفاع عن مصالحها وحاجاتها وتطرحها عليها بمساعدة الدول الاشتراكية.

ومنذ السبعينات أصبح النضال من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على مبادىء العدالة والمساواة والديمقراطية، هو الاتجاه الأساسي في نشاط هذه البلدان في الأمم المتحدة. وقد فرضت هذه البلدان على الاستراتيجية الدولية لتطور الأمم المتحدة خلال السبعينات، إلزام حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة باتباع سياسة موجّهة إلى إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد أكثر عدالة وعقلانية.

وانتقلت بعد ذلك إلى صياغة النظرية التي تشتمل على كل جوانب مساهمة البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أُقر في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ إعلان برنامج

النشاطات لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، على أساس المشاريع التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧.

ولا ينبغي، هنا أيضاً، تضخيم أهمية النضال من أجل هذا النظام الجديد ووجهته. فهو لا يرمي إلى اسقاط الرأسمالية. لكنه يمتاز بوجهة نظر معادية للاستعمار الجديد والامبريالية. وتفترض إقامته إضفاء نوع من الديمقراطية على العلاقات الدولية الاقتصادية، وإعادة بنائها على أسس أكثر عدالة تلغي استخدام العنف والاستبداد والعدوان الاقتصادي. ويتضمن اعلان هذا النظام أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصمّمة على بذل الجهود لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد المبني على العدالة والسيادة والمساواة والترابط ووحدة المصالح والتعاون بين كل الدول بغض النظر عن الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية. فهو نظام يهدف إلى إلغاء عدم المساواة والقضاء على الاجحاف، ويسمح بردم الهوة بين الدول المتطورة والنامية، ويؤمن تطوراً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً في العالم، وعدالة للأجيال المقبلة.

وقد رأى الاتحاد السوفياتي والمنظمة الاشتراكية، في هذا الموقف الجديد انعكاساً للتناقض القائم بين نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القديم ووقائع التطور الحديثة لبلدان العالم أجمع. كما وجد أن النظام الجديد يعكس طموحات تلك الشعوب المشروعة إلى تصفية تركة الماضي الكولونيالي. أمّا الامبريالية عامة والولايات المتحدة خاصة فقد سعتا إلى محاصرة هذين الموقف والمطلب بُغية إبقاء كلّ تعديل ضروري وممكن في العلاقات الدولية رهناً بإرادتها. لذا سعتا إلى زرع الخلافات والفرقة بين

البلدان النامية وجهدتا في منع فرض أية التزامات على الدول الامبريالية لتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد مضى أكثر من عشر سنوات على رفع شعار إقامة النظام الدولي الاقتصادي الجديد. ويمكن القول إن شيئاً من هذا لما يتحقق. وكل ما في الأمر أنّ فشل الحوار بين الشمال والجنوب نقل النقاش إلى أروقة الأمم المتحدة. ويمكن القول إنّ العمل من أجل تحقيق هذا الشعار يمر بمرحلة صعبة من جرّاء الخلافات بين الدول النامية ذاتها والضغط الامبريالي عليها. ولكن من المفهوم أيضاً أنّ هجمة المنظومة الاشتراكية السلمية التي تعتبر إعادة بناء العلاقات الدولية الاقتصادية جزءاً من أهدافها تفسح في المجال أمام البلدان النامية من فرض التنازلات على الدول الامبريالية، وتعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، إن هي عملت ـ عبر الجزء الأكثر تقدّماً منها في مجموعة الـ ٧٧ ـ بشكل مثابر، وإن هي رصّت صفوفها واحتفظت بمواقعها النضالية ضد الامبريالية.

ويلعب التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ذاتها، وتحفيز عمليات التكامل بينها على هذه القاعدة دوراً مهماً في مجابهة الستراتيجية الاقتصادية للامبريالية والعلاقات الاقتصادية الدولية المجحفة؛ ويخفف من تبعيتها للدول الامبريالية ويخلق الظروف الملائمة لحل مشاكلها الاقتصادية ـ الاجتماعية الداخلية. لكنّ انتماء هذه البلدان إلى النظام الرأسمالي العالمي، وتبعيتها للامبريالية يناقضان ذلك التعاون وينعكسان عليه بشكل سلبي.

ذلك لأنه يكتسب عندئذ طابعاً رأسمالياً، من جهة ويساعد من جهة أخرى على تنامي طموح هذه البلدان إلى التعاون مع الامبريالية لتقليص ضغطها عليها، ومضاعفة قدرتها الاقتصادية. وتعتبر البلدان النامية تعزيز

العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها عاملاً ضرورياً لاجراء التغيرات البنيوية فيها وفرض تقسيم دولي عقلاني للعمل. وتطمح هذه البلدان إلى إقامة نظام تعاون اقتصادي متبادل يتطور باتجاهين: اتجاه تقوية التعاون الاقليمي بالارتباط بالتعاون الشامل بين البلدان النامية، ووضع مشاريع مترابطة وآليات وسياسة تستهدف تطوير أشكال التعاون الجديدة ودعمها.

ولا تكتفي هذه البلدان بالتعاون في إطار الاقليم أو المنطقة بل إنها تسعى إلى أن يشمل التعاون قارة بأسرها. ذلك لأن بناء التكامل المتبادل للاقتصاديات الوطنية واستخدامه وتطوير التجارة المتبادلة وبناء شبكات المواصلات والتعاون المالي لا تؤمن المواقع الثابتة لهذه البلدان في النظام الرأسمالي فحسب بل تسرع نموها الاقتصادي، وتضمن استقلالية اقتصادية كبيرة.

وتعتبر التجارة المتبادلة مجالاً متطوراً وديناميكياً في التعاون الاقتصادي بين هذه البلدان. وقد شكلت تجارتها المتبادلة عام ١٩٨٤ ٦,٩٪ من الدورة التجارية العالمية و ٣٠,٢٪ من صادرات العالم الثالث. وينتظر أن تلعب المنظمات التجارية الخارجية التي تنشأ من قبل هذه الدول أدواراً أساسية في نظام التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

وفي مواجهة السياسة التجارية الخارجية، النيوكولونيالية، تولي البلدان النامية أهمية كبيرة لتطوير التعاون في مجال العلاقات المالية والنقدية؛ لأن المؤسسات المالية الدولية القائمة تعتبر آلية مهمة في نظام الاستعمار الجديد وتؤمن اللدوائر الإمبريالية مراقبة المجالات المختلفة للاقتصاد الوطني في البلدان النامية. لذا فقد أُنشئت مؤسسات مالية متعددة القوميات تعمل على المستوى الاقليمي في العالم الثالث – كالمصرف الأفريقي للتطور، والمصرف الآسيوي للتطور،

والمصرف الأميركي اللاتيني المركزي لتمويل التطور وغيرها. كما يتطور التعاون بين المصارف القومية في البلدان النامية والمؤسسات المالية المتعددة القوميات في القارات الثلاث. وقد أعطت البلدان النامية نبضاً جديداً للدولارات النفطية المتوفرة لدى منظمة الأوبك التي تقدّم المساعدات إلى البلدان النامية الأخرى. وقد تطور بين تصدير الرأسمال الخاص بالبلدان النامية وعائد الشركات ما فوق القومية فيها.

وتتعاون البلدان النامية على تشييد المشاريع الانتاجية - حيث يقدّم بلد ما الرأسمال، ويقدّم بلد آخر التكنولوجيا، بينما يقدّم بلد ثالث قوة العمل والخامات -، كما تتعاون على تطوير الزراعة بهدف تأمين المواد الغذائية لتصفية الجوع والفقر في البلدان الأكثر تخلّفاً. وتطور البلدان النامية تعاونها في مجال النقل أيضاً، حيث تشترك في بناء السفن ومختلف أشكال المواصلات، وتنسيق التشريعات الخاصة بها.

إن الواقع الذي تعيشه البلدان النامية وما يولّده من حوافز لتنسيق الجهود فيما بينها لحلّ مشاكلها يدفع باتجاه تطوير عمليات التكامل في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث تبني مجموعات الدول المشاريع والاتحادات السياسية والاقتصادية والجمركية، وتنظم التجمعات الاقليمية على شكل أسواق مشتركة ومناطق حرة للتجارة. وما أدّى إلى تسريع عمليات التكامل اعتماد سياسة استبدال الاستيراد بالانتاج المحلي للسلع الذي كشف عن التناقض بين الانتاجية العالية للتكنولوجيا العصرية وضيق أسواق هذه البلدان مما استدعى توحيد أسواقها.

وقد قامت البلدان النامية بمحاولات كثيرة لوضع البرامج الخاصة بتصفية الظواهر السلبية في التجارة الاقليمية والتعاون المالي، والعمل على تحقيقها. وهي تطور الآن برامج التسليف التجاري المتبادل وتنظّم الصناديق الاحتياطية المختلفة والآليات المتعددة التي تضمن الشروط

الملائـمـة للتعـاون الاقليمي. وعـلى سبيل المثال فقد أنشىء نظام التفضيلات التجارية في جمعية التكامل الأميركي اللاتيني؛ وأعادت مجموعـة بلـدان أفريقيـا الغربية الاقتصادية تنظيم تجارتها الإقليمية الداخلية.

وتشهـد الصناعة في البلدان النامية تطويراً للتعاون على الصعيد الاقليمي، حيث تبنى الاتحادات المشتركة التي بدأت تنتج السلع. وتوجد مثل هذه المشاريع في أندونيسيا وماليـزيا والفليبين وسنغافوره. كما شهدت البلـدان العربية في السنوات الخمس الأخيرة ولادة ثلاثة تجمعات اقتصادية هي: مجلس التعاون الخليجي **واتحاد دول المغرب واتحاد المشرق العربي.**

إنّ آفاق التجمعات التكاملية في البلدان النامية، ودورها في النضال ضد التوسع الاقتصادي الامبريالي، رهن، في نهاية المطاف، باستمرار نهجها المعادي للإمبريالية والهادف إلى الدفاع عن مصالح شعوبها.

إنّ من شأن النضالات المشتركة هذه أن تخفّف من تبعية هذه البلدان للامبريالية. لكن موضوع التبعية يحلّ بشكل جدي على المستوى الداخلي في كل بلد، وفق النهج المتبع في حل مشاكله الداخلية، ووفقاً لطريق التطور الذي يتم اختياره فيه. لذا لا يمكن صياغة نهج واحد لكل الدول تتم بموجبه تصفية التبعية والتخلّف وتحديد الوصفات الجاهزة لتطوير الاقتصاد. لكن لا بد من الإشارة والتذكير بأنّ موضوع التبعية يتطلّب معالجة واعية وحذرة. إذ يستحيل، في ظروف العالم المعاصر، تحقيق تصفية التبعية دفعة واحدة. وبالتالي فعند الحديث عن التخلص من التبعية، ينبغي التدقيق فيما يجب أن يُصفّى وما يجب أن يُحافظ عليه. ولا أظن أن أحداً في العالم الثالث يرمي من وراء هذا الشعار إلى الانعزال عن العالم المتحضر ومنجزاته العلمية - التقنية والتكنولوجيا. لأنّ ذلك لا

يمكن أن يؤدي إلا إلى تحنيط التخلف وتأبيده فقط. ولذا لا بدّ للروابط الاقتصادية والتجارية والمالية من أن تستمر وتشتد. لأنّ التغيير هو أساس طبيعتها وشروطها ونتائجها. إنّ الحديث عن تصفية التبعية موجّه في الدرجة الأولى والأخيرة -إلى الوظيفة التي تؤدّيها هذه التبعية، أي الوظيفة التي تفرضها الامبريالية على العلاقات. والمقصود بهذه الوظيفة هو وضع تطور اقتصاد العالم الثالث ومجتمعه في خدمة تجديد الانتاج في العالم الرأسمالي المتطور. وهذا يعني أنّ تطور المجتمع النامي واقتصاده لا يجري وفقاً لاحتياجات هذا المجتمع واقتصاده. وإلغاء التبعية يعني، إضافة الى التخلص من أداء هذه الوظيفة، فك الارتباط بالأزمات الدورية والمستعصية في البلدان الرأسمالية المتطورة حتى لا تنعكس ردات الفعل والنتائج السلبية على اقتصاديات العالم الثالث. فهل هذا ممكن؟

إنّ الجواب عن هذا السؤال لن يكون واحداً في كل البلدان. فمما لا شك فيه أنّ انخراط البلدان النامية التاريخي في النظام الرأسمالي يتطلب عدة مراحل لحل هذه المسألة. وهذا يعني حتمية التدرج بالحل في ظل عجز البلدان النامية، وإصرار الامبريالية على نهجها تجاهها، وعدم توفر قدرة النظام الاشتراكي الكافية لمساعدة البلدان النامية على فك تبعيتها للإمبريالية نهائياً. لكن عدد المراحل وسرعة الحل وجذريته سوف تختلف بين مجموعة أخرى. فهناك مجموعات ثلاث من البلدان النامية تتشابه تقريباً -في نظرنا- بدرجات تطورها ووجهته. وهي: مجموعة البلدان التي اختارت طريق التوجه الاشتراكي، ومجموعة البلدان ذات التوجه الرأسمالي التي لمّا يزل مستوى تطورها متدنياً، والبلدان ذات التطور الرأسمالي المتوسط وما فوق المتوسط. وتحلّ هذه المجموعات تبعيتها بالارتباط بمواضيع أخرى يتوقف على حلها دفع تطور اقتصاد وبناء القاعدة المادية لتطورها الاقتصادي المستقل. وهذه المواضيع هي: تأميم الملكية الأجنبية، والتنظيم الحكومي لنشاط الرأسمال الخاص، وتنظيم

العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتصفية التبعية التكنولوجية.

فعلى الرغم من أن تأميم الملكية الاجنبيـة خطوة طبيعية خطتها غالبية البلدان النامية، وشكلت بها المشاريع ذات القاعدة المادية المؤممة لبروز قطاع الدولة كعنصر تقدمي فيها، وكون هذه الخطوة ترسي أساس الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية، على الرغم من كل ذلك لا يمكن القول بأن درجة التأميم واتساعه هما واحد في تلك المجموعات الثلاث. بل أكثر من ذلك، يلاحظ اليوم ميل معاكس ومناقض للتأميم وهو إعادة بيع المؤسسات المؤممة من الشركات الأجنبية والقطاع الخاص، من جراء الأوضـاع الصعبـة التي تعيشها هذه البلدان. وقد جرى ذلك في الباكستان، والبرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وتركيا، وماليزيا، وتانزانيا، والعراق،، ومصر... وغيرها. وإعادة بيع المشاريع يطال جزءاً من قطـاع الدولة ذاتها. ونتيجة تفاعل هاتين النزعتين المتعاكستين -التأميم وإعادة بيع المشاريع المؤممة- نشأت المشاريع الرأسمالية المـختلطة التي تعود ملكيتها إلى الدولة والرأسمال الاجنبي.

وتتخذ البلدان النامية جملة من التدابير لتنظيم نشاط الرأسمال الاجنبي فيهـا. وتختلـف هـذه التدابـير باختـلاف طبيعة الأنظمة القائـمة واحتياجاتها: من المنع الكلي لمساهمة الرأسمال الأجنبي في بعض مجالات الاقتصاد والفروع الستراتيجية منه، إلى السماح للرأسمال الأجنبي بالعمل في بعض الفروع، إلى الحد من تحويل الأرباح بهدف إعادة توظيفها، إلى الجباية المـختلفة للضرائب والرقابة المالية -النقدية. كما تطالب بعض البلدان بإدخال العنصر الوطني في الادارة المشتركة للمشاريع ووضع حد أقصى لمساهمـة الرأسمال الأجنـبي في المشاريع الوطنية ومنع ابتلاع الاحتكارات الاجنبية للشركات المحلية. في حين أن بعض الدول أنشأت المناطق الحرة على أراضيها لتسهيل عمل الرأسمال الأجنبي.

وتختلف حدة نضال البلدان النامية ضد جور الرأسمال الأجنبي في مجال التجـارة الخارجية. فطموح البلدان النامية إلى تصنيع خاماتها وتصديرها سلعـاً جاهزة يصطدم بالتدابير الحمائية التي تتخذها الدول الرأسمالية المتطورة وتعرقل بموجبها دخول هذه السلع الى أسواقها. ومن الطبيعي أن يستدعي ذلك ردة فعل مشابهة للبلدان النامية من السلع الواردة من البلدان الرأسمالية المتطورة. ولكن ذلك يتم بتفاوت كبير.

ويتعلق حل التبعية التكنولوجية بتسريع تطور هذه البلدان وآفاقه وآفاق الاستقلالية الاقتصادية. لكن حل هذه المسألة هو أصعب من حل المشاكل الباقية. فهو يتطلب من الدولة جهوداً متعددة الأوجُه أهمها استخدام سلطتها السياسية والوسائل المالية والملكية الحكومية لخلط طاقة علمية –تقنية وطنية كشرط ضروري لإدخال التقنية والتكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد لا سيما ذاك الذي يعتمد سياسة إنتاج السلع بدل استبدالها.

ويصعب – في إطار هذا العمل – الإحاطة بكل المعالجات التي يمكن أن نلجـأ إليها بلدان المجموعات المختلفة في الظروف المتباينة والتغيرات المستمرة في التقسيم الدولي للعمل. ولا بد من أن يشكّل ذلك موضعاً مستقلاً من البحث.

إن الظاهرات الأساسية التي أشرنا إلى وجودها في بلدان العالم الثالث، وجلة المهام المطروحة أمام هذه البلدان قد تصح بهذا الشكل أو ذاك في مجمل الخط العام لتطور البلدان العربية. فهي ما زالت ترزح تحت عبء التركة الثقيلة التي تركها الاستعمار وتحت عبء سياسة الاستعمار الجديد: سياسة الاستغلال والنهب. ولم تزل الشعوب العربية هدفاً للاعتداءات الامبريالية المباشرة وغير المباشرة عبر إسرائيل. ويُلقي كل هذا بثقله على الوضع المعيشي لجماهير الكادحين والقوى الثورية العربية. لكنّ هذا لا

يعني أنّ البلدان العربية – على مستوى الجماعة وعلى مستوى كل بلد – لا تملك خصائصها المميـزة لها. وينبغي القول إن هذه الخصائص تدرس من قبل كل القوى. أضف إلى ذلك أن التجليات العامة التي أشرنا إلى بعض خطوطها بالنسبة إلى العالم الثالث لم تؤخذ بعين الاعتبار عند النظر إلى العالم العربي الا على صعيد البحث العلمي الأكاديمي ولا على صعيد تأسيس استراتيجية الأحزاب الثورية وتبريرها بصورة عامة، والأحزاب الماركسية – اللينينية بشكل خاص. من هنا نرى أنّ المجال ينفتح واسعاً أمام البحث العلمي والعملي السياسي الفكري. وهو يحتاج إلى جهود جماعية وكبيرة وأشكال من المقاربة تختلف عن المقاربات السابقة سواء من حيث النضوج أو من حيث تنظيم الأبحاث وبرمجتها وتكاملها على صعيد كل بلد عربي وعلى الصعيد العربي العام.

ولا بد من الملاحظة أنه تبرز بعض الاتجاهات لدى بعض الأنظمة العربية منفردة أو متعاونة والمؤسسات العلمية والاجتماعية والفكرية البرجوازية بصورة عامة للولوج في هذا البحث. ونحن نرى في هذا التوجه جوانب إيجابية كبرى لا يجوز التقليل من أهميتها بل ينبغي تطويرهـا. لكن ينبغي القول بـأن القوى التقدميـة عامـة والماركسية – اللينينية خاصة تواجه تحدي القيام بدورها في هذا المجال، لا من أجل تسريع البحث العلمي واستكماله لاكتشاف قانونيات تطور بلداننا ومعرفتها فحسب، بل لضمان عدم جنوح الأبحاث البرجوازية في اتجاه وحيد الجانب. ولا نقدم اكتشافاً إذا قلنا إنه توجد في البلدان العربية مشاكل كثيرة وحادة لم تحلّ بعد، كالقضايا الوطنية والقومية ومجمل قضايا التحرر الوطني والاجتماعي. بل إن مصير التطور السياسي في منطقتنا ما زال عرضة لضغوطات الامبريالية وإسرائيل اللتين تسعيان إلى فرض نهج معين على تطور الوضع السياسي في بلادنا يتلاءم ومصالحهـا. وما زالت ردود الفعل السياسية والعمالية من الجانب العربي

متفاوتة. ولا تحتاج هذه الردود على الضغط الامبريالي إلى تفسير سياسي واقتصادي وفكري فحسب بل تحتاج أيضاً إلى صياغة مواقف ردود الفعل المناسبة من هذه القوة السياسية أو تلك، ومن هذا النظام أو ذاك، وإلى تحديد نقاط الخلاف ونقاط الالتقاء وبناء التحالفات على هذا الأساس.

لقد تطور العالم العربي في السنوات العشرين الأخيرة، وجرى هذا التطور بصورة متفاوتة بين بلد وآخر. ويكمن أساس هذا التفاوت في الطفرة النفطية. لكن هذا التطور العام الذي حدث كان في جوهره تطوراً رأسمالياً. جرى بوتائر سريعة نسبياً وان تكن السرعة تفاوتت هي أيضاً بين بلد وآخر. وإضافة إلى الترابط الذي حدث بين هذه البلدان في المستويات الاقتصادية والسياسية برزت ظاهرات تمركز جديدة ومراكز قوة اقتصادية ومالية بين المجموعات المختلفة من البلدان العربية. وكان لذلك نتائجه على الصُعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها.

ولوحظ أيضاً أن التطور السياسي للقوى التقدمية العربية لم يستمر في طريقه الصاعد، بل تعرقل وتعرض للنكسات أحياناً. ولا شك في أننا نحتاج إلى البحث الملموس في كل بلد عن تفسير هذه الظاهرة واكتشاف العوامل الموضوعية لهذا الكبح والانتكاس، سواء أكانت عوامل داخلية أم خارجية. وينبغي التفتيش أيضاً عن العوامل والتقصيرات الذاتية. من هنا نرى بأننا أمام ضرورة حتمية لتجديد جدي في الفكر والعملية الفكرية، وتجديد أساليب العمل وأجواء العلاقات بين القوى التقدمية وداخل كل قوة تقدمية على أساس الإنفتاح الكامل فيما بينها على قاعدة الديمقراطية وعلى أساس الانفتاح على الجماهير العربية والتأثير فيها.



المراجع المستخدمة

باللغة الروسية

(١) ك. ماركس، ف. انجلس، المؤلفات، المجلد ٣٥، ٢٢.

(٢) ف.إ. لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ١٧، ٤١، ٤٢.

(٣) م.س. غورباتشوف. خطب ومقالات مختارة. موسكو، Poltizdat، ١٩٨٥.

(٤) م.س. غورباتشوف. من أجل عالم خال من السلاح. خطاب القاه في اللقاء الدولي المنعقد في الكرملين في موسكو في ١٦ شباط ١٩٨٧ تحت عنوان من أجل خلود الحضارة.

(٥) م.س. غورباتشوف أوكتوبر والبريسترويكا: الثورة مستمرة. خطاب في الذكرى السبعين لثورة أوكتوبر، في ٢ ت٢ ١٩٨٧.

(٦) م.س. غورباتشوف البريسترويكا وقضية الشعوب الحيوية. موسكو ١٩٨٧.

(٧) م.س. غورباتشوف خطاب أمام الدورة الأخيرة للهيئة العامة للأمم المتحدة في ك١ ١٩٨٨.

(٨) م.س. غورباتشوف خطاب ألقاه في كرسنايارسك، ١٩٨٧.

(٩) ف. زاغلادين، الطابع الأممي لثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى، موسكو ١٩٨٧.

(١٠) التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي. موسكو ١٩٨٦.

(١١) برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي (الصيغة الجديدة) موسكو ١٩٨٧.

(١٢)مواد دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في ك٢ ١٩٨٧.
(١٣)مواد دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في حزيران ١٩٨٧.
(١٤)بعض وثائق الحزب الشيوعي السوفياتي حول البريسترويكا. موسكو Poltizdat ١٩٨٨.
(١٥)مواد الكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي. موسكو ١٩٨٨.
(١٦) ل. بريجنيف. على خطا لينين. خطب ومقالات، المجلد السادس، موسكو ١٩٧٨.
(١٧)أ.ن. ياكوليف وآخرون. الرأسمالية في نهاية القرن، Poltizdat موسكو ١٩٨٧.
(١٨)ف. جورافليوف وآخرون، آلية الكبح: منابعها، فعلها وطرق تجاوزها. موسكو ١٩٨٨.
(١٩)النظام الاقتصادي الدولي الجديد، «دار السلم والاشتراكية» براغ ١٩٨٦.
(٢٠)أ.ي. دنكيفيتش وآخرون، البلدان النامية في آسيا. نزعات التطور الاقتصادي، موسكو، دار العلم، ١٩٨٧.
(٢١)ن.ف. فولكوف. نظام الاستغلال الاقتصادي ـ التجاري للبلدان النامية، دار العلاقات الدولية، موسكو، ١٩٨٤.

باللغة العربية

(١) م.س. غورباتشوف. بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم اجمع. دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.

مجلات علمية باللغة الروسية

(١) «الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية» العدد ٩ ، ١٩٨٤. موسكو ١٩٨٨ الاعداد ١ ـ ١٢.

(٢) «مسائل الفلسفة» موسكو، ١٩٨٨ ، الاعداد: ١ ـ ٣، ٥ ـ ٧ ـ ٩ ـ ١١.

(٣) «العلوم الاجتماعية» موسكو ١٩٨٨ ، الاعداد ٣ ـ ٥.

(٤) «الحياة الدولية» العدد ٢ ، ١٩٨٦. موسكو ١٩٨٨ ، الاعداد ١ ـ ١٢.

(٥) «مسائل الاقتصاد» موسكو ١٩٨٦ ، العدد ٥؛ ١٩٨٧ ، العدد ٦؛ ١٩٨٨ ، العدد ٧.

الفهرس



نظراً إلى أن البريسترويكا وما تولّده من نتائج لا يقتصران على الاتحاد السوفياتي وحده، فإننا نرى أن مقاربة هذه العملية والتفكير فيها ومناقشتها مسائل تهم القارىء اللبناني والعربي، فمن الطبيعي جداً أن نسعى إلى تحديد أوضاعنا وتفهمها في ضوئها واستشفاف المسؤوليات التي تطرحها على عاتقنا. من هنا جاءت هذه المحاولة المتواضعة في فهم البريسترويكا وفي تفهّم الأوضاع الدولية العامة وأوضاع البلدان النامية ـ وبلداننا العربية من ضمنها ـ في ضوء البريسترويكا.